

إهداء 2005

أسرة الأمير / عمر طوسون

القاهرة

كِتَابُ
مَالِيَةِ مَقَرِّ
مُنْعَمٍ بِالْفِرْعَانِ
لِلْأُمِيرِ
عَمْرٍ طُوسُونِ

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

مطبعة صلاح الدين الكبرى بشارع الكنيسة المارونية نمرة ٣ بالاسكندرية

لهدية من المؤلف

كِتَابُ
مَالِيَةِ مَقْصَرٍ
مُنْذَرٍ عَلَى الْفِرْعَانِ
لِلْأَمِيرِ
عَمْرٍ طَوْسُونِ

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن للفتنا العربية علينا حقاً لزاماً أن تكون معبرة
عما وقفنا لتأليفه باللغة الفرنسية لسبب تقديمه إلى المجمع
العلمي المصري أو لسبب آخر لأنها لغة وطننا العزيز

ولقد رغب اليها الكثيرون فوق ذلك أن نعرب
هذه المؤلفات فكانوا مرغبين لنا فيما نرغب فيه بل فيما
نراه واجباً علينا للغة البلاد

فبدأنا اليوم بتعريب كتابنا (مائة مصر من
عهد الفراعنة الى الآن) راجين أن يقع هذا الصنيع لدى
الناطقين بالضاد موقع القبول

والله نسأل أن يوفقنا إلى تعريب أخواته في القريب
العاجل حتى تنتظم جميعاً في سلك واحد وتخلع عليها اللغة العربية
حلتها الموثقة انه أكرم مسئول ؟

المقدمة

لما بحثنا في الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل في العصر العربي انفتح أمامنا باب آخر للكلام في موضوع الخراج والمساحة المزروعة في مصر في عصورها المختلفة . فوطنا النفس على كتابة مذكرة أخرى في هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا في الإيرادات في الغالب فحاولنا في مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي :

(١) — الإيرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب تعبیر الكتب العربية)

(٢) — الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) — الخراج والمساحة المفروض عليها

والتقود التي كانت معتبرة في ذلك هي :

١ — التالان في بعض العصور التي قبل الاسلام

٢ — الدينار في العهد الاسلامي

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبرونز .

ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان

من الفضة . وقدره بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنيها مصريا)

وأما الدينار فمن الذهب فقط . وهو يساوي ١٥ فرنكا

و ٨٠ ستيا على تقدير صمويل برنارد في كتاب « وصف مصر » عبارة عن ٦٠٩ مليات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى ٥٩١ مليا . فتوسط التقديرين ٦٠٠ ملين أو ٦٠ قرشا . وسنقدره بذلك

والفروق الشاسعة التي ربما يلاحظها القارىء في عبارات المؤرخين عن المبالغ الدالة على الإيرادات مبنية على ما نرى على أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض الآخر يذكر الباقي فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا في أن أرقام الإيرادات قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن أرقام الأتاوة في عباراتهم . على أن من أهم الأسباب في اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل في ثروته وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب اتساع رقعتها بالفتوحات في افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم يعنون الإيرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقى لها تدل على مايجب عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) . فاضطررنا مرات كثيرة أن ندج في قسم الإيرادات مبالغ ذكرت تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هي تواريخ وفياتهم . اللهم الا إذا وجد مايدل على شئ آخر ؟



القسم الاول

الابرادات

الفصل الاول

عصر الفراعنة

لم نقف على أى مستند فى ذلك العهد يصح الركون
اليه عن المبالغ التى كانت تجبها الفراعنة من
القطر المصرى فى غير المؤلفات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هذا الفراغ ولكن مع
الأسف أثاروا الشكوك بالمبالغ الجسيمة التى ذكروها .
واننا نذكرها هنا لا لأنها تبين حقيقة مقادير هذه
الابرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارئ عليها لأنه بالطبع
شغوف بالمعرفة وها هى :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس »

ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب

تسعين ألف ألف دينار (.../.../٥٤٠ هـ ج ٠ م) اهـ

وقال المقرئى فى خطه نقلا عن ابن وصيف

شاهج ١ ص ٢٥ من طبعة بولاق وهو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع
وأفرد له فصلاً خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف
دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)
وفى أيام كلكن بن خربتيا بن مالىق بن ندراس مائة ألف ألف
دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة
القبط الأولى من مصر وملكها العالقة اختل أمرها .
وكان فرعون الأول يجبها تسعين ألف ألف دينار
(٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) يخرج من ذلك عشرة آلاف
ألف دينار (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) لمصالح البلد وعشرة
آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك
وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر
والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون
ويكنزون لفرعون خمسين ألف ألف دينار
(٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجيت مصر فى أيام الفراعنة فبلغت تسعين
ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) بالدينار
الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر
الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث
جات من قح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف
وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وذكر الشريف الجواني أنه وجد في بعض البرابي بالصعيد مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعريضة مبلغ ما كان يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجه الخراج وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (١٤٠٠ / ٦٤٠ / ١٤ ج . م)

ثم قال وقال الحسن بن علي الأسدي :

أخبرني أبي قال — وجدت في كتاب قبلي باللغة الصعيدية مما نقل الى اللغة العريضة أن مبلغ ما كان يستخرج لفرعون مصر بحق الخراج الذي يوجد وسائر وجوه الجبايات لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان رفقا بالمعاملين وتقوية لهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من جهات مصر (١٤٠٠ / ٦٤٠ / ١٤ ج . م) وذلك ما يصرف في عمارة البلاد لحفر الخلق واتقان الجسور وسد الترعة واصلاح السبل والساسة ثم في تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة في
 البذار وغير ذلك وثمان الآلات وأجرة من يستعان به
 من الاجراء لحمل الأصناف وسائر نفقات تطريق أراضيهم ، من
 العين ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج . م) . ولما
 يصرف في أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان
 وأشياهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم
 من الخزان ومن يجرى مجراهم وعدتهم مائة ألف وأحد عشر
 ألف رجل ، من العين ثمانية آلاف ألف دينار
 (٤/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في الأرامل والأيتام
 فرضاً لهم من بيت المال وان كانوا غير محتاجين
 اليه حتى لا يتخلو آمالهم من بر يصل اليهم ، من العين أربعمائة
 ألف دينار (٢٤٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في كهنة
 براهم وأئمتهم وسائر بيوت صلواتهم ، من العين مائة ألف
 دينار (٦٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في الصدقات وينادى
 في الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر
 فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فاذا روى
 رجل لم تجر عاداته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى
 إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل
 أمناء فرعون اليه وهنوه بتفرقة المال ودعوا له
 بالبقاء والسلامة وأنهوا حال الطائفة المذكورة
 فيأمر بتغيير شعشها بالحمام واللباس ويمد الاسمطة

وياً كلون ويشربون ثم يستعلم من كل واحد سبب فاقته
فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ماكان وأكثر
وان كان عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف
عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار
(١٢٠/٠٠٠ ج . م) فذلك جملة ماتين وفصل فى هذه الجهات
المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة^(١) ألف دينار
(٥/٨٨٠/٠٠٠ ج . م) . ويحصل بعد ذلك مايتسلبه فرعون
فى بيوت أمواله عدة لنواب الدهر وحادثات الزمان ، من
العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار
(٨/٧٦٠/٠٠٠ ج . م) . وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين
ألف ألف دينار قال فى الوقت الذى أرسل فرعون بويبة
قح إلى أسفل الأرض والى الصعيد فلم يجد لها مهضعا تنذر فيه
لشغل جميع البلاد بالعارة . اهـ

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى
يوسف عليه السلام وكان وزيرا لفرعون المسمى الريان
ابن الوليد) مائة الف الف دينار (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ
وقال ابن اياس فى تاريخه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥) :
وكان خراج مصر فى أيامه (أى الريان بن الوليد)
مائة الف الف دينار فى كل سنة (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(١) ملحوظة — جمعنا المبالغ المتقدمة فوجدناها تنقسم عن هذه الجملة ثلثمائة الف دينار

وهـاكـ ملـخصـ ما ذكر :-

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
أبو صالح الارنى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقرىزى	ندارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
»	كلكن بن خربتا بن مالىق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
»	الفراتنة	٢٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
»	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق . م إلى ٣٠ ق . م

إن المعلومات التى نقلها الينا المؤرخون عن الايرادات
فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا انها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه
ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة
٢٤٧ ق. م ١٤/٨٠٠ تالان أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج. م عدا
١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قمح

وقال لمبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن
الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجديين^(١) ص ٢٩٣)
إن الارتب عبارة عن ٤ ر ٣٩ من اللترات . ولما كان
الاردب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ لترا فعلى هذا الحساب يساوى
الاردب ٥ أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح
٣٠٠/٠٠٠ إردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط .
إلا أن رينيه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر
الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٢
من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن .
فيكون ثمن الدخل من الغلال وحدها بناء على
هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(١) اللاجديون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لاغوس من قراد الاسكندر

لشت متولية حكم مصر من عام ٣٠٦ ق. م الى عام ٣٠ ق. م فهم والبطالسة شئ واحد

الآثار الرومانية المجلد العاشر ص ٢٩٣) دخل الغلال بمبلغ
٥٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولما كان الفرق بين هاتين القيمتين ضئيلا
فيستصوب التعويل على متوسطهما الذى هو ٩٩/٠٠٠ ج. م
فيكون مجموع الدخل فى عهد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م
وذكر استرابون عن سيسرون Cicéron (المجلد ١٧
الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليوبطرة بلغ إيراده
السوى فى عام ٥٢ ق. م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج. م)
ونقل ديودور عن كتبة السجلات الديوانية فى ذلك
العهد أن الإيرادات بلغت فى عهد هذا الملك أكثر من
٦/٠٠٠ تالان (١/٢٩٦/٠٠٠ ج. م)

ويجب أن نرجح رواية سيسرون على رواية ديودور
للسبب الآتى :

ذلك أن ملكا من ملوك البطالسة المتأخرين كان قد
اقترض مبالغ جسيمة من أحد نبلاء الرومان المسمى
رايريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المالية ،
وانخذ هذا وسيلة تخلصه مما استدانه من هذا
النيل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على رايريوس
المذكور ، وتطوع للدفاع عنه سيسرون (أنظر كتاب
قضية رايريوس ودفاع سيسرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيسرون نظرا لمركز موكله
لابد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التي نقلها
ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الأخير لم يمدنا بمعلوماته
إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التي
ذكرها ديودور هي جملة المتحصل من الممولين الاسكندريين
لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الاستاذ ولكن
Wilcken في كتاب (اوستراكا الفصل الرابع ص ٤١٤)

وذكر شارب Sharp في كتاب (مصر في عصر البطالسة
ص ١٩١) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبي من ميناء
الاسكندرية في الوقت الذي كسدت فيه التجارة الأجنبية
وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التي كانت تسافر
من البحر الاحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبه
الحكومة من الاهمال والخطأ. اهـ

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين
اللاجيديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجنيه العرب في
عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال
أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتي :

قال لمبروزو في كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضى الملك كانت متسعة الأرجاء
لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحي القطر كله . اهـ

وقال فى ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر فى فلاحتها أناس مخصوصون .
وتوزع فيما بينهم حسب منطوق الأمر الملكى كل بحسب قدرته
وقوته . اهـ

وذكر ديودور فى المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضى الخصبة التى فى حوزة
الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم فى فلاحتها . اهـ

وقال هنرى ماسيرو Henrie Maspero فى كتاب
(مالية مصر فى عصر اللاجيديين ص ٤٩) :

كان كل شئ فى القطر المصرى فى الزمن القديم من رجال
ومتاع ملكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت
الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات
ولا الفتوحات أمكنها أن تنزع شيئا من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا
ويضعون أيديهم على جميع ما يرون منه فائدة لهم ويزيد فى ثرائهم .
وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الأرض
والصناعة

وعلى هذا كان فى حوزة الملك خاصة مايقرب من نصف المملكة ، كما كان فى حوزته وحده دون سواء جميع التجارة والصناعة تقريبا . فالزيت والجمعة (البيرة) والملح ومعظم الأشياء الهامة التى كانت تستهلك فى القطر ، وبالأخص القمح والنبيد والعسل والثياب الثينة الفاخرة التى كانت تصدر إلى الخارج بكميات وافرة ، كل هذه أصناف كان يحتكرها الملك . ويكون ايراد هذه المحتكرات الهامة (أى احتكار الأراضى والصناعات الخ) دخل التاج . وأما الضرائب فيتكون منها دخل المملكة . اهـ

فستنتج مما تقدم أن البطالسة كانوا يمتلكون أراضى شاسعة منبثة فى جميع أرجاء القطر وهى من الأراضى الخصبة . ولما كانت تلك الأراضى معفاة من الضرائب انحطت بالطبع ايرادات الدولة وعلى النقيض نمت موارد الملك الخاصة وربت

ويتلخص ما ذكر فى أن الايرادات التى ذكرها المؤرخون محصورة فى الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هذه الايرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جسيما

وينحصر ماعثرنا عليه عن ايراد المملكة المصرية

في عصر البطالسة في عهدى الملكين الآتين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح وقيمة ذلك

بالجنيئات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهى تساوى بالجنيئات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يبدلون غاية
جهدهم لإنتاج أكبر محصول منها . وهذا كان
ديدنهم في جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا
أغسطوس واضعاً نصب عينيه من غداة يوم الفتح
الاشتغال بالاشياء التي تدر على البلد الخير والثراء . فالترع
التي كان أهمها البطالسة أخذ في إعادة حفرها بأيدي جنوده
الظافرين

ولقد شعر القطر بانتعاش سريع بسبب هذه

الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧ الفقرة ١٣ نقلا عن سيسرون ، إن بطليموس أوليت أبا كليوبطرة كان يجبى من البلد مبلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج . م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة كعنه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء التصرف والتراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو أكثر من ذلك ، وقد تعهدا الرومانيون بعناية كبرى من ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها التجارية مع التروجلودتيك^(١) Troglodytique أخذت تزداد بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أنخر السلع وأنفسها كانت ترد فى الواقع من اقليمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية الثمن زادت بحكم الطبيعة رسومها . هذا بصرف النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أو سكان المغاور يقول عنهم قدماء المشتغلين بعلم تخطيط البلدان أنهم قوم كانوا يقطنون الجنوب الشرق لمصر

التي كان في استطاعتها تموين البلاد الاخرى . اه
ومما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون
هذا لم يقرن بالارقام ، الأمر الذي كان يهمننا كثيرا
الوقوف عليه . فضلا عن هذا فان إيرادات الجمارك التي
ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل
الخراج والجزية وغيرهما من الإيرادات التي لا تخفى أهميتها
ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذي ذكر ارقاماً عن هذا هو
ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧) .
وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل فريدلاندر M. L. Fariedlander
الذي قدر جميع الضرائب في مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك
(٩٠٥/٧٤٥/٦ ج ٠ م)

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألجأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا
العصر من مؤلفي العرب دون سواهم . غير أن مذكره
لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلف المؤلفين

أما بتلر Butler (الفتح العربى لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمونين بنوع أخص ، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقد ذكر المقوقس فى كتابه (فتوح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بليدن ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها فنزل الاسكندرية . اهـ

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى الفسطاط فكان يجهز على عمرو الجيوش . اهـ

وفي ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع
من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم إلى ما فوق ذلك
ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينار بن
دينارين (١٢٠ قرشا) فبلغت عدتهم ثمانية الف الف . اهـ

وفي ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني
ثلاث خصال . قال له عمرو : ماهن ؟ قال : لاتنقض بالقبط
وأدخلني معهم ، وألزميني مالزمهم ، وقد اجتمعت كلتي وكلتهم
على ما عاهدتك عليه ، فهم متمون لك على ما تحب . وأما
الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم
الخ . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا
وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إرادات هذا العصر فهاك ما قاله
المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرمي في تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وتقبلها جريج بن مينا المقوقس من الهرقل بما مبلغه
ثمانية عشر ألف ألف دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه
وقال ابن عبد الحكم في كتاب « فتوح مصر »
ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو)
بسنة ، عشرين ألف ألف (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه
وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى
المقوقس ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ » ١٢/٠٠٠/٠٠٠ »

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مهمزة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفى
عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتهيب الحملة على مصر ويخشى عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه في ذلك وهون عليه الأمر في فتحها . وقد جاء في كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ في هذا الصدد مانصه :

ياأمير المؤمنين انذرن لي أن أسير إلى مصر فانك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسارت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفة وأرسل إليه رسولا يحمل الكتاب الآتي :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص . أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك وبها جموع الروم وانما معك نفر يسير . ولعمري لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع

وهنا رويت روايتان :

الأولى هي أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لابد أن تكون هي الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاح عمرو في مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل فى قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين علنا قال لمن معه : أستم تعلقون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرنى إن لحقنى كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقنى كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب فى السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

وهذا هو مارواه الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمى فى تاريخه ص ٣٠ ، والمقرئى فى خططه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبى قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

أما اليعقوبى فقال فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو فى خلافة عمر فى أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) اهـ

وهذا خطأ واضح يظهر مما ذكره يعقوب
نفسه عقب ذلك في نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمرو في السنة الثانية، عشرة آلاف ألف
(٠٠٠ / ٠٠٠ / ٦ ج . م) . اهـ

ولقد أثار نقص الجباية غضب الخليفة فتبذلت بينه وبين
عمرو المكاتبات التي أنحى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك
المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم في كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :
لما استبطأ عمر بن الخطاب الخراج من قبل عمرو
ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن
سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير
المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فاني أحد إليك الله
الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فاني فكرت في أمرك والذى
أنت عليه . فاذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله
أهلها عددا وجلدا وقوة في بر وبحر . وإنما قد عاجلتها الفراعنة
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم فعجبت من
ذلك . وأعجب مما عجت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه من
الخراج قبل ذلك على غير قحوط ولا جدوب . ولقد أكرت
في مكاتبتك في الذى على أرضك من الخراج ، وظننت أن
ذلك سيأتينا على غير نزر ، ورجوت أن تفيق فترفع الى ذلك.

فاذا أنت تأتيني بمعارض" تغتالها لاتوافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك . ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك . فلئن كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وإن كنت مضيعا نطفا إن الأمر لعل غير ما تحدث به نفسك . وقد تركت أن ابتلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق فترفع الى ذلك . وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا عمالك عمال السوء ، وما توالس عليه وتلفف . اتخذوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن النهز يخرج الدر ، والحق أبلج ودعنى وما عنه تلجلج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فاني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغنى كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأنى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراعنة قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغب فى عمارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهز يخرج الدر ، فلبتها

(١) المعارض الكلم المبهم . ولعل كلمة تغتالها محرقة عن تغتالها أى تأتيني بمبهات تبدها

حلبا قطع ذلك درها . وأكثر في كتابك وأنبت ، وعرضت
 وثربت ، وعلمت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر
 جئت لعمرى بالمفطعات المقذعات . ولقد كان لك فيه من
 الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد عملنا
 لرسول الله صلعم ولمن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأمانتنا
 حافظين لما عظم الله من حق أمتنا . نرى غير ذلك قبيحا
 والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قيلنا . معاذ الله
 من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجترأ على كل مأثم . فاقبض
 عملك فان الله قد نزهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها
 بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أخوا .
 والله يا ابن الخطاب لأنا حين يراد ذلك مني أشد لنفسى غضبا ولها
 إنزاهها وإكراما . وما عملت من عمل أرى على فيه متعلقا ،
 ولكنى حفظت ما لم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب مازدت .
 يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ،
 وكان اللسان بها مني ذلولا ، ولكن الله عظم من حقت
 ما لا يجمل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت في كتاب
 أعطانيه يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
 أبي مرزوق التجيبي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص :

من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فاني

أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبى إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك الى بذيئات الطرق وقد علمت أنى لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فإذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو فى المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطننى فى الخراج ويزعم أنى أعند عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وانى والله ما أرغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع ما لا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء فى كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامرى قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرابها . فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتى عمارتها وخرابها من وجوه خمسة : أن يستخرج

خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .
ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر
كرومهم . وتحفر في كل سنة خلجها . وتسد ترعها وجسورها .
ولا يقبل محل أهلها — يريد البغي — فإذا فعل هذا فيها عمرت
وان عمل فيها بخلافه خربت

قال وفي كتاب ابن بكير الذي أعطاني عن ابن يزيد
ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطأ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص
في الخراج كتب إليه أن ابعث إلى رجلا من أهل مصر .
فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر
وخراجها قبل الاسلام فقال : يا أمير المؤمنين كان لا يؤخذ
منها شيء إلا بعد عمارتها . وعاملك لا ينظر إلى العماره وإنما
يأخذ مظهر له كأنه لا يريد لها إلا لعام واحد . فعرف
عمر ما قال وقبل من عمرو ما كان يعتذر به . اهـ

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسي للإيرادات
التي كان يجبيها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من
الحكام ، كان بلا جدال الجزية التي كانت مفروضة قبل
الفتح الاسلامي بمدة طويلة — أي في عصر الرومان
والبيزنطيين — وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالي
بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التي فرضها العرب

إذ كانوا يجبرونها من جميع الناس بلا فارق بين الصغير والكبير والذكر والانثى

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينة بل كانت تزيد وتنقص تبعا لفيضان النيل . وهاك مذكره ماركاردت في هذا الصدد (ص ٢٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الرومانى :
إن قيمة الضرائب الشخصية لم تكن بنسبة واحدة في كل الأعوام بل كانت تحدد سنويا بحسب ارتفاع النيل الذى يعتبر ميزانا ليرادات مصر . اهـ .

وأما عن عهد البيزنطيين فقد ذكرت الآنسة رويارد M^{lle} Rouillard عنه (إدارة مصر المدنية في عصر البيزنطيين ص ٧٠) مانصه :

إذا اطرحنا الضريبة العقارية جانبا ، فهل نعثر بين الضرائب الشخصية المقررة في مصر في عهد الامبراطورية الرومانية الشرقية على ضريبة الأنفس (الجزية) وضريبة أرباب الحرف والصنائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية في هذا العهد أدت إلى مجادلات نظرية فيما يترتب على وضعها . وقد أثار فوق ذلك مناقشات خاصة بأحوال مصر . اهـ

ويرى اتوسيك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر في مصر في القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعير عنها

بضريبة شخصية أخرى

ويوافقى. ولكن U. Wilcken على هذا رأى . وهو يرى أنه استعير عن الضريبة القديمة ^(١) λαιογραφία بضريبة شخصية على الرؤوس ، وهذه هي نفس الضريبة التي تحقق وجودها في عصر العرب تحت اسم διάγραφον (الجزية) . ومع ذلك فقد وجد في عهد البيزنطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبة تسمى διαγραφη أو διάγραφον . فاذا وافقنا هـ .ى . بل H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهدى البيزنطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين ، يذهب المرء إلى أن يحكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبة المسماة ^(٢) διαγραφη التي كانت فى القرن الرابع هى ضريبة شخصية يعادها فى مصر ضريبة الأنفس أو الجزية فى العهد البيزنطى الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جراً لمنفعة أم اعتقاداً بصحة الدين الاسلامى . فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج.م بعد أن كان عمرو يجبى من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الأنفس ١٢/٠٠٠ , ٠٠٠ دينار (٧٠٠/٢٠٠ ج.م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة ويقسمها سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الكلمة كالكلمتين اللتين قبلها يونانية ومؤداها الجزية

عن سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م (أنظر خطط المقریزی ج ١ ص ١٠٧)
وهذه الحالة أزعجت حكام الأقالیم حتى أن بعضهم
استمر في تحصیل هذه الجزية دون أن يستثنی أولئك الذین
اعتنقوا الاسلام حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامی
لم یوافق علیه الخلفاء . وهاك ما قاله ابن عبد الحكم في كتاب
(فتوح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو یبعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد
حبس ما كان یحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا
عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب
لحفر خلجها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها
مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحی والأداة یعتقبون
ذلك لا یدعون ذلك شتاء ولا صیفا . ثم كتب عمر بن الخطاب
كما حدثنا عبد الملك بن مسلبة عن القاسم بن عبد الله عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن یختم فی رقاب أهل
الذمة بالرصاص ویظهروا مناطقهم ویجزوا نواصیهم ويركبوا على
الأكف عرضا ولا یضربوا الجزية الا على من جرت علیه
المواسی ولا یضربوا على النساء ولا على الولدان ولا یدعوهم
یتشبهون بالمسلمین فی لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث
حدثنا أبي عن محمد بن عبد الرحمن بن عنج أن نافعا حدثهم
وحدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن وهب حدثنی عبد الله
ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة والزيت مديان من خنطة وثلاثة أقساط من زيت فى كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فاردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال . وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لا يضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم فى أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت ويلة عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد فى ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبى اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم ويلة فن حبسه مطر فلينفق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قبطها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

في العمارة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك
القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا
ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية
بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من
الأرض العامة فيبذرون فيخرجون من الأرض فدادين
لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها
عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان. فاذا فرغوا نظروا
الى ما في كل قرية من الصنائع والأجرا فقسموا عليهم بقدر احتمالهم.
فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها. وقل
ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المتزوج. ثم ينظرون
ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون
ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد
وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال.
وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف.
فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم. وكانت قسمتهم على قراريط
الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك.
وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم ستفتحون أرضا
يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل
فدان نصف اردب قمح ووبتين من شعير الا القرط فلم
يكن عليه ضريبة والوية يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ من
 صالحه من المعاهدين ماسى على نفسه لا يضع من ذلك
 شيئا ولا يزيد عليه. ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا
 يؤديه نظر عمر في أمره. فاذا احتاجوا خفف عنهم وان استغنوا
 زاد عليهم بقدر استغنائهم. قال وروى حيوة بن شريح حدثني
 الحسن بن ثوبان ان هشام بن ابى رقية اللخمي حدثه أن
 صاحب إخوانا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ما على
 أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير
 إلى ركن كنيسة : لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك
 ما عليك . إنما أنتم خزائن لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم
 وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث
 ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة
 عن يزيد بن أبى حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز
 أيما ذمى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من
 أرض فإنها من في الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك
 ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز
 قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فمن أسلم
 منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى
 يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهم وما يؤخذون به
 من الحق الذى عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا . وما أكرؤا من أرضهم فجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم فلعل الأرض أن ترد عليهم ان أضرت بحزيتهم وان كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراها جائزا لمن تكارها منهم . قال يحيى ونحن نقول الجزية جزيتان فجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مساة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى ان من هلك من أهل القرية من لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته في جملة ما عليهم من الجزية . ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فان أرضه للمسلمين . قال الليث وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على الأرضين (يريد أهل الذمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا بن لبيبة عن عبد الملك بن جنادة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هي على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقي منهم . وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضي فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فان ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فان وجد من ذلك علما يشفى والا اجتهد في ذلك هو ومن حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة من أهل مصر وألحق في الديوان صلح من أسلم منهم في عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن رزين بن عبد الله المرادى ، الحجاج بن يوسف . ثم كتب عبد الملك بن مروان الى عبد العزيز بن مروان أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجية في ذلك فقال أعيدك بالله أيها الأمير ان تكون أول من سن ذلك بمصر فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان ابن سريح أن تضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة فان الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
 فغفلوا سيلهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا
 يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا
 الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى
 فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم
 وإنهم ليؤدون الخراج

حدثنا عثمان بن صالح و عبد الله بن صالح
 قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه
 مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج
 عليهم . فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان
 ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك
 بجدة وتشير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى
 أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص فيها في أصغر قرية
 منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض
 عليهم الجزية . اهـ

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل
فى مصر لانطباقه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو
والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس
من تيجب عليهم هذه الجزية ديناران (١٢٠ قرشاً) . وعدد
الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولكنهم فى الواقع
كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل
السابق وفى الاحصاء الآنف الذكر الذى عمله ابن رفاعه وذكر
فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لايتحتوى أصغرها على
أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على
الستة الملايين . ويؤيد هذا تعيينهم الجزية باثنى عشر ألف ألف دينار
أى ٢٠٠/٢٠٠/٧ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :
حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا
جباها اثنى عشر ألف ألف (٢٠٠/٢٠٠/٧ ج . م) . اهـ

وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :
جباها عمرو فى السنة الثانية عشرة آلاف ألف
(٢٠٠/٢٠٠/٦ ج . م) . اهـ

وقال البلاذرى فى كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثنى أبو أيوب الرقى عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبى حبيب قال جى عمرو خراج مصر وجزيتها ألفى ألف
(٠٠٠ / ٢٠٠ / ١ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان فى العام المقبل (الثانى) جباها (أى عمرو)
اثنى عشر ألف ألف دينار (٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال المسبحى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور)
لابن اياس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثنى عشر
ألف ألف دينار (٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٢٩) :

كان المحمول من جهنهم (أى قبط مصر) اثنى عشر
ألف ألف دينار (٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م) خارجا عن جزية
اليهود بمصر وأعمالها . هـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٦ :

جى خراج مصر فى الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة
(أى عنوة) اثنى عشر ألف ألف دينار (٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص
رضى الله عنه اثني عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) . اهـ
وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباها عمرو بن العاص في الاسلام اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) . اهـ

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثني عشر مليون دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) هو بلا ريب المبلغ الذى ينبغي تقديره
للجزية التى جباها عمرو بن العاص في السنة الثانية من حكمه

أما الخراج فقد اختلف المؤرخون في تقديره في عهد
هذا الخليفة كما هو مبين في القسم الخاص بذلك . وقد
ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هى :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم
٨١٦/٦٦٦ ج. م.

(٢) بناء على رواية يعقوب ٤٢٠/٠٠٠ ج. م.

(٣) بناء على رواية البلاذرى ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج. م.

وبإضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية
وهى (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٨/٠١٦/٦٦٦ ج. م.

— ٤٤ —

وعلى التقدير الثانى ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج. م

و » » الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج. م

وعلى هذا تكون ايرادات مصر فى عهد هذا
ال خليفة أحد هذه المبالغ

مروفتة عثمان به عفاه

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا
الخلافة بعد النبى صلعم . وقد أبقي عمرا على رأس حكومة
مصر سنتين إلا أنه لا يوجد لدينا أى مستند نركن إليه فى تقديم
بيان عن نتيجة إدارته المالية فى أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن
أبى سرح أخاه فى الرضاة بعمر . فشمى بالطبع كما يفعل
كل حاكم جديد عن ساعد الجد وجبى الجزية أكثر من
جباية عمرو لها

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا
ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :

قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله
عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فقال عثمان لعمر : يا أبا عبد الله درت اللقحة بأكثر من
دراها الأول قال عمرو : أضرتكم بولدها . وقال غير الليث :
فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصيل . اهـ

وإليك مبالغ الجزية في عهد هذا الخليفة التي
ذكرها مختلفو المؤرخين :

دينار جنيه مصرى
ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
اليعقوبى . (البلدان ص ٣٣٩) ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ٧/٢٠٠/٠٠٠
البلاذرى ... (فتوح البلدان ص ٢١٦) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠
الكندى ... (فضائل مصر ص ٢٠١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى (الكنائس ص ٢٨) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه (نشق الأزهار ص ٣٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
ابن اياس (بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
وقال الكندى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور
لابن اياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبى سرح أخا الامام عثمان بن عفان من
الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى
المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبى السرح بمصر جى خراجها
فى تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٨ م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان
نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت اللقحة بعدك
يا عمرو . فقال له : نعم ولكن أجاعت أولادها . وإن هذه
الزيادة التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هي على
المجامم . فانه أخذ عن كل رأس ديناراً خارجاً عن الخراج
(أى ثلاثة دنانير — ١٨٠ قرشا —) . فحصل لأهل مصر بسبب
ذلك الضرر الشامل . اهـ

فاذا اتخذنا في هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم
سنة ملايين نسمة أساساً — وهم الذين كان يجبي منهم عمرو
الجزية — كان ينبغي أن تبلغ الجبابة ثمانية عشر مليون دينار
(١٠٠٠ / ٨٠٠ / ١٠ ج . م) . فهذا النقص يجب أن يكون
منشؤه معاقاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثاً

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا في تعيين
المبلغ الذي جباه هذا الوالى من القطر . ومع أن أكثرهم
ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨٠٠ / ٤٠٠ / ١٠ ج . م)
فلدينا برهان آخر على أن المبلغ الذى جباه عبد الله بن أبي سرح
كان أكثر مما جباه سلفه ، وأنه ينبغي أن يكون أربعة عشر
مليون دينار (٨٠٠ / ٤٠٠ / ١٠ ج . م) . وهذا البرهان
هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره
آنفاً

— ٤٧ —

ولم نعثّر على مبالغ أخرى جبيت في ذلك
العهد . وعلى هذا فنحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المكون
لايرادات مصر في عهد هذا الخليفة

مهمّة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية في دمشق .
ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو
عاملا على مصر ثانی مرة . فبقى فيها إلى أن توفى في سنة
٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولادة في عهد
هذا الخليفة هم : عتبة بن أبي سفيان وعقبة بن عامر
ومسلمة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الايرادات في عهد
هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت في (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام
على مصر قال :

لما وليها (أى عمرو) في أيام معاوية جباها تسعة آلاف
ألف دينار (٤٠٠/٥٠٠/٥٠٠ م . ج ٥) . اهـ

(٢) اليعقوبی في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية
مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار
(٣/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

مؤلفه سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وكان عامله في مصر عبد الملك بن رفاعه . وقد زادت في عهده
الايادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة
ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه الناس
كرها شديدا . وهذا العامل هو الذى أقام في عهد هذا
الخليفة بناء مقياس النيل الذى بالروضة الآن
أما الايراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر في خلافة سليمان بن
عبد الملك بن مروان الأموى ، اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(٢) المقریزی فی خططه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جباها فی خلافة سليمان
ابن عبد الملك مبلغ اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

ولأن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) هو إيراد مصر فی عهد هذا الخليفة

فهرقة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين بغداد.
وفى عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبي فی كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس
الرجال فی أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يكون إيراد مصر فی عهد هذا الخليفة
من الجزية والخراج معا

حكومة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (١٨٨٤ م)

عين أحمد بن طولون في أول الأمر حاكماً على مصر
من قبل الخليفة العباسي ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة
لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح
مستقلاً امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى
بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهي في حالة فقر مدقع .
إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت إليها
اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر في أيام بني العباس على يد أحمد بن
طولون خمسة آلاف ألف دينار (٣٠٠٠ / ٠٠٠ / ٣٠٠ ج . م) . اهـ

حكومة ضمخارويه

سنة ٢٨٢ هـ (١٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر
قال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

بالغ بنو طولون في عمارة مصر فجباها أبو الجيش
(وهذه كنية خمارويه) . أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ :

وجباها ابنه خمارويه ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الايراد في هذه
المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لا يدل على جملة
الايرادات بل على ماتبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا في هذا
الرأى ما ذكره الكندي آنفا وقول المقرئى هذا :

قال المقرئى في خططه ج ١ ص ٩٩ :

وجباها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد
أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .) مع رخاء
الأسعار أيامئذ . فانه ربما يبع في الأيام الطولونية القمح كل
عشرة أرادب بدينار (٦٠ قرشا) . اهـ

وبناء على ماتقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر
بأربعة ملايين دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .)

مكومة الاخشيدي محمد بن طنج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الأمير هو رأس الأسرة الاخشيدي

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)

لابن اياس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير محمد بن طنج الاخشيدي

ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه في

حكم خاراويه زيادة الايرادات على المصروفات .

ويؤيد هذا — كما سيظهر ذلك في القسم الخاص بالخراج —

ماذكره المقریزی في خطه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده

دون سائر وجوه الايرادات الأخرى في عهد هذا الحاكم

حيث قال :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير أبي بكر محمد بن طنج

الاخشيدي ألفى ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى

ضياعه التي كانت ملكا له . اهـ

حكومة كافور الـفـيـري

سنة ١٣٥٧ هـ (١٩٦٨ م)

هذا الأمير هو رابع أمراء الأسرة الـاخـشـيدية

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها :

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها
لسنة في ملكه كافور الأستاذ الـاخـشـيدى بتقدير فكان
ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وبنيف سبعين ألف دينار
(١٩٦٢/٠٠٠ ج . م) . وكان الزائد في النفقات غن الارتفاع
ماتى ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) . هـ

وقال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب في أيام كافور الـاخـشـيدى خمسمائة ألف دينار
(٣٠٠/٠٠٠ ج . م) في السنة لأرباب النعم والمستورين
وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الحاشية
ولا من المتصرفين في الأعمال . فحسن له على بن صالح
الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا ينتقصه
من أرزاق الناس . فساعة جلس يعمل حكة جينه فحكة
بقلمه والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لمابه . فعولج
حيثن بالحديد حتى مات في رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة
وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله)

ولما مات كافور نزلت محن شديدة كثيرة
بمصر من الغلاء والفناء والفتن فأتضع خراجها إلى أن قدم
جواهر القائد من بلاد المغرب بعساكر مولاه المعز
لدين الله أبي تميم معد . اهـ

خليفة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين
الذين أتوا من بلاد المغرب وفتحوا مصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

جى جواهر القائد الخراج لسنة ثمان^(١) وخمسين وثلثمائة
(٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا
(٢/٠٤٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) الصواب سنة تسع وخمسين وثلثمائة (٩٧٠ م) لأن فتح مصر على يد جواهر كان فى ١٧ شعبان
سنة ٣٥٨ هـ أى فى أواخر هذه السنة (٦ يوليو سنة ٩٦٩ م) . وقد دخلها وهى فى غاية الاضمحلال
فلا يعقل أن يجيها هذه الجباية فى السنة المذكورة . وسيأتى لذلك مزيد إيضاح فى قسم الخراج

— ٥٥ —

بعد سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ م » ، أربعة آلاف
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) ٠ اهـ

مهرقة العزيز بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وثاني الخلفاء
الفاطميين الذين حكموا مصر

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

اتمى خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (هو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذي بقى وزيرا لهذا الخليفة)
إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١/٨٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) ٠ اهـ

مهرقة الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ (١٠٢١ م)

هذا الخليفة تولى الحكم بعد الخليفة السابق وهو
ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ و ٣٨ :

— ٥٦ —

وجباها في أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار
وأربعمائة ألف دينار (٢/٠٤٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

معرفة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين .
تولى حكم مصر مدة ستين سنة قمرية . وقد جاء عن
الايراد في عهده أقوال مختلفة ها هي :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن
اليازوري وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر
(من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ — ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م —)
أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات .
فعمل أبواب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع
لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فنظم عليه
عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار
(١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . منها الشام ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م) ونفقاته بازاء ارتفاعه . والريف
وباقى الدولة ألف ألف دينار . اهـ

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثاني المذكور هنا
عن مصر هو زيادة الإيرادات على المصروفات

وقال القاضي أبو الحسن المخزومي في كتاب (المنهاج
في علم الخراج) كما جاء في خطط المتريزي ج ١ ص ١٠٠
ماملخصه :

وقفت على مقايضة عملت لأمر الجيوش بدر الجمالي
حين قدم مصر في أيام الخليفة المستنصر وغلب على أمرها
وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذي
استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج
في سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية (١٠٧٤ م)
قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفي ألف وثمانمائة
ألف دينار (١/٦٨٠/٠٠٠ ج . م) . وأن الذي استقرت عليه
الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية (١٠٩٠ م)
ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (١/٨٦٠/٠٠٠ ج . م) ٥٠ هـ

فهرنة المستعلى بالله

سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده
وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر في كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩ :)

أمر الأفضل (وكان وزيرا لهذا الخليفة) بعمل
تقدير ارتفاع ديار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف
دينار (٣٠٠٠ / ٣٠٠٠ ج ٠ م) وكان متحصل الأهراء
ألف ألف إردب . اهـ

فاذا فرضنا أن هذه الكمية من الأردب كانت تحتوى
على ٥٠٠ / ٣٠٠ إردب قمح ثمنها باعتبار الأردب ٣٥ قرشا
١٧٥ / ٣٠٠ ج ٠ م ، وتحتوى على ٥٠٠ / ٣٠٠ إردب شعير
ثمنها باعتبار الأردب ٢٥ قرشا ١٢٥ / ٣٠٠ ج ٠ م ، كانت
جملة ثمنها ٣٠٠ / ٣٠٠ ج ٠ م . وبإضافته إلى ما تساويه خمسة
آلاف ألف الدينار من الجنيهات يكون الحاصل ٣٠٠ / ٣٠٠ ج ٠ م
وهو قيمة الأيراد في عهد هذا الخليفة

معرفة الحافظ لدين الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضي
الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التنيسى عينا خالصا إلى
بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائى ألف دينار
(٧٢٠ / ٣٠٠ ج ٠ م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)

ثم بعده لم يجبها هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اهـ

هكوة صمصم الديه الوبوبى

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضي الفاضل كما جاء فى خطط المقرئى ج ١ ص ٨٧ :

فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة (٧ أكتوبر سنة ١١٨٩ م) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يعين لها فى الديوان عبدة من جملة أربعة آلاف ألف وسنة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (١١١ / ٧٩١ / ٢ ج ٠ م) . اهـ
وأما إيرادات الثغور فى عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحي ثغرا لاسكندرية	٨٠٠ / ١٣٨	٤٨٠ / ٠٨٣
رشيد	٢ / ٠٠٠	١ / ٢٠٠
اسوان	٢٥ / ٠٠٠	١٥ / ٠٠٠
المجموع	٨٢٧ / ١٣٨	٤٩٦ / ٢٨٣

— ٦٠ —

وبإضافة هذا إلى المبلغ الآنف الذكر يكون الحاصل
١٥٧/٤٨٠/٥ ديناراً (٢٨٨/٠٩٤/٣ ج ٠ م)

وهذه القيمة وإن كانت لا تدل على إيرادات مصر كلها إلا
أننا نعتبرها جديرة بالذكر لأنها تكون الجزء الأكبر من تلك
الإيرادات حقاً

— — —

حكومة الظاهر بيبرس البندقدارى

سنة ٦٧٦ هـ (١٢٧٧ م)

إن هذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفة
بالماليك البحرية . وقد زادت في عهده إيرادات مصر زيادة
ظاهرة . ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الخراج في عهده
ارتفاعاً كبيراً كما سيتضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به
إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ٥٨٤/٨١٦/١٠ ديناراً
(٩٥٠/٤٨٩/٦ ج ٠ م)

ولم يرو شيئا عن هذا الملك إلا ابن اياس إذ قال في
كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جى خراج مصر فى أيام الملك الظاهر بيبرس البندقدارى
فكان اثنى عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٧/٠ ج ٠ م) ١٠ هـ

وإليك ملخصاً بما سبق ذكره من الإيرادات في هذا العصر :

الإيرادات بالجنيئات المصرية	الإيرادات بالدنانير	الخليفة أو الحاكم
٨/٠١٦/٦٦٦	١٣/٣٦١/١١٠	خلافة عمر بن الخطاب
٧/٦٢٠/٠٠٠	١٢/٧٠٠/٠٠٠	» » » »
١٠/٥٠٠/٠٠٠	١٧/٥٠٠/٠٠٠	» » » »
٨/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٠٠٠/٠٠٠	» عثمان بن عفان
٥/٤٠٠/٠٠٠	٩/٠٠٠/٠٠٠	» معاوية بن أبي سفيان
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	» سليمان بن عبد الملك
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» هرون الرشيد
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	حكومة أحمد بن طولون
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» خمارويه
١/٩٦٢/٠٠٠	٣/٢٧٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدى ..
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	خلافة المعز لدين الله
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
١/٨٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠	» العزيز بالله
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	» الحاكم بأمر الله
١/٦٨٠/٠٠٠	٢/٨٠٠/٠٠٠	» المستنصر بالله
١/٨٦٠/٠٠٠	٣/١٠٠/٠٠٠	» » »
٣/٣٠٠/٠٠٠	٥/٥٠٠/٠٠٠	» المستعلى بالله ...

الخليفة أو الحاكم	الايادات بالدينانير	الايادات بالجنيحات المصرية
حكومة صلاح الدين الايوبي	٥/٤٨٠/١٥٧	٣/٢٨٨/٠٩٤
» الظاهر بيبرس	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠

وأما زيادة الايرادات على المصروفات فهي :

الخليفة أو الحاكم	الزيادة بالدينانير	الزيادة بالجنيحات المصرية
حكومة خمارويه	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
» الاخشيدي محمد ...	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدي .	٢٠٠/٠٠٠	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
» الحافظ لدين الله ..	١/٢٠٠/٠٠٠	٧٢٠/٠٠٠

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إتنا نرى أنفسنا مضطربين بعد أن أتينا على ذكر سلسلة
الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس

أن تتخطى قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت في هذه الفترة كلها ولم يأت بشيء في الموضوع الذى نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى في هذا العصر حتى نجد ما يخص موضوعنا

قال البكرى في كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كورة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار — ١/٠٨٠/٠٠٠ ج م) منها يجهز للابواب العثمانية بالديار الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج م) . والباقي يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها . فهذا خلاف ما يأتى للبكر بكي بها من الخدم والتقدم من خيل وجمال وبغال وأقشنة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وقال استيف Estève في مقدمة مذكرته عن مالية مصر

(كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول في وضع خطة خاصة لإدارة مصر وحكومتها . غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزمن يسير فحال ذلك دون إتمام هذا العمل الهام . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أتم ما شرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التي كانت لآييه فيها وهي عادة تسترعى أنظار الشعوب أكثر من أن تسترعيها النظم الادارية التي لها التأثير الأكبر في أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لا يذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع الحقيقي للقوانين التي يسرون عليها فقلبا يأتي ذكره على ألسنتهم . اه وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الإيرادات تبينا واضحا . وأتينا نجمل لك أرقامها فيما يلي :

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
الجمارك	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى . ٦/٨٢٤		٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
الجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جيت فيها

هذه الإيرادات فمن رأينا أنها جيت في السنوات القرية من
الاحتلال الفرنسى

وقال جيبون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية
ج ٦ ص ٧١) إن قيمة الإيرادات التي كان يجيها سلطان
تركيا من مصر في القرن الماضى بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة
من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنانير وهى تساوى
١/٤٤٠/٠٠٠ ج ٠ م

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب في القرن التاسع
عشر فيكون القرن الذى نوه عنه هو الثامن عشر الذى كان
استيف يكتب فيه

وبناء على ما ذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر
ثلاثة مبالغ هى :

في أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصرى

في القرن الثامن عشر :

استيف ١٠٦/١٩٩/٣١ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧ » »

جيبون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠ » »

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت مآلتها أحط ما كانت في أى عصر من تاريخها . ولم يحدث في غضون المدة القصيرة التي قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد الحالة سوءا ما قوبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها . وإليك ماجاء في التاريخ العلمي والحربي للحملة الفرنسية في مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرح بوناپارت يعمل بما يوحى إليه حبه للتجديد والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنّها الاتراك في مصر غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفلتون من دفع الضرائب العمومية . والماليك الذين اعتادوا إذلال الشعب وإرهاقه ما كان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بوناپارت . وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام لأنه لا يمكنه أن يكون كأولئك الهمج القساة . فعزم أن يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام للمالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله في هذا السبيل إنشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو طليان Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت فى هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين معا وهى التى أعدت الخطط التى جيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت فى الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بونابارت ألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن العقارات التى يمضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب بمائة لرسوم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية وبيع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الايجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يبق شئ فى مصر إلا ووقع تحت طائلتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة فى فرض الضرائب هى الروح المسيطر فى هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقد فرض على أهالى مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقصا نسبيا فى المدن التي تقل أهمية عن غيرها . اهـ

وهذه النظم التي وضعت لتنمية الإيرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت غنده وقعا سيئا . وهذا هو الحال دوما في كل شئ يدخله فاتح أجنبي في بلد مغلوب على أمره مهما يكن فيه من الفوائد . ولاشغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم في مصر وقصر المدة التي أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظم المالية حتى أن الذى نفذوه منها لم ينفذ بطريقة جدية

ولذلك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الإيرادات الاعتيادية التي جباها الفرنسيون من القطر المصرى :

نقل جومار Jomard عن استيف (لمحطة منصف ص ٦) أن إيرادات مصر فى سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتى :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٢ / ٥٤٣ / ٣٩٩	٨٦٩ / ٦١٣
رسوم تسجيل	٢ / ٠٠٥ / ٣٠٦	٧٧ / ٣٧٨
نقل بعده	٢٤ / ٥٤٨ / ٧٠٥	٩٤٦ / ٩٩١

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١
أملاك أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رسوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رسوم ايجار الاراضى ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دمغة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤) إيرادات مصر في سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهي آخر سنة تولى فيها الادارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك في ذاك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلى ، فامتنع بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروبا على القطر

— ٧٠ —

وهاهى مبالغ الايرادات التى ذكرها :

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أرباب الحرف والصنائع	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جى الفرنسيون من مصر
غرامات حرية كان مبلغها جسيما

الفصل الثامن

الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أسرتنا هذه هى التى كان لها شرف
افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل فى ذلك يرجع
إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد على . والتاريخ المذكور هنا
هو تاريخ آخر سنى حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل
على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ،
وبقى هو مريضا إلى أن توفى فى السنة التالية . وإليك ما عثرنا
عليه من إيرادات مصر فى عهد هذا الوالى :

ذكر مانجان Mengin فى كتابه (مختصر تاريخ مصر
ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر فى سنة ١٨٢١ م مقدرة
بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن
الكيس يساوى خمسة جنيهات وها هى :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	٦٦١/٥٤٠
أرباح الغلال	١٠٥/٠٠٠
» الحرير والتيل	١٠٥/٠٠٠
» بيع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
نقل بعده	٩١١/٥٤٠

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مقابلته	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصيد	٦/٠٠٠
» الأرز	٦٨/٥٧٠
» النظرون	٣/٠٠٠
» الصودا	٤/٥٠٠
» الملح	١/٤٠٠
» الخيوط الذهبية	٢/٢٥٠
رسوم الجمارك	٧٧/٨٩٠
المسكوكات	١٧/٥٠٠
عوائد الملح والسوائل	٢٥/٠٠٠
» الذبح	١/٨٥٠
» سبك الفضة ..	٣/٧٥٠
» السنامكى	٦٠٠
» السوائل	١/٧٥٠
ميزاد الصيد ببخيرة المنزلة ..	٤/٠٠٠
عوائد بيع الأسماك بالقاهرة ..	٧٥٠
» » المواشى	٢٥٠
» المحترفين بالمالهى ..	١/٥٠٠
نقل بعده	١/١٣٢/١٠٠

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١/١٣٢/١٠٠
عوائد التراكات	٢/٠٠٠
» البيوت المالية	٥/٠٠٠
» القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجزية	٤/٠٠٠
عوائد النخيل	٥٠/٠٠٠
» الحبوب عند دخولها القاهرة	٣/٦٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانجمان أنه كانت توجد أبواب أخرى
للإيرادات مثل احتكار سن الفيل واللبن الخ
وذكر كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر
ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٣٣ م
مقدرة بالفرنكات . وهاهو يانها بعد تحويل قيمتها إلى
جنيهات مصرية :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	١/٠٨٤/٩٢٢

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأنفس	٣٣٧/٥٣١
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التركات	٥/٧٨٦
» المواشى	٩/٦٤٤
» القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
» المحترفين بالملاهى .	٢/٣١٤
» سبك الفضة ...	٢/١٧٠
» النخيل	١٩/٢٨٧
» الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
» الملح	١٦/٨٩٦
» الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك ...	١١٨/٢٢٥
عوائد السوائل ...	١٣/٣٤٧
» السنامكى ...	١/٢٥٤
» صيد الأسماك	٢/٧٩٧
{ ببحيرة قارون	
أرباح الغلال	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعده	٢/٢٦٥/٤٦٢

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	٢/٢٦٥/٤٦٢
أرباح المسكوكات	١٤/٤٦٦
» الأقمشة	٥٧/٨٦٢
» الحرائر	٤٦/٢٩٠
» الجلود المدبوغة	٣٣/٧٥٣
» الحصير	٣/٨٤٧
الجملة	٢/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوطا Gotha عن
سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر في سنة ١٨٤٧ م
بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م.) . ولم
يذكر في هذا التقويم مفردات هذه الايرادات
وبناء على ماتقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث
سنوات في ولاية محمد علي وهي :

السنة	إيراداتها بالجنيهات المصرية
١٨٢١ م	١/١٩٩/٧٠٠
١٨٣٣ م	٢/٤٢١/٦٩٠
١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليه ابراهيم وعباس الاول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية ابراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الاول فقد عثرنا في ص ١٦ من كتاب (الأطنان والضرائب) لجرس بك حنين على بيان إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ، ذكر من بينها إيرادات السنتين الأخيرتين فقط من حكم هذا الوالى وها هي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٢ م	٢/١٤٣/٠٠٠
١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر إيرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان جرس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهدى سعيد واسماعيل

— ٧٧ —

الوالى سعيد

سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بحفر قناة السويس فى عهد هذا الوالى
وكانت الايرادات فى سنى حكمه كالتالى :

السنة	ايرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٤ م	٢/٢٠٠/٠٠٠
١٨٥٥ م	٢/٠٧٨/٠٠٠
١٨٥٦ م	٢/٤٧٤/٠٠٠
١٨٥٧ م	٢/٢١٤/٠٠٠
١٨٥٨ م	٢/٠٢٥/٠٠٠
١٨٥٩ م	٢/١٢١/٠٠٠
١٨٦٠ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦١ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠

الخديوى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تنازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى حفر قناة السويس في أيام حكمه.
أما الإيرادات فكانت كالآتي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
م ١٨٦٣	٦/٠٩٤/٠٠٠
م ١٨٦٤	٦/٩٧٢/٠٠٠
م ١٨٦٥	٥/٣٥٦/٠٠٠
م ١٨٦٦	٥/٠٥٨/٠٠٠
م ١٨٦٧	٤/١٢٩/٠٠٠
م ١٨٦٨	٥/٠١١/٠٠٠
م ١٨٦٩	٥/٢٥٥/٠٠٠
م ١٨٧٠	٥/٣٨٩/٠٠٠
م ١٨٧١	٥/٧١١/٠٠٠
م ١٨٧٢	٧/٢٩٣/٧٤٥
م ١٨٧٣	٩/٩١١/٩٦٨
م ١٨٧٤	٩/٩١١/٩٦٨
م ١٨٧٥	١٠/٥٤٢/٤٦٨
م ١٨٧٦	٧/٦٤٨/٧٧٨
م ١٨٧٧	٩/٥٢٦/٢٤٢
م ١٨٧٨	٧/٥١٨/٤٧٨
م ١٨٧٩	٨/٤٦٧/٨٣٨

التقرير توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر في عهده
مبلغا كبيرا هي سنة ١٨٩١ م التي كانت آخر سني حكمه
وها هو بيان إيراداتها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل	١٠٤/١٤٩
» الأملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدمغة	٤٥/٨٦٧
رسم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة في النيل	٧٤/٣٣١
رسوم مصلحة الموانئ والمنائر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
{ إيرادات مصالح السكة الحديد والبريد والتلغراف	١/٧٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوستة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
{ إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٢٦٧/٦٤٧
الجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

المخبري عباسي الثاني

سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م)

هذا التاريخ هو آخر سني حكمه . وقد بلغت
الايرادات في عهده في سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وها هو ييانها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ضرائب الاراضى (الاموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد النخيل	١٣٧/٠٧٨
» الاملاك	٣٤٦/٤١٣
ايرادات الجمارك	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
» الموائى والمنائر	٤٣٦/٣٢٠
» المصائد	٤١/٢٧٤
» الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
» الدمغة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة	٤٧/٤٨٢
ايرادات سكك الحديد والبريد والتلغراف	٤/٤١٢/١٣٠
ايرادات متنوعة من بيع الاملاك الاميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ.	١/٣٣٦/٥٤٧
الجملة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان حسين كامل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الإيرادات مبلغا عظيما في آخر سني حكم هذا
السلطان وهي سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي	٥ / ٠٩١ / ٧٣٢
عوائد النخيل	١٣٢ / ٧٩٥
» الأملاك	٣٥٠ / ٨١١
إيرادات الجمارك	٤ / ٨٤٠ / ١٦٣
عوائد الموانئ والمنائر	١١٥ / ٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل	١ / ٣٧٦ / ٥٦٥
» البدل الحسرى	١٠٤ / ٧٨٠
عوائد المصائد	٣٥ / ٣٧٧
» الملاحة في النيل	٦ / ٨٦٧
رسوم الدمغة	٦٧ / ٣٣٤
» متنوعة	٤٧ / ٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤ / ٩٢٤ / ٩٣٣
نقل بعده	١٧ / ٠٩٤ / ٣٥٦

— ٨٣ —

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	١٧/٠٩٤/٣٥٦
ايرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ.	٢/٨٣٢/٩١٨
الجملة	١٩/٩٢٧/٢٧٤

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول إلى الآن هي سنة ١٩٢٠ م . وها هو بيان الإيرادات فيها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات الجمارك	١٠/٩٠٦/٢٨٧
» الموانئ والمنائر	٢٦٢/٦٤١
» المصائد	٩٢/٧٩٥
» الملاحة في النيل	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة	١١٥/٧٤٣
» القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
» البدل العسكرى	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
{ إيرادات مصالح السكك الحديدية والبريد والتلغراف	٩/٣٥٢/١٨٨
{ إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود ورسوم الخفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصة

ونلخص في البيان الآتي السنين التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما في عهد كل حاكم من أسرة محمد علي :

الايادات	السنوات	الحكام
٣/٩٥٠/...	م ١٨٤٧	الوالي محمد علي
٢/١٩٢/...	م ١٨٥٣	» عباس الاول
٣/٧٠٧/...	م ١٨٦٢	» سعيد
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥	الخديوى اسمعيل
١٠/٥٣٩/٤٦٠	م ١٨٩١	» توفيق
١٧/٥١٥/٧٤٣	م ١٩١٢	» عباس الثانى
١٩/٩٢٧/٢٧٤	م ١٩١٦	السلطان حسين كامل
٤٦/٤٤٦/٩٢١	م ١٩٢٠	» فؤاد الاول ...

إجمال عام لقسم الإيرادات

والجدول الآتي يبين إيرادات مختلف العصور

بهذا القسم :

العصور والحكام	الإيرادات بالجنهات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكن بن خربتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزيز مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريد لاندر	٦/٧٤٥/٩٠٥

العصور والحكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر البيزنطيين	
هرقل	١٠/٨٠٠/...
المقوقس	١٢/٠٠٠/...
عصر العرب	
خلافة عمر بن الخطاب	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	٧/٦٢٠/...
» » » »	١٠/٥٠٠/...
خلافة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/...
» معاوية بن أبي سفيان	٥/٤٠٠/...
» » » »	٣/٠٠٠/...
» سليمان بن عبد الملك	٧/٢٠٠/...
» هرون الرشيد	٢/٤٠٠/...
حكومة أحمد بن طولون	٣/٠٠٠/...
» نهارويه	٢/٤٠٠/...
» كافور الاخشيدى	١/٩٦٢/...
خلافة المعز لدين الله	٢/٠٤٠/...
» » » »	٢/٢٠٠/...
» العزيز بالله	١/٨٠٠/...

العصور والحكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
..... خلافة الحاكم بأمر الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
» المستنصر بالله	١/٦٨٠/٠٠٠
» » »	١/٨٦٠/٠٠٠
» المستعلى بالله	٣/٣٠٠/٠٠٠
..... حكومة صلاح الدين الأيوبي	٣/٢٨٨/٠٩٤
» الظاهر يسبرس	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	زيادة الايرادات على المصروفات بالجنيهات المصرية
عصر العرب	
..... حكومة خمارويه	٦٠٠/٠٠٠
» الاخشيد محمد	٦٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى	١٢٠/٠٠٠
..... خلافة المستنصر بالله	٦٠٠/٠٠٠
» الحافظ لدين الله	٧٢٠/٠٠٠

العصور والحكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر العثمانيين	
نقلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
» » استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
» » جيون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيين	
نقلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
» » رينه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد على سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الاول » ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
» سعيد » ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخدوى اسمعيل » ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق » ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثانى » ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل » ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
» فؤاد الاول » ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثانى

الأتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الأول

حكومة الفرس

إن هذه هى الحكومة الأولى التى أورد التاريخ أنباء عنها فى الموضوع الذى نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس فى مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو المكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا فى حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذى أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق. م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسى . وإليك ما كتبه فى هذا الشأن فى كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الأتاوة التى يأخذها الفرس من مصر واللويين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كاتتا معدودتين مع مصر ولوية المقاطعة الفارسية السادسة

- في ذلك الحين -) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة
١٥١/٢٠٠ ج. م.) . وكان يؤخذ منها أيضا ثمن ما يصاد من
الأسماك في بحيرة موريس وكمية من الغلال^(١) فضلا عن
مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كمية الغلال فهي
١٢٠/٠٠٠ مدين . وكانت مؤونة للحامية الفارسية المرابطة
بقلعة منف البيضاء وللجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيروودوت في الجزء الثاني من كتابه
الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك في بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لا يتفجر
من خلالها ماء قط بل يأتي إليها من النيل بواسطة جداول (ترع)
ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفي المدة الباقية
من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل
الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة
(٢١٦ ج. م.) . وعند دخوله لا يحصل إلا على عشرين مينا
(وهذا المقدار يساوي ١٨٤٠ فرنكا أي ٧١ ج. م.) . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر
إيرادا قدره ٣٩/٥٢٨ ج. م. في مدة ١٨٣ يوما على تقدير

(١) بعض المترجمين لكتاب هيروودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كمية الغلال
ثمها ٧٠٠ تالان أيضا (١٥١/٢٠٠ ج. م.) . وبإضافة هذين المبلغين إلى ثمن محصول
الصيد في بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢/٥٢١ ج. م. كإجمالي تكون جملة أتاوة المقاطعة
السادسة مبلغا قدره ٩٢١ / ٣٥٤ ج. م. كان نصيب مصر منه لا يقل عن ثلاثة أرباعه أي
٢٦٦/١٩١ ج. م. تقريبا

- ٩٣ -

٢١٦ جنيها في كل يوم . وآخر قدره ٩٩٣/١٢ ج . م في مدة
ال ١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها في كل يوم
وعلى ذلك تكون جملة إيرادها في السنة ٥٢/٥٢١ ج . م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مدين من القمح فتساوى ٣١/٤١٥ إردبا
تقريبا . فاذا قدرنا الارب من ب ٣٥ قرشا يكون ثمنها
١٠/٩٩٥ ج . م ، وبإضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون
بمجموعها ٧١٦/٢١٤ ج . م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت
حكومة الفرس تجيها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها
هيرودوت ومن بينها مصر التي كان لا يقل ما يؤخذ منها وحدها
عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج . م

الفصل الثاني

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم
يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزاة الدولة في إدارتها وماليتها
بل جعلها ملكا خاصا به وببيته تعود عائدتها المالية على
خزاته الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال
يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثله فى جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هذه التدابير الشاذة التى غض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذى كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكينة روما وطمانيتها بل على سلامة التاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له وصارت الضرائب التى تؤخذ منها وقفا على خزائنه الخاصة . فضلا عن هذا قد حظر بادية بدء على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين فى ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصا به

وقد كان لولايى مصر وإفريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كغيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بجوائح الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن تمونا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فصر وحدها كانت تغذى من قمحها مدينة روما مدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Joséphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التى ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرسالة الأولى) وهى تساوى ٤٠٠/٠٠٠ / ٤ إرتب أو
٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعر الارذب ٣٥ قرشا
٣٠٨/٠٠٠ ج . م وهذا المبلغ هو قيمة الغلال التى كان يأخذها
الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهلاك أن نقدر عدد
سكان روما فى ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد فى مصر
أن يستهلك كل شخص وية قح فى الشهر (١/٦ إردب قح)
فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى
المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج . بالوش J. Beloch فى كتابه (شعوب العالم اليونانى
الرومانى ص ٣١) أن كمية الغلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى
التي ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدها
بل صدرت من جميع البلاد التى وراء البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier (مصر فى عهد الرومان
ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستنيان Justinien مرسوما يقضى بأن كمية الغلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قح — قيمتها باعتبار سعر الاردب ٣٥ قرشا ٢٨٠/٠٠٠ ج . م . وهى قرية كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة —

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتغريم من يتأخر فى تحصيل الغلال بسبب الإهمال غرامة قدرها صلدى ذهب (جنيه مصرى) عن كل ثلاثة أرداد يتأخر فى تحصيلها . اهـ

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر ثقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل وارتفاعه . ولذلك كانت لا تستقر فيها على حال واحدة . ومن هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخصم قيمها من ضريبة النقد فيما بعد

وكان يوجد هنالك تدابير لامفر منها قد بلغت من الصرامة مبلغا كبيرا . ومنشؤها ما كانت تبديه الحكومة البيزنطية من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدابير الضريبية الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الحاكم يتحمل وحده عبء مسئولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتناهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سد نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت اللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات . ولو حتمت عليه الحكومة تحصيل ضريقتى النقد والغلال فى آن واحد لاستحال عليه القيام بذلك بل كانت عندئذ لاتجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الغرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباينة كفالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملتزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستينيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اهـ

وقالت الآنسة رويارد M^{lle} Rouillard فى كتاب (إدارة

مصر المدنية فى عهد بيزانطة ص ١٢٠) :

لقد حدد قسطنطين في لأئحة الخنطة كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وتولى خلفاؤه في الحكم تنظيم إرسالها من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان في الحقيقة لم يحدث تغييرا يذكر في إدارة التكوين السنوى إلا أنه يفهم منه أن الضريبة المسماة « رسوم الشحن » قدرها ٨٠/٠٠٠ سو ذهب كانت مخصصة لشحن كمية من القمح قدرها ٨/٠٠٠ / ٠٠٠ دون إيضاح نوع المكيال الذى قدر به هذا العدد . فهل هو إرتب أو مدى ؟

يقول متياس جلزر Matthies Gelzer الذى أخذ برأى Mommsen إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد فى المرسوم رقم ١٣ هو عين المكيال الذى كان يستعمله موظفو إدارة التكوين السنوى فى تقدير دخل الممولين من الغلال . غير أنه يؤخذ من البيانات المسطرة على أوراق البردى أنهم كانوا يستعملون المدى فى هذه الحالة ، كما أن وكيل الكونت أمونيوس Ammonios الذى كان يدير أملاكه بطيبة كان يكتال كمية القمح التى يوردها مزارعو أرض سيده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعل ذلك ليكون على وفاق مع محصل التكوين السنوى ؟

إن ذلك لمن المحتمل . ومع هذا فإن حسابات وكيل
أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن
المدى كان الوحدة الرسمية المقررة في مصر لا سيما بعد
أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا
يستعملون الارتب وأن الكيل المقصود في المرسوم رقم ١٣
هو بلا ريب الارتب دون غيره

وعلاوة على ما ذكر فإن ثمانية ملايين الأراتب أو
بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب
من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية
هو أن مصر كانت في عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى
روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل يزانظه قد
خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تبعيتها لروما
وبالأخص منهم جوستينيان الذي كان شغله الشاغل وهمه الوحيد
جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته
ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى
يظهر أنها حجة دامغة في هذا الموضوع . وقد ورد
في هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايا Antaiou
كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦٧٤/٦١ إرتبا سنويا . وبما
أنه كان يوجد حسبما هو مذكور في ملخصات

جورج القبرسى Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية
فبناء على ماتقدم يمكننا الحصول على كمية الغلال التى
كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب . وذلك
بضرب ٦٧٤/٦١ إرتبا فى ٨٠ عدد المناطق فينتج ٩٢٠/٩٣٣/٤
إرتبا أو ٧٦٠/٨٠١/١٤ مديا . ومن هنا يظهر أنه لايجوز
مطلقا أن يخطر ببالنا أن رقم الثمانية ملايين المذكور
بالرسوم رقم ١٣ يسانا لجملة الغلال المقرر إرسالها ،
يقصد به المدى

وكانت إعانة الغلال التى فرضت على مصر وألزمت
بتقديمها إلى إدارة التموين السنوى مقسمة بين مصر العليا
والسفلى وطيبة وأركاديا وأغسطانيك . أما لوية فكانت
معفاة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن رأى هذه المؤرخة صائب
وسديد وأن رقم ثمانية الملايين يقصد به الارتب بلا
نزاع . وهذه الكمية تساوى أربعة وعشرين مليون مدى
وتعادل ١/٦٠٠/٠٠٠ إردب أى ضعف مذكوره رينيه .
وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا مايساويه الارذب ينتج
٥٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهذا العصر وهما :

بناء على قول رينيه ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م

و بناء على قول الأنسة رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

=====

الفصل الرابع

الحكومة العربية

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مهملة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبي

في تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اهـ

ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حساباً
دقيقاً نظراً لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :

فلما مات عمرو حمل المال الى معاوية فكان يفرق في
الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

=====

مهملة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق

وكان عامله على جباية مصر يدعى عبيد الله بن الحجاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى رآك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٨ :

انخط خراج مصر بعدها (أى بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح) نمتو الفساد مع الزمان وسرهبان الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجهها بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (١٠٠٠ / ٨٠٠ / ١ ج . م) ماخلا أيام هشام بن عبد الملك فانه وصى عبيد الله بن الحجاب عامل مصر بالعمارة فيقال انه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك — إلى أن قال — والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اه
وأما المبالغ التى أخذت من مصر فهناك ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :
وجباها عبيد الله بن الحجاب فى أيام بنى أمية ألفى ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً (٣٠٢ / ٦٣٤ / ١ ج . م) . اه

وقال ابن رسته فى كتابه (الأعلام النفيسة ص ١١٨) :

— ١٠٣ —

وجباها عبيد الله بن الحجاب أيام بني أمية ألفي
ألف وسبعمائة ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً
(٥٠٢ / ٦٢٠ / ١ ج . م .) ٥٠ . اهـ

ونقل المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن ابن
خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الحجاب جباها ألفي ألف
وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين
ديناراً (٣٠٢ / ٦٣٤ / ١ ج . م .) . وهذا وهم منه فإن
هذا القدر هو ماحله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل
مصر وكلفها . اهـ

فالمبلغ الذى ذكره هؤلاء المؤلفون ما هو إذن إلا قيمة
ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق

معرفة مرواه التالى

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان
يلقب بالحمار لأنه كان صبورا على المتاعب واحتمل
المشاق

روى أسقف الأشمونين (تاريخ البطارقة ص ٢٠٥) فى القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل
البطريك السادس والأربعين ، أنه في تقدير إيرادات مصر
السنوية في نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بني
أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسي ، بلغ
مأرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠ / ٠٠٠ دينار
(١٢٠ / ٠٠٠ ج ٠ م)

خبر المهدى بن المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بني العباس ينفذ

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣١) :

في سنة اثنتين وستين ومائة (٧٧٩ م) في خلافة المهدي
ابن المنصور من العباسيين عقد الخراج بمصر ألف ألف
وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار
(١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ٠ م) ١٠ هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الأتاوة -
والدليل على ذلك أن المبلغ الذي أرسل من القطر في عهد
الخليفة الآتي يزيد على هذا القدر

مُعرفَةُ هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفاء بني العباس بيغداد

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر
لهذا الخليفة) في دولة بني العباس ألفى ألف ومائة ألف
وثمانين ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م) ١٠ هـ

وردّد ابن رسته في كتابه (الأعلام النفيسة ص ١١٨)
مقاله المؤرخ السابق بنصه

وذكر المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ هذا القول
أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمي
ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م)
يعنى بعد العطاء والمؤن وسائر الكلف . ١٠ هـ

مُعرفَةُ المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني العباس بيغداد

قال ابن خلدون في تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل
بما يحمل إلى بيت المال ببغداد أيام المأمون من جميع النواحي
نقلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلاً)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها
إلى بيت المال ببغداد في العهد المذكور هذا المبلغ :
ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار
(١٥٢/٠٠٠ / ١ ج ٠ م)

مقدمة المقتدر بالله

سنة ٣٢٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بني العباس ببغداد

قال قدامة بن جعفر في كتابه (الخراج وصناعة
الكتابة ص ٢٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم)
التي تتكون منها المملكة الإسلامية في عهده ومقدار
ما كان مفروضاً على كل منها إرساله إلى بيت المال مانصه :

والذي قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع
بعض النواحي في هذا الوقت وينقص البعض نقصاً لا نلتفت
إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة

الحزم . والباقي الممنوع منه فـهـ سـيـلـه أـيـضـا
ثم أتى بخلاصة لما ذكره جاء فيها بالصفحة ٢٥١ أمام
مصر والاسكندرية مبلغ ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار
(١٠٠٠ / ٥٠٠ / ١ ج ٠ م)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفة الذي أرسل في عهده هذا
المبلغ . وبما أن هذا المؤرخ توفي في عهد الخليفة المقتدر
بالله في الفترة التي بين الأسرتين الطولونية والاخشيديّة
أى في الوقت الذي رجعت فيه مصر ولاية تابعة للخلافة
العباسية ببغداد بعد أن كانت مستقلة في عهد الأسرة الأولى
فقرى أن هذا المبلغ جى في عهد الخليفة المذكور

الفصل الخامس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)
لم يكن عندنا عندما كتبنا الأصل الفرنسى لكتابنا
هذا عن مبلغ الآتاوة في هذا العصر سوى مصدرين .
وقد عثرنا بعد ذلك على ثلاثة مصادر . اثنين منها
يذكران الايراد والآتاوة والثالث خاص بالآتاوة فقط . ولم
يكن عثورنا على هذه المصادر الجديدة في أثناء طبع هذه

النسخة العربية في وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها في قسم الايرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهتد إليه إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بدا من إثباته هنا . وإليك هذه المصادر الخمسة :

١ — ييترو دلاّ فال Pietro Della Valle

٢ — البكرى

٣ -- كورنيل لي بران Corneil le Bruyn

٤ — ماييه Maillet

٥ — استيف Estève

أما ييترو دلاّ فال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر سنة ١٠٢٤ هـ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان فيسى — بندي — (١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة أقسام متساوية . قسم للمحمل الشريف ، وقسم للجيش المرابط بمصر ، وقسم للباشا ومصروفاته الادارية وغيرها ، وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الايراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان (١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م) ومبلغ الاتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان (٢٧٧/٧٤٠ ج ٠ م)

وأما البكرى فقال فى كتابه (الكواكب السائرة
ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج
مصر فى سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال
ثمانى عشرة كورة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار —
١/٠٨٠/٠٠٠ ج . م) . منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار
الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج . م) . والباقي
يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها .
فهذا خلاف ما يأتى للبكرى بها من الخدم والتقدم من
خيل وجمال وبغال وأقمشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن
يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وعلى هذا يكون مبلغ الآتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينار
أو ٣٦٠/٠٠٠ ج . م

ويؤخذ من كتاب سياحة كورنيل لى بران سنة
١٠٩١ هـ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطان تركيا كان
يحصل من مصر مع شدة فقرها على إتاوة تدرها ٦٠٠/٠٠٠
سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج . م
تقريبا)

وبناء على ذلك يكون مبلغ الآتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سىكان
أو ١٧٤/٥٨٨ ج . م تقريبا

وقال ماييه الذى كان قنصلا لفرنسا فى مصر زهاء أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لا تزيد عن عام ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم منبقى عاما أو عامين فقط.

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية ولذلك لاتنال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعمائة ألف إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقرر المعتاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة بمكثها فى وظيفته وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا . فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستمائة ألف ريال فى كل سنة . وكانت هذه النقود التى يسمونها الخزنة ترسل إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر والبن والشراب والأرز وسلعا أخرى كثيرة لاتقل قيمتها

التي كانت تدفع دواما نقدا عن ستمائة ألف ريال . هذا
غير نفقات الحمل الذي كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل
عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى
دمشق لتنفق على القافلة التي ترافق الحمل إلى بلاد العرب
ولايفاء هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش
التي تراط في مصر من قبل الباب العالي يستولى الوالى
على كافة أنواع الإيرادات وهي إيرادات ضخمة جدا قد
تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثني عشر
مليوناً غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة
أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على
السلطان وبالأخص إذا دام القطر الطاعون . فانه عند
ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة في مدى الثلاثة أو الأربعة
الاشهر التي اعتاد الوباء أن يمكثها في وادى النيل . فقد
يلبغ دخله في يوم واحد من مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف
ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة
تقضى برجع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها .
فيتذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عاها لنفسه ويستدر منها
أموالا عظيمة . وقد يحدث في أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث
مرات بل أربعا بسبب معالجة الموت لمن يتاعونها الواحد تلو الآخر . اه
ويستخلص من وصف ما ييه أن المبالغ التي كانت ترسلها
مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هي :

— ١١٢ —

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل نقدا

٦٠٠/٠٠٠ » قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/٠٠٠ » ترسل إلى دمشق

ويكون مجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو بعبارة أخرى

٢٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

أما نفقة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه
لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها
وقال استيف في الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التي كانت تسمى الخزنة كانت ترسل في
أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك مارواه لنا عن الترتيبات التي وضعها لذلك
السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين
يكا بإحضار إتاوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا البيك
بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للحفاظ عليها سردار
وشرذمة من الجند تنتخب من فرق الجيش السبع

ومتى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزنامجي إلى الباشا
ومعه مبالغ الخزنة . وفي اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة
يجتمع في القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضي وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعين الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيلياً دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزنابجي على الأوراق المبينة بها النقود توضع في صناديق مغطاة بالجلد ثم يسلمها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفي أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها يخلع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزنابجي كذلك خلع من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجمع البكوات والوجاقات عند سفير أمير الخزنة ويحيطون به في موكب نفخ أثناء مروره بالقاهرة ويرافقونه إلى العاذلية وهي مكان بين القبة وبركة الحج . ويعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية في العاذلية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفاصيل الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه في نقلها واتباع ما يلزمها من الصناديق والأكياس والجلود والسجاجيد لتغطيتها . اهـ

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه
استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالي لا يحصل
على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات
خصيصا لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة في
كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الإتاوة في هذه
المدة . وكان لا يؤبه له في حضوره وسفره بل غاية ما هنالك
أن الباشا يسلمه في حضرة القاضي فقط النقود والأوراق
الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي
تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اهـ

وقال استيف في الصفحة ٣٩٧ عند تلخيصه دخل
السلطان :

إن القواعد المرعية في الإدارة العثمانية المالية تختلف
عن القواعد الجارية العمل بموجبها في فرنسا . ففي هذه
ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزنة العمومية أما الحكومة
العثمانية فلا يدخل خزانتها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات
والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاية
وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر
ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد
إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لهؤلاء

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التي على مصر أن إيراد السلطان ينحصر في الاتاوة. اهـ وهذه الاتاوة كانت تبلغ حسبما روى استيف ٧٠٠/١١٤/٤ فرنك (١٥٨/٧٢٥ ج م). وكان يؤخذ جزء منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية. غير أن المبلغ المذكور كان يعتبر برمته قيمة الاتاوة المفروضة على مصر للقسطنطينية وبناء على ما تقدم يكون لدينا عن هذا العصر خمسة مبالغ للاتاوة هي :

- ١ — يترو دلاّ قال سنة ١٦١٥ م ٢٧٧/٧٤٠ ج م
- ٢ — البكرى » ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج م
- ٣ — كورنيل لي بران » ١٦٨٠ م ١٧٤/٥٨٨ ج م تقريبا
- ٤ — ماييه في النصف الثاني من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج م
- ٥ — استيف في القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج م

الأتاوة في عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الاتاوة التي ترسلها مصر إلى الحكومة العثمانية

فى عهد الأسرة المحمدية العلوية . ففى أوائل عهد محمد على
كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر فى ذلك الحين

وذكر مانجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤)
أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى (٦٠/٠٠٠ ج . م)

وفى سنة ١٨٤١ م لما منح محمد على ولاية مصر على
أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان
المؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان
أن ربع المتحصل من الرسوم الجركية وبقى الضرائب يرسل
إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين فى فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذى جاء
مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى
(٦٨٨/٣٥٤ ج . م)

وبقيت هذه الاتاوة كما هى فى عهد عباس الأول
وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذى
تعديل فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض
الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواكن
والتاكة فزيدت الاتاوة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣
(١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس
عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى
٦٦٥/٠٤٠ ج . م

وفي أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هذا المبلغ
١٣/٣٦٥ ج . م في مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية
عن مدينة زيلع وملحقائها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج . م
وقد ظل هذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث
أوقف دفع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليه
(٦٦٥/٠٤٠ ج . م) وبقي كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر
عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة
العثمانية تنازلت عنه لدائيتها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا
التنازل فحكت عليها المحكمة المختلطة . باستمرار دفعه لهؤلاء
الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتي يبين المبالغ التي أخذت من مصر
في عهود حكومات الدول التي حكمها بالتعاقب:

الحكومة	الاتاوة بالجنيهات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
» الرومان	٣٠٨/٠٠٠
» البيزنطيين:	
نقلا عن رينيه في القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الحكومة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
نقلا عن الأنسة رويارد في القرن السادس	٥٦٠/٠٠٠
حكومة العرب :	
خلافة معاوية	٦٠٠/٠٠٠
» هشام	١/٦٣٤/٣٠٢
» مروان الثاني	١٢٠/٠٠٠
» المهدي	١/٠٩٧/١٠٠
» هرون الرشيد	١/٣٠٨/٠٠٠
» المأمون	١/١٥٢/٠٠٠
» المقتدر بالله	١/٥٠٠/٠٠٠
حكومة العثمانيين :	
نقلا عن يترو دلاّ فال سنة ١٦١٥ م	٢٧٧/٧٤٠
» » » البكرى » ١٦٢٦ م	٣٦٠/٠٠٠
» » » كورنيل لي بران » ١٦٨٠ م	١٧٤/٥٨٨
» » » ماويه في القرن السابع عشر	٢٦٠/٠٠٠
» » » استيف في القرن الثامن عشر	١٥٨/٧٢٥
الأسرة المحمدية العلوية :	
الوالى محمد على في سنة ١٨٣٣ م	٦٠/٠٠٠
» » » » ١٨٤١ م	٣٥٤/٦٨٨
الخدوي اسمعيل » ١٨٦٦ م	٦٦٥/٠٤٠

الحكومة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
الخديوى اسمعيل فى سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر الفراعنة

إذا استثنينا ما ذكره مؤلفو العرب عن هذا العصر نجد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحال فى قسم الإيرادات أى رقم نهتدى منه إلى معرفة ما كان مفروضاً على مصر من الخراج فى هذا العهد، ولأى معرفة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك بما أورده المؤلفون فى هذا الصدد: قال هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ١٠٩ عند الكلام على توزيع عموم الأراضى فى عهد سيزوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً رمسيس الثانى . خلف والده سبى الأول فى الحكم حوالى عام ١٣٣٠ ق . م ومات ما بين سنة ١٢٧٠ و ١٢٦٠ ق . م

وقص على الكهنة أيضا أن هذا الملك قسم القطر بين جميع الأهالي فأعطى كلا منهم بالتساوى مربعا من الأرض ، واتخذ هذه القسمة أساسا لتقدير دخله وتحديد ما يصيب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فاذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهالي ذهب هذا ورفع أمره إلى الملك . وعندئذ يرسل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخراج وجعله مناسبا لما بقى منها . ويظهر أن فن الهندسة اخترع في ذاك الوقت وانتقل من مصر إلى بلاد اليونان . اه

ومما يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحة المربع الذى خص به كل شخص من الأهالي كما فعل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بـصدهم في المجلد الثانى الفقرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غيرهم من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثنى عشر أربانا arpent من الأراضى الخصبة معفاة من الضرائب . والأربان المصرى عبارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى ساموس . اه

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البديع
ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون فى بلادهم الشيرة للغاية يكتنون
حكومة نظامية متمدينة لدرجة أن معاهاها العلية كانت مضربا
للأمثال وأنموذجا ينسج على منواله . ولقد يسر المرء حينما
يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان
تقسما مبينا على الفطنة والذكاء وبادارتهم المقامة على القطة
والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من
الكنوز الطبيعية للأرض التى يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكا
انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجنديّة ، وطبقة المزارعين والصناع
وطبقة الكهنة . وقد اختصت هذه الطبقة الأخيرة بكل
ما يتعلق بالأمر الدينيّة . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين
فى المحافظة على المصالح الدينيّة المحضة . فطبقة الجند كانت
تحافظ على هذه المصالح فى زمن الحرب . والطبقة الثانية
كانت تحافظ عليها فى زمن السلم بعكوفها على الأعمال الزراعيّة
والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق
ذلك بأن تدفعا للبلوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب .
أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئا أكثر من اختصاصات
وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولاً إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى (الدلتا) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الأقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه (لابرنتا) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جزئت الأقسام تيجزئات مختلفة جزئ معظمها إلى نواحي toparchies وجزئت هذه النواحي بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأورور aroure (١٨ سهماً ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟

فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكاً في حدود الأملاك بجرفها لها تارة وبزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرض هذا وإزالتها معالم أرض ذاك مما كان يستدعى دواماً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى أنه يقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه في تجارتهم البحرية

وتقسم السكان إلى ثلاث طبقات سرى بطبيعته إلى كل مركز كما هو الحال في كل قسم من أقسام المملكة

واليك بيان التدابير العجيبة التي كانت تتخذ
حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين
تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة
المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع
منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضي التي يعلوها الماء . ومع
ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد نقص الطبيعة
وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه
تغمر في أقل الفيضانات وأردتها نفس المسطحات التي كانت
تغمرها في أكبر الفيضانات وأحسنها . اهـ

وقال ماسبيرو Maspero في المجلد الأول من
(تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٢٧) :

إن حالة الفلاح الذي لا يملك أطيانا في الزمن القديم
تمائل حالته في عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يملك من
حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل
وزوجه وكان يعمل في المزرعة باليومية أو السنوية .
والبعض كان يندفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو
جندى من جيرانه . ومن اشترى أرضا لم ينتفعوا
بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع حظاً . أما ملكية أراضيهم
فتبقى بأسرها في يد فرعون في البداية ثم تنتقل منها إلى أبدي
الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين : وكان في إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الأقدمون بجمعهم اختراع علم الهندسة إلى المصريين عفاوا . فداومة النيل على جرف الاراضى وتنقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها في مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرهم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التي تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضى كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الادارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة في المقاس هي الأورور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويعادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشتمل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع في مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقييد كل تغيير يطرأ في سجلات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه في أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تحديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حي مستقل وكان هذا الاسم ينم

إما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التي تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرقى أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علما على مسمياتها أجيالا . فلا البيع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكة تستطيع أن تغير هذه الأسماء نسيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتقيد في سجلاتها اسم العقار واسم مالكة وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريبية بالأذرع للأراضي الرملية والمستنقعات والبرك والترح وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضي الصالحة لزراعة القمح . وتقسم هذه الأراضي الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى في قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنويا والتي لا تغمرها المياه حتى في أكبر الفيضانات فنزوى ربا صناعيا بواسطة آلات قد تكلف كثيراً أو قليلا . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أسسا في تقدير الخراج بالعرش . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيده ولكن هذا المحصول كان لا يستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراتها تتبع بدقة حسايية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بغتة . وقد يتلاشى بالمرّة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى . وبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك في عاصمة ملكه والأعيان في قطائعهم مقاييس يتبينون منها يوميا ارتفاعه وانخفاضه خصوصا في أساييح التحاريق . وكان يحمل الرسل أنباءه في أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته في الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره في نهاية العام ويتمكن من معرفة ما يجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على الأراضى التى تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدى بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط قدر معين لا يحيدون عنه إلا في الظروف الشاذة . ويشترط للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول بلغ الغاية في الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة والمعاصرة في النفور من التنازل عن أى شئ من الخراج مهما صغر . فتحتم دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطيان إما قمحا أو ذرة أو فولاً أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تكس أداساً في المستودعات . والظاهر أن خصم العشر ليس بالشئ الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن أفقر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا غناء . اهـ ويستنتج مما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد في مصر في عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت الغاية في النظام إلا أننا مع الأسف لم تصلنا تفاصيل ترتيبها . أما مارووه لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالي بشأن الأرض فهي هي بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن من ساكني ديار مصر حسبما روى هيرودوت (والأقرب إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن) فكان الأروور على رأى ماسبيرو وهو عبارة عن مربع طول كل ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوي ٥٢٥ ملينرا فيكون مسطح الأروور ٢٥ ر ٢٧٥٦ منرا مربعا أى ١٨ سهما ١٥ قيراطا

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسبيرو فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى المبروزو بعينه (راجع كتاب مباحث في الاقتصاد السياسى بمصر في عهد اللاجيديين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال فى ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على ممر الدهور
وتبدل الأحوال ولكن الذى بقى ثابتا على حاله ولم يتغير
هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالسة نفس هذه
القواعد إلا أنهم نظموها . اهـ

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣
نقلا عن لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥)
أن كتابة حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) تنبئ بأن الحكومة
كانت تأخذ ارتبعا عن كل مساحة قدرها « أرور » من
الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من
خمس عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص
من ذلك أن الاراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت
تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فللوقوف الآن على
مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ — مساحة الأرض المزروعة

٢ — المحصول

٣ — عدد السكان

المبحث الأول — إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

في الزمن القديم كما هي الآن محصورة بين صحراء العرب من الشرق وصحراء لوية من الغرب . فهي لم يطرأ عليها تغيير منذ تكوينها . أما الذي طرأ عليه التغيير فهو السطح المزروع فعلا ، وقوة الانتاج فيه . فكلا هذين كثر أو قل وقوى أو اضمحل تبعاً للعناية أو الإهمال في أمر انشاء النرع وصيانتها وبالتبعية أيضاً للسكان من حيث زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هي ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان وجميع هذه المساحة - وهي بلا مرأ أخصب أراضي مصر - كانت مزروعة في الأزمان القديمة بل كان المزروع في تلك الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغي ألا نخامرنا أقل شك في ذلك . وأنصع برهان عليه الأكوام الكثيرة في شمال الدلتا التي هي أطلال مدن كانت في العصور الغابرة منتشرة في تلك الناحية وهذه المنطقة كانت أقل خصبا في الزمن السالف من الأرض المعدة للزراع الآن بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا عنها في مقدمة المناطق التي نزع عنها أهلها . فوجود هذه التلال فيها برهان قاطع على أنها كانت مزروعة وإلا ما استطاع ديار أن يقطنها ولكانت كما هي الآن غير مسكونة . فهذا الجزء القاحل والخال الآن من الزرع والضرع كان إذن في العصور الماضية مزروعا وكان بالضرورة ينتج مايفي بحاجات عدد

كبير من السكان

وما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن بوضع
نصب الأعين وجود كثير من المناطق في القطر المصرى
الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح
في حيز الاستطاعة القيام بزراعتها بصفة مرضية . فلو لم يكن
السكان في العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان
هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها .
وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقتلهم يعجزون عن تهية هذه
المنطقة وزراعتها . وهذا البرهان الذى سقناه على
أن عدد السكان في تلك الأزمان كان أكثر منهم في
عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التي كانت تزرع في الأيام الحالية
فلا نظن أننا مبالغون إذا قدرناه بستة ملايين فدان
بضم ٣٨٤ / ٣٠٠ فدان إلى ال ٥ / ٦١٥ / ٧٠٠ فدان المزروعة
الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور
التي لا يخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدنة التي كانت تزرع
في الأزمنة الفرعونية

أما جملة مسطح الأراضي الصالحة للزراعة في
القطر المصرى فهي ٧ / ٣٠٠ / ٠٠٠ فدان يحذف منها مسطح

البحيرات الآتية:

بحيرة مريوط	٩٠/٠٠٠	فدان
» أبي قير	٣٥/٠٠٠	»
» أدكو	٣٥/٠٠٠	»
» البرلس	١٤٠/٠٠٠	»
» المنزلة	٤٠٠/٠٠٠	»
الجملة	٧٠٠/٠٠٠	فدان

وهذه البحيرات كلها في شمال الدلتا وكانت على ممر العصور والدهور بحيرات. فبحيرة مريوط روى لنا وصفها اسنرابون (المجلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحيرتا أبي قير وأدكو وجدنا كما هما على الدوام . وبحيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت (الجزء الثاني الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعة الأرجاء عريقة القاع ووجد في وسطها معبد (ابلون) Appollon في جزيرة قرب مدينة بونو (ابتوا الحالية) . وبحيرة المنزلة قص لنا عنها اسنرابون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحيرة كبيرة فوق مصبي فرعى النيل المندبى والتانيقي . ثم ذكر في (الفقرة ٢١) أنه يوجد سلسلة بحيرات ومستنقعات بين مصبي الفرعين التانيقي والبيروزى

فجميع هذه الأوصاف تنطبق الآن على القسم الشمالى

من الدلتا انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية
القائلة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نحذف مسطح هذه البحيرات وهو
٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزراع وهي ٧/٣٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد
٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثاني — إن الشرطين الأساسيين اللازمين
لأنجاح الزراعة وعدم ضياع ما يئذل فيها من الجهود سدى
هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا
متوافرين في مصر في عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بها من
السكان ما لا يقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنيين
ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحته ستة ملايين
وهذا القدر كان ضروريا لأعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فبرهن عليه بالحاصلات الآتية :

ذكر لمبروزو في كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الخنطة
كانت تأتي بمائة وهذا القول فيه مبالغه كبيرة . لأن الفدان
الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب
المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال اميان مرسيان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢
الفصل ١٥) وقد زار القطر قبيل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عياناً ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا
زرعت الأرض زرعاً جيداً أن تأتي البذرة الواحدة
بسبعين مثلها يعنى أن الفدان يغل على هذا خمسة
وثلاثين أردباً

وقال ابن ممتى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩) :

كانت قطيعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧٢ م)
عن كل فدان واحد ثلاثة أردب . ولما أصبحت الديار المصرية فى
سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة (١١٧٦ م) تقرر الخراج اردبين
ونصف اردب . ومقدار مايتحصل فيه من إردبين إلى خمسة إلى
عشرة إلى عشرين إردباً على مايقدره الله تعالى . وبذره من أربع
وبيات إلى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح فى القمح
وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اهـ

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أردب
مع مراعاة أن مسطح الفدان فى ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ متراً
مربعاً . وبتحويله إلى فدان مسطحة ٤٢٠٠ متر مربع فهذا
المتوسط يهبط إلى سبعة أردب وكيلة . وهذا المحصول
المتوسط الذى لا يمكن الحصول عليه فى هذه الأيام كانت
تنتجه الأرض فى عصر كانت فيه مصر منحدرية فى سلم
الهبوط باعتراف مؤلفى العرب أنفسهم . وهالك ماقاله
القاضى أبو الحسن الخزومى حوالى سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعنى بالتدقيق فى عصر ابن ممتى ، فى كتابه
(المنهاج فى الخراج) ونقل عنه المقرئى فى
نخططه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس
وبين آخر مايشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان
عامراً كله فى محلول ومعمود إلى مابعد الحسين وثلاثمائة
من سنى الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اه
وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق
بيانها نعى اقليم شمال الدلتا برمتها

وهاك ما ذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور
ص ٢٥) قيل سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الغاية
وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن فى
كل سنة يتلاشى أمرها إلى الخراب . اه

وينتج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا
بين عصر الفراعنة وعصر ابن ممتى الذى كان فيه الفدان
متوسط غلته سبعة أرادب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا
يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة
من عصر ابن ممتى .

ومن رايانا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

البيانات بأن الفرق في الحصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع، وأن هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أراذب في عصر الفراعنة بدورن مبالغة

ونحن نورد هنا محصولاً شاذاً لم نعهد مثله ذكره المقرئى فى خطفه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولما كان فى سنة ست وثمانمائة (١٤٠٤ م) انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التى يقال لها اليوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعها عجيباً رى الفدان منها أحداً وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويات . اهـ وهذا الارذب الذى يبلغ مقداره تسع ويات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحالى . ويكون محصول الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً $\frac{1}{4}$ ١٠٦ من الأراذب بمكيالنا ومحصول الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع $\frac{1}{4}$ ٧٥ من الأراذب . ويظهر أن هذا المحصول خارق جداً للعادة حتى انى لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ويلزمنا الآن بعد أن حددنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضى التى كانت مزروعة حتى نعين ضريبة العشر . غير أن هناك أمراً وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يتم نضجها فى أوقات مختلفة على طول

السنة وهذا ما أثبتته الأنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر
المدنية في عصر البيزنطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعه الامبراطور انستاس Anastase
لم يزل باقيا معمولاً به فى القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام
دفع جميع الضرائب على ثلاثة أقساط (قانون جوستنيان
١٠ ، ١٦ ، ١٣) . فيدفع أول قسط فى أوائل يناير
والثانى فى أوائل مايو والثالث فى أوائل سبتمبر . وكان هذا
النظام معمولاً به فى مصر باحكام ودقة دون أن تراعى فيه
العادات المحلية . اهـ

ومن الواضح أنه لا معنى لتعيين دفع الأقساط فى
الآجال التى ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبار إلى وقت جني
المحاصيل فى مصر

ولقد سبق لنا القول بأن المساحة المزروعة
كانت ستة ملايين من الأفدنة . ومن رأى أن المساحة
التي كانت تزرع حبوا فى الشتاء من هذه الكمية هى أربعة ملايين
من الأفدنة أى يزرع مقدار من هذه المساحة الأخيرة قمحا
وشعيرا ويترك الباقي برسيا أو أى مادة أخرى لتغذية المواشى .
أما القول فما كان يزرع منه شئ . والشاهد على ذلك ما رواه
هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع الفول قط فى سائر أنحاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نيثا ولا ناضجا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه
لأنهم يعتبرونه نجسا . اه

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على
ذلك ما رواه هيرودوت في الكتاب الثانى الفقرة ٧٧ إذ قال :
إن المصريين كانوا يقتاتون من الخبز المصنوع من
الذرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cylllestis) . اه

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة
الانتشار غير أنها لم تبلغ في انتشارها الدرجة التى بلغتها في
عهدنا هذا . والسبب فى ذلك هو عدم وجود آلات رافعة
قوية فى الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا
فى زمن التحاريق . ومن ثم كان من الضروري إيجاد
الآلات الرافعة لريه . وكانت هذه الآلات فى ذلك العهد
الساقية والشادوف المستعملين فى وقتنا الحاضر . وكانت زراعة
هذا الصنف محصورة فى ضفاف النهر وحواف الترع التى
كانت كثيرة فى ذلك الوقت كما روى هيرودوت فى الكتاب
الثانى الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التى
غزاها عاقب أخاه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم
معه فى جر الأحجار التى نقلت الى معبد فولكان . وبعد
ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترع المنبثة فى

نواحي القطر والباقية إلى الآن . وهذا العمل الذي قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيول والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا في كل وجهة منه فأُمتست مصر مع كونها مستوية السطح لا خيل لديها ولا عجل والسبب في ذلك كثرة عدد ترعها ومساقيا وتعاريجها . وإليك السبب الذي من أجله قرر الملك تقطيع أوصال مملكته بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن في داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الارتواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر وتدارك هذه الحالة أنشئ كثير من النرع والمساق فكانت عائقا في سبيل المواصلات بين النواحي . اهـ

وأرى أن مساحة الأرض التي كانت تزرع ذرة تقدر بمليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الكافي لصنع خبز الأهالي الذي ذكره هيرودوت . وأما محصوله فن المسلم به في مصر على وجه العموم أن الفدان الذي يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه نفس هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت إليها أيضا مصلحة الإحصاء بوزارة الزراعة .

وبما أننا سلطنا بأن محصول الفدان من القمح هو

عشرة أرداب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥
إردبا . وبضرب مليون الفدان في ١٥ ينتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠
إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأي وجود زراعة الأرز في ذلك العهد حتما
وهذا الرأي وإن اختلف فيه بعض المؤرخين فاني
أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله في عصرنا الحالى فقد قدرت مصلحة الاحصاء
بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد في زمننا هذا
تسعة أرداب باعتبار الاردم ١٢ كيلة

فاذا سلمنا بأن الفدان كان لا ينتج في العهد الماضى
سوى عشرة أرداب وضربنا هذا المقدار في ٥٠٠/٠٠٠
فدان المساحة التي رأينا تقديرها لهذه الزراعة نتج لنا محصول
قدره ٥/٠٠٠/٠٠٠ أردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر
كما يأتى: —

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
» ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	»
» أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	»
» الجلمة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»

وهذه الكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفاع النيل وانخفاضه . فالفيضان الذى يتجاوز الحدود والفيضان الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هذا المحصول ينبغى اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

وما يدل على أن هذا التقدير غير مبالغ فيه الرواية الآتية :

نقل على مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه (الخطط التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

ان عمرو بن العاص بنى مقياسا بجلوان . وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر . اتصل إلى علم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الغلاء عند وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم وان الاستشعار بدعوتهم إلى الاحتكار وبدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغير قحط فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح الحال فأجابه عمرو انى وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقحط أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعا والنهائيتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظمأ والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

في الزيادة . اهـ

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حسابه في حالة
الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليونا
وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولاً بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة
الأراضي التي تنتج هذه المحاصيل نقلاً عن تقدير وزارة الزراعة
في سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالأردب	مساحة أرضه بالأفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفي	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلي	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفي	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلي	١١٩/٣٢٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث — يمكن تعيين عدد سكان مصر قديماً

طرق أربع هي :

- (١) — عدد الأفدنة المزروعة
 (ب) — » البلاد الآهلة
 (ج) — » الأنفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر
 (د) — ما يستهلكه أهل مصر من الغلال

١ — لقد سبق لنا القول بأن عدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٧٠٠/٦١٥/٥ وعدد السكان ٢٥٥/٧١٨/١٢ نسمة أى باشتراك رجلين وربيع رجل في الفدان الواحد تقريبا . غير أن عدد السكان في الأزمان الغابرة كان يفوق بلا ريب عددهم في زمننا هذا . والدليل على ذلك أن عدد البلاد في الوقت الحاضر هو ٣/٨١١ بينما كان في الزمن القديم ١٠/٠٠٠ وقد ذكر قدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحد الأدنى . ولدينا أيضا دليان آخران على زيادة كثافة السكان في تلك الأزمان وهما إنتاج القطر واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعد

وبناء على ما تقدم نرى أننا نكون قد أصبنا كبد الحقيقة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . وبضرب هذا العدد في ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر في ذلك العهد

ب — إن عدد البلاد الذي أورده قدماء المؤرخين تغير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك ماقاله هؤلاء المؤرخون :

روى هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ١٧٧ أنه في مدة حكم عمسيس كان بمصر عشرون ألف بلد أهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل لاسيما ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال التي وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها في زمن سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا فجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التي تنقل بهذه الكيفية لا تخلو من المغالاة

وقال ديودور في الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر في العهد القديم كثيرة السكان ، وهي من هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة في ذلك العهد ، ولا يظهر حتى في أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم الأخرى من جهة كثرة السكان ففي الأزمان الخالية كان يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلد عدا كثير من البلدان الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع في السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدفترخانة) . وفي عهد بطليموس لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . وبمجموع عدد السكان كان

يبلغ في العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفي أيامنا هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال العظيمة المدهشة لكثرة الأيدي التي اشغلت في ذلك وتركوا لذريائهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اهـ.

وهذا القول أيضا ينبذه العقل بل أبعد احتمالا . من القول الذي ذكره هيرودوت لا سيما فيما يختص بالثلاثين ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر ديودور يكون في كل بلد ٣٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا

وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهي وإن كان فيها شيء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة . أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذي قال ديودور أنه كان عدة سكان مصر في عصره فيظهر لي أنه قليل جدا خصوصا إذا قابلناه بعدة سكانها في عصر العرب الذي كان أقل عمارة من عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعد قال لما ولي ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان.

والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشير وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . ١ هـ

وابن رفاعه هذا كان عاملا على مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بني أمية بدمشق. وكان قد تولى عمل هذا التعداد حوالى سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى فى القرن الأول للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد فى أصغر ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فاذا جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية فى كل قرية ستائة نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . وإذا فرضنا أن هذا العدد هو ثلث سكان كل قرية كما سنبين ذلك فى الطريقة (ج) يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا العدد فى ١٠/٠٠٠ عدد القبرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر المصرى قديم

(ج) إن عدد الأنفس المفروض عليهم الجزية وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا فى القسم الخاص بالايادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن جاوزت أعمارهم خمس عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفين منها

وفي الاحصاء الذى عمل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٧١٠/٤٣٥/٣ ، ومجموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث والرابع . ولما كان الاحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى لغرض مالى فلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد أدخل فى عداد دافعها أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واننا بناء على ذلك لانكون مغالين اذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم ثلث سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخير لجاوز عدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقتناع نذكر هنا ما رواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو ابن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم
مئانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠)
ليس فيه شيء من المبالغة

(د) - إن كمية الجبوب التي تلزم كل شخص من
السكان هي كما ذكرنا آنفا إردبان . ودليلنا على ذلك استهلاك
الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك
كما يأتي :

محصول القطر من الغلال ٢٦/٧٣٢/٥٢٤ إردبا

يستبعد منه الصادر وهو ٤٧٨/٣٦٣

فيكون الباقي ٢٦/٢٥٤/١٦١

يضاف الى ذلك الكمية
الواردة من الخارج من
حب ودقيق محول إلى
أرادب بعد استبعاد المعاد
تصديره

١/٤٨١/٥٢٠

فيكون المجموع ٢٧/٧٣٥/٦٨١ إردبا صافي محصول القطر

وبما أن عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير هو
١٢/٧١٨/٢٥٥ فبضرب هذا في ٢ (ازدبين) ما يستهلكه
الشخص الواحد في السنة من الجبوب يكون الناتج ٢٥/٤٣٦/٥١٠
أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩/٢ إردبا . وهذه الزيادة استهلكتها المواشى حتما وكذلك الاشخاص الذين زادوا على عدد السكان ما بين عام ١٩١٧ م الذى عمل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذى اتخذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الانفس فى هذه المدة بـ ٤٢٩/٦٣٧ نسمة

ويرى بما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لا تقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عدد من الانفس لا ينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غير ماتستهلكه المواشى وما يدخر للسنين المجدة ، إذ أننا نعرف أن هذا كان جاريا فى الأزمنة القديمة لعدم التعويل على مايرد من البلاد الأجنبية لقلة وسائل النقل وحصره فى دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصلًا حتى عصر حكم العرب وهو عصر متأخر كثيرا عن العصر الذى تتكلم الآن بصدده . والدليل على ذلك مارواه المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه فى عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تباع العشرة أراذب من القمح بدينار واحد (٦٠ قرشا) أى الارذب بستة قروش

بينما يقول ابن اياس فى كتابه (نشق الأزهار ص ٧٨ و ٧٩) إنه فى سنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) فى دولة الخليفة المستنصر بالله الفاطمى بيع اردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قرش)

ومن الواضح أنه لو كانت هنالك صادرات وواردات تذكر لكان الثمن ارتفع في الحالة الأولى وانخفض في الحالة الثانية.

ويؤخذ مما سبق إيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول الذى قدر بستين مليون إردب شعب لا يقل عدده عن ثمانية عشر مليون نسمة

ويتلخص جميع ما ذكر فيما يأتى :

أولاً - أن مساحة الأرض التى كانت مزروعة في عهد الفراعنة لابد أن تكون ستة ملايين من الأفدنة على أقل تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها . ودليلنا على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانياً - أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفى تغذية سكانها . ويمكن أدخار مقدار منه احتياطاً لوقت الحاجة

ثالثاً - أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون نسمة . بل لانكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب أنه كان عشرين مليون نسمة . والذي يرجح لدينا كفة هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة اللذان أقمنا عليهما الدليل فى الموضوعين السابقين

ولقد أفضى بحث بح . بالوش فى مؤلفه (سكان

العالم اليونانى ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف بلد التى ذكرها دبودور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف فقط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر تقدير فى عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أى أن لكل مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا .

أما من جهة عدد البلاد فتحن نشاطر « بالوش » فى ذلك رأيه ونواقفه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠ ففيه تناسق مع العدد الذى وجد دواما فى القطر

وأما عدد السكان فتحن وهو فيه على طرفى تقيض . وعلاوة على الأدلة التى قدمناها فيما سلف لتقدير سكان مصر فى العصر الفرعونى نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية فى مصر يتجه من الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت أجود فعلى هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا جميعه ومزروعا فى قديم الزمان على خلاف ما هو عليه الآن ، أكثر انخفاضاً من جميع سطح أراضي مصر ، وبذلك يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

وبما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى إقليم خصب لا يدفع من يزيدون فيه إلى تركه والرحيل إلى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عددهم عن القدر اللازم وتعذرت عليهم المعيشة فيه . وبغير ذلك لا ينزحون عنه قط

ولما كان عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبة اشراك $\frac{1}{2}$ من السكان فى كل فدان مزروع أو بعبارة أخرى باشراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٢٣٨ فدانا والمديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المديريات الأخرى هى مديرية المنوفية . ففيها يشترك كل ثلاثة أشخاص فى فدان واحد أو بعبارة أخرى كل ٧١٤ نفسا فى كيلو متر واحد مربع

والآن يوجد — كما سبق ذكر ذلك — مناطق مأهولة بسكان يقل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضية . لما كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطاع سكان يكون عددهم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعة وغير المزروعة الآن ؟

إننا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزعم أنها هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى ونزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونها الى أخرى حتى يستطيعوا استغلالها . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضتنا المحاصيل التى ذكرها مؤلفو العرب فى عصرهم الذى وصفوه لنا بأنه كان عصر انحطاط بالقياس إلى العصر السابق .

وقد أيد ذلك اميان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثلها أو ما يقرب منها فى أيامنا هذه . وبما يبرهن على أن قوة الانتاج كانت فى الزمن الغابر أعظم مما هى عليه الآن ، استطاعة القطر أن يدير ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم فى وقتنا الحاضر فلا ينبغي أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة فى الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الأبدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فنقول إن هذا لحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال . فذلك لا يمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع ونمير سكانا لا يقلون فى كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثلا بما هو جار فى وقتنا الحاضر فى مديرتي جرجا وقنا اللتين ترويان بواسطة الحياض . ولا تختلفان الآن من حيث الرى والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقد أظهر الاحصاء الأخير الذى عمل فى سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الاشخاص الذين يشتركون فى الفدان الواحد فيما هو $\frac{2}{3}$ أو بعبارة أخرى : أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشتراك $\frac{1}{4}$ من

الأشخاص في فدان أو ٥٣٥ نفسا في كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه في مديرية المنوفية التي يشترك في كل فدان منها ٣ اشخاص أى في الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وان جميع اطيان هذه المديرية بزرع صيفا وشتاء وبروى ربا متكررا وهى تفوق في كثافة سكانها مديريات القطر جميعها

وبناء على ماتقدم لو اتخذنا حنى متوسط هاتين المديريتين والسته ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التي جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل في هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ ثلث السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الاشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذى عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربى ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين تجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هذا العدد هو متوسط تلك السكان كان
عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد خمسة عشر مليون
نسمة

وخير مانستطيع ذكره هنا ما ذكره أبو الحسن المخزومى من
أن المنطقة الواقعة بين الفرما ونهاية ثرعة الاسكندرية كانت
تكسوها المزروعات إلى ما بعد سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) . غير أنه فى
الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م) كان
القسم الأكبر منها قد أدركه العفاء وخربت مزارعه . وهذه
الناحية هى بالدقة إقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتها
أقل جودة من سواها . وهذا الذى حدث هو أمر طبيعى
وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان .
أى أنه عندما نقص عدد السكان فى عهد العرب نقصا
كبيرا وقل عددهم فى المناطق الجيدة الثرية ترك أولئك
الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضيا أقل جودة أطيانهم
ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختتم هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى أتى فى نهاية
العصر البيزانطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل
يسارا من عصر الرومان . فمن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون
عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العرب

ولم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نقدّر قيمة الخراج في عهد الفراعنة . فإذا روعي أنه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلاّ على الحبوب وإن ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئاً مقرباً وجدوه فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) يمكننا أن نقول أن الخراج في عهد الفراعنة كان لا يفرض إلا على الحبوب أيضاً

وبما أن محصول الحبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشره حسبما روى ماسبيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشاً ثمن الإردب يكون الناتج ٢/١٠٠/٠٠٠ ج. م وهو قيمة خراج الحبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشاً

وقالت الآنسة هارتمان M^{lle} Hartmann في كتاب (الزراعة في مصر في الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء في سفر التكوين بالتوراة (٦١ - ٥٦) أن خمس المحصول في عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فوراً عن ضريبة الخراج ويفهم من هذا أن ضريبة الخراج في ذاك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أي أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب في ٣٥ قرشاً ثمن الإردب تكون جملة الخراج السنوى لهذا العهد هي ٤/٢٠٠/٠٠٠ ج. م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٧٠ قرشاً

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا في هذا القسم مانهجوه

في قسم الايرادات ودونوا لمبالغه أرقامها هي إلى الخيال
أقرب منها إلى الحقيقة وإليك ماقاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر في أيام فرعون ستة وتسعين ألف
ألف دينار (٥٦/٠٠٠/٠٠٠ ج م . ١٠ هـ)

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :

بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد
عمارها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وثمانمائة ألف دينار
(١٤/٧٦٠/٠٠٠ ج م . ١٠ هـ)

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (الخطط
المقريظة ج ١ ص ٧٥) :

كان منقاوس قسم خراج البلاد أرباعا فربع للملك
خاصة يعمل فيه مايريد ، وربع ينفق في مصالح الأرض
وما تحتاج اليه من عمل الجسور وحفر الخللج وتقوية أهلها
على العمارة . وربع يدفن لحادثة تحدث أو نازلة تنزل .
وربع للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة
آلاف ألف دينار (٦١/٨٠٠/٠٠٠ ج م) وقسمها على مائة وثلاث
كور بعدة الآلاف . ويقال ان كل دينار عشرة مثاقيل من
مثاقيلنا الاسلامية . وهي اليوم خمس وثمانون كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة. والصعيد أربعون كورة. وفي كل كورة كاهن يدبرها وصاحب حرب. ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه ايضا كما جاء في كتاب بدائع الزهور لابن اياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان في زمن فرعون موسى يجي في كل ستة اثنى وسبعين ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٤٣ / ٠٠٠ ج م) . ١٠ هـ
وقال المقريزي في خططه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر في أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٥٨ / ٠٠٠ ج م) فأحب أن يتمه مائة ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٦٠ / ٠٠٠ ج م) . فأمر بوجوه العمارات واصلاح جسور البلد والزيادة في استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه . ١٠ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :
أما خراج مصر قديما فقليل : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جى خراجها فجاء مائة ألف ألف وثلاثين ألف دينار (٢٠٠ / ١٨ / ٦٠ ج م) . ١٠ هـ

وأما من حيث الأراضي المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضاهي التي ذكروها عن الخراج . فهي أيضا أقرب الى الخيال بلاريب . واليك ما ذكره هؤلاء بهنا
الصدد :

قال المسعودى كما جاء فى كتاب نشق الازهار لابن
اياس ص ٣٨ :

آخر ما اعتبر من احوال اراضى مصر فوجد حرثها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف ألف فدان وانه لا يتم
خراجها حتى يكون فيها أربعائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل
دائما . فاذا أقيم بها مذكرنا تمت عمارتها وكل خراجها . ٥١

وهذا النص لم نعث عليه فى أى كتاب من كتب
المسعودى التى نشرت

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :
كانت مساحة أراضى مصر فى زمن الفراعنة مائة
ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غير
البور . ٥١

ملخص

ونلخص لك فى هذا الجدول مبالغ الخراج فى هذا
العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
١٠٪ / ٢ / ١٠٠ / ٠٠٠	٦ / ٠٠٠ / ٠٠٠	٣٥
٢٠٪ / ٤ / ٢٠٠ / ٠٠٠	»	٧٠

الخارج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
جنيحات مصرية	افدنة	قروش
ابن خرداذبه		
الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الارمني		
يوسف بن يعقوب ..	»	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه		
منقاوس	»	٦١/٨٠٠/٠٠٠
فرعون موسى	»	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقریزی		
الريان بن الوليد	»	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
» » »	»	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن		
كيقاوس	»	٦٠/٠١٨/٠٠٠
المسعودی	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠	—
ابن اياس	»	—

(حاشية) بعد ما اتممتنا هذا الكتاب كتب مسيو راتشيا مدير المتحف اليوناني الروماني بالاسكندرية . وقد اطلع عليه قبل نشره إلى الاستاذ بلوخ ليستعلم منه عما إذا كانت آراؤه في تقدير سكان مصر قديما مازالت الآراء التي جاهر بها في مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م . وقد أخبرني مسيو راتشيا مع المسرة أن ذلك للمؤلف النابعة رد عليه بأن استكشافات أوراق البردي اليونانية الرومانية تدعو إلى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر مما أخذ عن كتب الأدب . وهو العدد المعول عليه إلى الآن .

وها هو الأستاذ بلوخ قد أظهر في الباب الثالث من مؤلفه الذي طبع عام ١٩٠٤ م أنه يميل إلى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والمؤلف ولكن يعتبر السكان ٧ ملايين تقريبا في عصر البطالسة) والآن يرى الأستاذ بلوخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتعويل على جميع الأدلة التي في أوراق البردي مع عدم إغفال محاصيل الحبوب

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق . م إلى ٣٠ ق . م

لم يذكر قدماء المؤرخين أى رقم نقف منه على مقدار الخراج فى هذا العصر ومع ذلك فسنبذل الجهد للوقوف عليه بالاستنتاج مما روه لنا

ذكر ديودور وهو المؤرخ الذى زار القطر قبيل نهاية هذا العصر فى (الكتاب الأول الفقرة ٧٣) أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهو أكبرها كان للكهنة وكان إيراده يدفع ثمنا للذبايح التى تقدم قرايين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان الملك ينفق من إيراده فى الحروب وما يلزم لحفظ أبهة بلاطه وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين يمتازون عن غيرهم بعمل من الاعمال المجيدة وذلك بدون أن يلتجئ إلى إرهاب الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم الثالث كان يمتلكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم الممتاز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ا هـ

ثم ذكر ديودور فى (الفقرة ٧٤) أن المزارعين كانوا

يستأجرون الأراضى المخصصة التى فى حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بايجار زهيد وكانوا فى سائر الأزمان يستخدمون فى فلاحتها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضى لم يسر على وتيرة واحدة فى كل من عهدى الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الأطيان توزع على الاهالى فى العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها فى العصر الثانى تنحصر كما ذكر دبودور فى ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الاهالى فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الخراج فى هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر الفراعنة . إذ بينما يقول هيرودوت إن أراضى الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه فى عصر الفراعنة يقول لمبروزو فى الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التى على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) - أى فى أواسط عهد البطالسة - تنبئ بأن الحكومة كانت تجبى إرتبا واحدا عن كل أروور من أراضى الكهنة المخصصة للزراعة أى خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سهما . أو بعبارة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠ ١/٢ لثرا) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أراب

كما هو الحال في عصر الفراعنة - وليس يوجد ما يمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى الممتازة ٣٪ تقريبا

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراض حفتها نعمة الامتياز منخفضة جدا . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لا يعزب عن بالنا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لا ينفقون من ريعه إلا في حوائجهم التى كانت قليلة ، وأن طبقتي الكهنة ورجال الحرب كاتبا تنفقان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وبهذه الطريقة لم يكن الملوك فى حاجة إلى دخل جسم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفى جملتها الخراج أقل كثيرا فى عصر البطالسة منها فى العصور الأخرى

وبما أن الاراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فسنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة فى مصر فى عصر الفراعنة بستة ملايين من الأفدنة . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة

حدثت فيه زيادة أو نقص فينبغي أن نعتبره المساحة التي كانت مزروعة في عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذي كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون إردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوي عشرة أرباب ومتى تقرر ذلك ينبغي لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التي لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهي أهمها حسب شهادة دهودور وكانت حتما أكثر من الثلث ولنقدرها نحن بـ ٢٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان ونقدر محصولها بـ ٢٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فمعلوم لدينا بكيفية لا يتطرق إليها الشك كما سبق الإيضاح وهذه القيمة هي ٣ ٪ . وعلى هذا تكون جملة خراج الـ ٢٥ مليون إردب بواقع ٣ ٪ هي ٧٥٠/٠٠٠ إردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الإردب ينتج ٢٦٢/٥٠٠ ج . م وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقود

وأما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهي وإن كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلانزاع ونحن نقدر مساحتها بالثلث أي ٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان ونقدر محصولها بـ ٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ إردب .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا القسم كان ولا مرأى معنى من الخراج

والحصة الثالثة الخاصة برجال الجيش والتي كانت بالضرورة أقل مقداراً من الحصتين الأوليين كانت مكونة من باقى المساحة أى من ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان وكان محصولها ١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما الخراج الذى كان مربوطاً عليها فليس لدينا أى مستند نقف منه على تقديره . إلا أنه يلوح لنا أنه إذا كان مركز رجال الكهنوت المشرف الذى خول لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحة على حصة المملوك جعلهم يدفعون ٣٪ فلا تكون مغالين إذا قدرنا نسبة ما كان يدفعه رجال الحرب ب ١٠٪ أى ١/٥٠٠/٠٠٠ إردب وبضرب هذه الكمية فى ٣٥ قرشاً ثمن الإردب الواحد يكون الناتج ٥٢٥/٠٠٠ ج.م وهو قيمة خراج هذه الحصة السنوى

وعلى ذلك تكون جملة الخراج فى هذا العصر ٧٨٧/٥٠٠ ج.م وذلك عن الأربعة ملايين الفدان المربوط عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسط خراج الفدان الواحد فيهما $١٩ \frac{٧}{١٠}$ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر في عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية في الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى في (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر في عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٧٠٠/٠٠٠ / ٢ ج.م) . وعندئذ جالت بفكره ضخامة هذا الإيراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يعجز عن توريدها في عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا في عهد أسوأ الملوك وأردئهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمدح على الإدارة الرومانية فانه لم يذكر أى رقم عن إيرادات مصر في عهدها

ومع التسليم بأن هذه الإدارة كانت أجل وأرق كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فانه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لا يمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويقنعون بما تدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجأهم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيما أغسطس الذي صير البلد ملكا خاصا له واصطنع بصيغة الفاتح والسيد الأجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الأهالي ورفاهتهم . وكان قلبا يعبا بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل ما يستطاع من المنافع

وأيد استرابون مسألة وفاء النيل وغمر مائه جميع الاراضى ، الأمر الذى كان يسوغ جباية الخراج بتمامه بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

في الأزمان السابقة لحكم بينرون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع الى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح في حيز الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه الأحوال جميعها في عهد بينرون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثني عشر ذراعا كان لابد من الحصول على
اعظم محصول حتى أنه حدث في سنة من السنين أن الفيضان
لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بحدوث مجاعة
وليس في ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للإدارة
الرشيدة . اهـ

وقال رينيه Reynier في هذا الصدد (راجع كتاب
مصر في عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تبديل أو تغيير في نظام الزراعة بمصر
لأن النظام السالف روعى في وضعه الحالة الطبيعية للأقليم في فصول السنة
مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن في حيز
الامكان إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يجر ذلك
الى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم
اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ما هي عليه ومع ذلك فإن مجاوزتهم
حد السلطة والمفاسد التي تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلمتهم
المحسوية وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين
والفلاحة

ومجاوزة حد السلطة هذه كانت تعديا على القانون ولم
تكن بمثابة نظام جديد . اهـ

ومن الواضح الجلى أنه لم يحدث أى تغيير من
الوجهة الإدارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغيير كل في ملكية الاراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالسة وامتلك جميع أراضيه . ومن ثم يشك المرء في أن طبقة الكهنة قد نالت في عصره نفس المراعاة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وما حل بأرض هاتين الطبقتين فغامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فان ماركاردت روى عنه في كتاب (دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤) ما يأتي :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لغاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان في عهد البطالسة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني في عصر الرومان كان أكبر منه في عصر البطالسة وأنه كان يستنزل من أصل الجزية كما كان الحال في هذا العصر . وكذلك كان الشأن في باقى المستحققات العينية بمصر في زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاقة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا فى هذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول وأن أسلوب الرى الذى كان معمولا به فى هذا الحين هو ذلك الأسلوب العجيب الذى وصفه لنا استرابون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعا يكون الوصول إلى جني أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لا يشعر أحد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغى أن نكون واثقين من أن المساحة التى كانت تغمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لا يقلان بلامراء عنها فى عصر الفراعنة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جى فى عصر العرب الذى كان بلانزاع أقل عمراننا وازدهارا من عصر الرومان نقدر أن القطر كان فى حالة تمكنه من أن يدفع بلا عناء خراجا قدره ٤٠٠٠/٥٠٠ ج.م عن مسطح قدره ستة ملايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى سنة ٦٤٠ م

لا يوجد لدينا أى دليل نسترشد به بطريقة عامة فى معرفة الخراج أو المساحة التى كان مربوطا عليها فى هذا العهد .

فيكفينا أن نقنع ببعض معلومات جزئية في هذا الشأن :
تقول الآنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر المدنية
في عصر البيزنطيين ص ٨٢) :

إن مقدار الخراج الذي كان يجبي نقدا من الولاية لم
يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التي بنى عليها هي مقدار
صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ما تقدم عريضة
الشكوى التي قدمها سكان افروديتو إلى أمير طيبايد (١) . فقد قالوا
فيها إن تربة قريتهم رملية قليلة الخصب والخراج المربوط
عليها مساو للخراج المفروض على باقي أراضي المنطقة أى بواقع
قيراطين عن الأورور من الأرض الزراعية ، وثمانية قراريط
عن الأورور من أرض الكروم . وهذا الذي ربط عليها وضعه
مفتشون من قبل الامبراطورية كلفوا بتقدير الخراج على
سائر أراضي الولاية

وتتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفاوتة
حسب خصب التربة أن صار في حيز الإمكان تخفيض خراج
قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك
بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان
مضى تم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية
لا يبق لأجل تعيين الخراج الذي يفرض على كل قرية إلا
تقدير مساحة أراضيها

(١) طيبايد اسم اعلى مصر في ذلك العهد

ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعدة في توزيع الخراج على النواحي عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت بلقما يبابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن في المسؤولية التي كانت ملقاة على ممولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعة الذى كان آخذا في الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الاراضى تخلصا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التي زایلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستنيان نظام الخراج توسع فيه وأدجمه في مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بصدد نقل مسؤولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الاتاج ليضعوا خراجها على كاهل أهل القرية كانوا يفقدون بعملهم هذا حقوقهم في جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين في تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المترككة كانت الحكومة تعوض هؤلاء بعض التعويض بمنحهم الاراضى الخصبة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اهـ

وقالت المؤلفة أيضا في الصفحة ١٢٤ :

إن مصر بسبب أن مزروعاتها تحت رحمة

فيضانات النيل وأخطارها أصبحت أقل الأقطار استعدادا لتوزيع الخراج العيني بنسبة مساحة الاملاك . ولقد راعى قانون ديوكلتيان Dioclétien في ذلك التقاليد المصرية القديمة واستمرت مراعاة خصب الأراضى المربوط عليها الخراج إلى القرن السادس . ففي مدينة انطاكيوبوليس مثلاً قسمت الأطيان بحسب حالتها إلى أرض معدة للزراعة وجزر ومستنقعات وكروم وبساتين

وعمل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل أرور من هذه الأقسام . ففرض على الأرور من الأرض المعدة للزراعة $\frac{1}{4}$ من الأراتب . وعلى الأرور من الجزر $\frac{1}{4}$ من الأراتب . ومن المستنقعات $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ من الأرتب . ومن البساتين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من الأرتب (راجع ورقة بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . اهـ

ويستخلص مما سبق إيضاحه أن ضريبة الخراج كانت نجى كما كان الحال في كل الازمان نقدا وعينا

أما بلدة افروديتو (كوم اشقاو من قرى مديرية جرجا مركز طهطا) التي يتظلم سكانها من ربط قيراطين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطا و ١٨ سهما) من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا) فكان معدن ثريتها كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العام

لأطيان القطر

وأما ناحية انطايو بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا مركز طهطا) فكانت الضريبة العينية على كل أروور من أراضيها الزراعية ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقريبا) أى بواقع خمس كيلات عن الفدان الواحد بوجه التقريب . فاذا فرضنا أن ثمن الارذب ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحد أيضا ١٥ قرشا

ويظهر أن أراضي هاتين الناحيتين الواقعة كلتاهما على تخوم الأخرى لم تكن معدودة من الأراضي التي بلغت من الجودة مبلغا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهالى الناحية الأولى بل كانت أحط من المتوسط العام وإن كانت تعد في أبامنا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جباية الخراج عن الفدان الواحد في ذلك الوقت كان نحو الثلاثين قرشا . وبضرب هذا المتوسط في ٦/٠٠٠/٠٠٠ فدان مساحة الاراضى المزروعة يكون الناتج ١/٨٠٠/٠٠٠ ج.م وهو جملة الخراج في هذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

تمهيد

الخراج

عندما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى
الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١- وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢- تركها تحت أيدي أهل البلاد ونوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحها صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلها
احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة معرفة
ما اذا كانت فتحت عنوة أو صلحا مبينا على عهد وشروط .
وتج عن ذلك جدل بين مختلفى المؤرخين فيما بعد . فبعضهم
يميل إلى الرأي الأول وبعضهم ينتصر للثاني . على أننا نعترف
بأنه يوجد ما يدعو للاتصار لرأى كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن
نفسه بالقوة ، ثم رجع وسلم بعهد أبرم بين المقوقس وعمرو ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد النزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٢٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيها بعد وقائع حرية في ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والخيس وسلطيس وقرطاسة ومصيل وبلهيب واسكندرية . فأنصار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح في حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة .

وأما أنصار الرأي الثانى فيبنونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلغيه المقاومة فيما بعد ، وقد نفذ الشرط الاساسى فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالكمل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منهما لكل من الرايين السابقين . فجاء عن الراى الأول بالصفحة ٨٨ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال فتحت مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لهيعة

عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبيد الله بن المغيرة بن
أبي بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إنما لما
فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها
يا عمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لأقسمها . قال الزبير :
والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلعم خيبر . قال عمرو :
والله لأقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه عمرو
أقربها حتى يغزو منها حَبْلَ الحَبْلَةِ^(١) . قال ابن لهيعة وحدثني يحيى
ابن ميمون عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا
إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لأحدث فيهم شيئا حتى أكتب
إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك
في حديثه وإن الزبير صولح على شيء أرضى به . حدثنا عبد
الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله
ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد
الرحمن بن زياد بن أنعم قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة
بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنعم منهم أبي يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد
فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن
أنعم قال : سمعت أشياخنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
أبي الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

(١) قال ابن الأثير في النهاية : لما فتحت مصر أرادوا قسمتها . فكتبوا إليه
(أى إلى عمر رضي الله عنه) فقال : لا حتى يغزو منها جبل الحبلة . يزيد حتى يغزو منها
أولاد الأولاد ويكون عاما في الناس والذواب أى يكثر المسلمون فيها بالتوالد

ابن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبي قنان أيوب بن أبي العالية
عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن وهب عن داود
ابن عبد الله الحضرمي أن أبا قنان حدثه عن أبيه أنه
سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قعدت مقعدى هذا وما
لأحد من قبط مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطا بلس
فإن لهم عهدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة في حديثه
إن شئت قتلت وإن شئت خست وإن شئت بعت . حدثنا
عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد
الله الفهري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمرو بن
العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب
حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظراً للإسلام وأهله .
حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن
ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال: كان
تابوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد
من عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن
ابن شريح فلا أدري أين زيد حدث أم شيء قاله . فمن
أسلم منهم فأمته ومن أقام فذمة . حدثنا أبو الأسود النضر
ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلمة قالا حدثنا ابن لهيعة
عن عبد الملك بن جنادة كاتب حيان بن شريح من أهل
مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد
العزیز يسأله أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم فسأل

عمر عراك بن مالك فقال عراك : ماسمعت لهم بعهد ولا عقد
وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد . فكتب عمر الى حيان بن
سريج أن يجعل جزيرة موتى القبط على أحيائهم . قال وسمعت
بجي بن عبد الله بن بكير يقول : خرج أبو سلمة بن عبد
الرحمن يريد الاسكندرية في سفينة فاحتاج الى رجل يقذف
به فسخر رجلا من القبط فكلم في ذلك فقال انما هم بمنزلة
العبيد إن احتجنا اليهم . حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن
لهيعة عن الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد
العزیز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر أن كاتب
حيان حدثه أنه احتجج الى خشب لصناعة الجزيرة . فكتب
حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة
وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه . فكتب اليه عمر خذها
منهم بقيمة عدل فاني لم أجده لأهل مصر عهدا أفني لهم به .
حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا
ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال : كتب عمر بن عبد العزيز
الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا
عقد . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أيوب عن
عبد الرحمن بن كعب بن أبي لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال
لسالم بن عبد الله : أنت تقول ليس لأهل مصر عهد ؟ قال نعم

حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب في رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب اليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله في بيت مال المسلمين فان ولاءه للمسلمين . حدثنا يحيى بن خالد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال : كان فتح مصر بعضها بعهد وذمة وبعضها عنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحملهم على ذلك فمضى ذلك فيهم الى اليوم . اهـ وجاء عن الرأى الثانى بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع الى حديث موسى بن أبوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن شفى ان عمرا لما فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها ممن بلغ الخراج وأحصي يومئذ ستمائة ألف سوى النساء والصبيان . فاختلف الناس على عمرو في قسمهم. فكان اكثر المسلمين يريدون قسمها فقال عمرو: لأقدر على قسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين. فكتب اليه يعلمه بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب اليه عمر: لاتقسمها وذرم يكون خراجهم فيثا

للمسلمين وقوة لهم على جهاد عدوهم . فأقرها عمرو وأحصى أهلها وفرض عليهم الخراج . فكانت مصر كلها صلحا بفريضة دينارين دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين . الا انه يلزم بقدر مايتوسع فيه من الأرض والزرع الا الاسكندرية . فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم . لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة . حدثنا عثمان أخبرنا الليث قال : كان يزيد بن أبي حبيب يقول مصر كلها صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة . حدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال حدثني رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال : للقبط عهد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من كبار الجند أن عهد أهل مصر كان عند كبارهم . حدثنا هشام بن اسحق العامري عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال : سألت شيخا من القدماء عن فتح مصر فقال : هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم فشهدت فتح مصر . قلت له فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد . فقال : ما يالى ألا يصلى من قال انه ليس لهم عهد . فقلت : فهل كان لهم كتاب ؟ فقال : نعم . كتب ثلاثة - كتاب عند طلحة صاحب اخنا ، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد ، وكتاب عند بحنس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينار بن علي كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فاعلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نساؤهم ، ولا كفورهم ، ولا أرضهم ، ولا يزداد عليهم . وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه حدثه عن أبي جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبي سفيان يسأله أرضا يسرق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله أرضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن في عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نساؤهم ، ولا من أولادهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وأنا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبي شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقيعا في قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع . فقال له مواله ومن كان عنده : انظر الى أرض تعجبك فاختط فيها واثنين . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم في عهدهم ستة شروط منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ، ولا يزداد عليهم ، ولا يكلفوا غير طاقتهم ، ولا يؤخذ ذرارهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبراء
الجنود قال: كتب معاوية بن أبي سفيان الى وردان أن زد على
كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان الى معاوية كيف نزيد
عليهم وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم شيء؟ فعزل معاوية وردان.
ويقال ان معاوية انما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن عفيرة أن
عتبة بن أبي سفيان وفد الى معاوية في نفر من أهل مصر
وكان معاوية ولي عتبة الحرب ووردان الخراج وحويت بن
زيد الدبوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن
صمّل المعافري: حوت بحر يا أمير المؤمنين ووعل بر. فقال
معاوية لعتبة: اسمع ما تقول فيك رعتك. فقال: صدقوا يا أمير
المؤمنين. حجبتني عن الخراج ولهم علىّ حقوق واكره أن
أجلس فأستل فلا أفعل فأبخل. فضم اليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد
ابن أبي حبيب عن عوف بن حطاب أنه قال: كان لقريبات
من مصر منهم أم دنين وبلهيب عهد، وأن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه لما سمع بذلك كتب الى عمرو بن العاص يأمره
أن يخيّرهم. فان دخلوا في الاسلام فذلك. وان كرهوا فارددهم
الى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح
عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على دينارين دينارين . فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال : سمعت حيوة بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمداني يقول حدثني هشام بن أبي رقية اللخمي أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر ان من كتمني كنزا عنده فقدرت عليه قتلته ، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأنكر وجحد فحبسه في السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا انما سمعناه يسأل عن راهب في الطور . فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خاتميه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب : أن ابعث اليّ بما عندك وختمه بخاتميه . فجاءه رسوله بقيلة شامية محتومة بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة . فأرسل عمرو الى الفسقية فحبس عنها الماء ثم قلع البلاط الذي تحنها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهباً مضروبة . فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد . فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شققا أن يبغى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنانير

قال ثم رجع الى حديث يحيى بن أيوب و خلد بن حميد قال ففتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلَطَانِيس ، وَمَصِيل وبَلَسَيب . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا في مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، ويضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يجعلون فينا ولا عبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اهـ

ويستنتج من تلاوة ماتقدم أن عمر بن الخطاب أبى أن يجب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر في حكمه هذا الأسباب التي حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقت الإشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناء على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ماتقضى به المصلحة كما يحتمل انه بناء على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهي:

أن فتح العرب لمصر تم في طورين:

الأول يتبدى من وقت الاغارة عليها وينتهي بإبرام المعاهدة مع المقوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب في حالة حرب مع الاثنيين بلا نزاع .

والثاني يتبدى من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهي بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا في حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التي أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم في كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة يركن إليها في هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم الى ما فوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف. قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص
على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل
رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم
أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا
عليه ممن أقام بالاسكندرية وماحولها من أرض مصر كلها .
ومن أراد الخروج منها الى أرض الروم خرج . وعلى أن
للمقوقس الخيار في الروم خاصة حتى يكتب الى ملك الروم
يعلمه ما فعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا
جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب
المقوقس الى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله .
فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويعجزه ويرد عليه ما فعل
ويقول في كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا
وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان
القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية الى العرب
واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية
ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب
وحالهم وضعفهم على ما قد رأيت . فعجزت عن قتالهم
ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال
القبط أذلاء ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتكم وقوتكم وعلى قدر قلتهم وضعفهم كأكلة . فناهضهم القتال ولا يكون لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا الى جماعة الروم . فقال المقوقس لما أتاه كتاب ملك الروم : والله لانهم على قلتهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعادل مائة رجل منا . وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل الرجل منهم وهو مستقتل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا بلده ولا ولده ، ويرون أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا منا ، ويقولون لانهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة في الدنيا ولا لذة إلا قدر بلغة العيش من الطعام واللباس . ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم نحن وهؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعلموا معشر الروم والله إنى لا أخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . وإنى لأعلم أنكم سترجعون غدا الى رأى وقولى وتتمنون أن لو كنتم أطعمونى . وذلك أنى قد عاينت ورأيت وعرفت ما لم يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ونحكم أما برضى أحدكم أن يكون آمنا فى دهره على نفسه وماله وولده بدينارين فى السنة ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له : إن الملك قد كره ما فعلت وعجزنى وكتب إلى وإلى جماعة الروم أن لا نرضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تنظر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاهدتك عليه ، وإنما سلطاني على نفسي ومن أطاعني . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسي والقبط متمون لك على الصلح الذي صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برى . وأنا أطلب إليك أن تعطيني ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لا تنقض بالقبط وأدخلني معهم وألزمي ما لزمهم وقد اجتمعت كلتي وكلهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تجعلهم فينا وعبدا فانهم أهل ذلك لأنني نصحتهم فاستغشوني ونظرت لهم فانهموني . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفنوني في أبي يحنس بالاسكندرية . فأنعم له عمرو بن العاص بذلك واجابه إلى ما طلب على أن يضمنوا له الجسرين جميعا وقيموا لهم الانزال والضيافة والاسواق والجسور ما بين الفسطاط الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء في الحديث . اهـ

فيعلم من مطالعة ما تقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوها . واستمروا في محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . وترتب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهادنة . وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتنا كليا من تحصيل الجزية بفريضة دينارين أى ١٢٠ قرشا عن كل نفس . وهذا كان الشرط الأساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضا فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُلَيطِيس ومَصِيل وبلبيس ظاهروا الروم على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوم وقالوا هؤلاء لنا فى مع الاسكندرية . اهـ

وهذا يدل على أن استحلهم كان لهذا السبب الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الاسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب على أن استحلها كان لاعتبارها مدينة رومية صرفة لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة أخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧) عن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قسمة ما أفاء الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين اقتتحوها كما تقسم غنيمّة العسكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وهى :

١ — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى هذا الفيه ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء . ولئن بقيت ليلغن الراعى بصنعاء نصيبه من هذا الفيه ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحديثي بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضى الله عنه كتب إلى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أوجب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، وانك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين. فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت إلى الاسلام قبل القتال. فمن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم وله سهم في الاسلام. ومن أجاب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الاسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمرى وعهدى إليك

قال أبو يوسف: وحديثي غير واحد من علماء أهل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في تدوين الدواوين. وقد كان اتبع رأى أبي بكر في التسوية بين الناس. فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه رأى فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في

قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بعلوها قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه : فما رأى ، ما الأرض والعلاج إلا بما أفاء الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بعلوها ، وأرض الشام بعلوها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثرُوا على عمر رضى الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ما أفاء الله علينا بأسيا فنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرافهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعمكم إلا لأن
تشتركوا في أماتي فيما حملت من أموركم . فاني واحد
كأحدكم وأتم اليوم تقرون بالحق . خالفني من خالفني
ووافقني من وافقني ، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هوأى .
معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لئن كنت نطقت بأمر
أريده ما أريد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين .
قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم
حقوقهم . وإني أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت
ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت
أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله أموالهم
وأرضهم وعلوجهم . فقسمت ماغنموا من أموال بين أهله
وأخرجت الخنس فوجهته على وجهه وأنا في توجيهه . وقد رأيت
أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ،
وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للمسلمين — المقاتلة ،
والذرية ، ولمن يأتي من بعدهم . أرايتم هذه الثغور
لا بد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتم هذه المدن العظام
كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بد لها من
أن تشحن بالجيوش وإدراك العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى
هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأي
رأيك ، فنعم ماقلت وما رأيت . إن لم تشحن هذه الثغور
وهذه المدن بالرجال وتجري عليهم مايتقون به رجوع أهل الكفر

الى مدنيهم . فقال : قد بان لي الأمر فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها ويضع على العلوج ما يهتملون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعته إلى أهم ذلك ، فان له بصراً وعقلاً وتجربة . فأسرع إليه عمر فولاه مساحة أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر رضى الله تعالى عنه بعام ، مائة ألف ألف درهم . والدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم الشام كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، وأنه كان أشد الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين لأشئ لهم . ثم قال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . قال : فرأى المسلمون أن الطاعون الذى أصابهم بعمواس كان عن دعوة عمر . قال : وتركهم عمر رضى الله عنه ذمة يؤدون الخراج للمسلمين

قال : وحدثني محمد بن اسحق عن الزهرى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه استشار الناس في السواد حين

افتتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : انى قد وجدت حجة - قال الله تعالى في كتابه : (وما أفاء الله على رسوله منهم . فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شىء قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة في القرى كلها . ثم قال : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) . ثم قال : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . فهذا فيما بلغنا والله اعلم للانصار خاصة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم . فقد صار هذا الفء بين هؤلاء جميعا فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم . فأجمع على تركه وجمع خراج

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الارضين بين من افتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم . لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الاعطيات والارزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا خلت من المقاتلة والمرزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اهـ

المساحة المفروضة عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر م مسح أرضها خمس مرات في عصرهم وهى :

المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج في خلافة الوليد واخيه سليمان بن عبد الملك حوالى سنة ٩٧هـ (٧١٥م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

— ١٩٧ —

والثانية كانت على يد ابن الجحباب في خلافة هشام بن عبد الملك حوالى سنة ١١٠ هـ - ٧٢٩ م (راجع كتاب فضائل مصر للكندى ص ٢٠١)

والثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعز بالله حوالى سنة ٢٥٣ هـ - ٨٦٧ م (راجع كتاب النجوم الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعة في زمن السلطان المنصور حسام الدين لاجين في سنة ٦٩٧ هـ - ١٢٩٨ م (راجع كتاب بدائع الزهور لابن اباس ج ١ ص ١٣٧)

والخامسة في زمن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥ هـ - ١٣١٥ م (راجع خطط المقرئى ج ١ ص ٨٨ و ٨٧ و كتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وستكلم عن هذه المساحات المختلفة فيما بعد كل واحدة منها على حدة في الفصل الخاص بالحاكم الذى تمت فى عهده

الفدان

إن وحدة المقاييس التى كانت مستعملة فى مصر لقياس الأراضى عند ما فتحها العرب هى الأروور. ولكن سرعان ما رأينا مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هو ابن عبد الحكم يذكر في كتابه ص ١٥٣
ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر
الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم
عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل في الشام والعراق
كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا
يستعمله القبط في مصر وأن العرب أخذوه عنهم ولم يأثروا
به من عندهم

ولم تكن مساحة الفدان في الزمن الغابر مساوية لمساحته
في عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين
عنها :

قال ابن ممتى في كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصة تعرف
بالحاكية طولها خمسة أذرع بالنجاري . ففى بلغ المسوح من
الأرض أربعمائة قصة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندى في كتابه (صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦)
تحت العنوان الآتى :

(أرض الزراعة)

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصة تعرف بالحاكية كأنها

حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت إليه . وطولها ستة أذرع بالهاشمي كما ذكره أبو القاسم الزجاجي في « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالنجاري كما ذكره ابن نماتي في « قوانين الدواوين » . وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبصر والوسطى والسبابة . كل اصبع ست شعيرات معروضات ظهرا لبطن على ما تقدم في الكلام على الأميال . وقد تقدر القصة بإعنين من رجل معتدل وربما وقع القياس في بعض بلاد الوجه البحري منها بقصة تعرف بالسندفاوية أطول من الحاكية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعائة قصة في التكسير يعبر عنها بفدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصة في التكسير . اهـ

ولأجل تعيين ما تساويه هذه القصة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار في المذكرة العجيبة التي وضعها في الطريقة المنربة عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الاصبع المستعمل في ذراع مقياس النيل بالروضة ب ٠.٢٢ ر من المتر والاصبع المصرى والعربى ب ٠.١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٠.٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذا المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فعلا . وبضربه في أربعة أصابع وضرب الناتج

في ست قبضات ثم الناتج الثاني في ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٨٤ من الامتار وهو طول القصة . وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجيبة :

إن المقياس المترى المحكم لهذه القصة لم يتكلم عنه سوى چاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

الفدان مقياس زراعي بمصر . وتوجد أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الآتي بيانه هو الأكثر شيوعا في سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصة . والقصة مقياس طولى يستعمل في قياس الاراضى . ووجدت القصة في عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجيزة وقد اعرفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الاراضى وعابرها فكان طولها $٦ \frac{2}{3}$ من الاذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر . من المتر . فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ، والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا المقدار في ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التى ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد على

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة فقد حدث في عهد محمد علي . وهما هو مارواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ما ترجمته :

كانت القسبة القديمة طولها ٣٨٥ من الأمتار
نقصت إلى ٣٦٤ من الأمتار وأصبح الفدان الآن يساوي $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . والقيمة
المثيرة للقسبة ٣١٥ من الأمتار . فتكون مساحة الفدان
٤٠٨٣ منرا مربعا . اهـ

وقال يعقوب أرتين باشا في كتابه (الملكية
العقارية في مصر ص ١٢٢) :

إن محمد علي لما أمر بمسح الأراضي في سنة ١٨١٣ م
صدرت ارادته بأخذ متوسط لمساحة الفدادين الموجودة .
فقدت مساحة الفدان ب $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال جرجس بك حنين في كتابه (الاطيان والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قسبة مربعة . وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قسبة مربعة . وفي بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قسبة . فأراد المغفور له محمد علي باشا تقرير وحدة جديدة لأقيسة الاطيان في البلاد . فعقدت بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ هـ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدهم باشا وبهجت باشا وأزهري أفندي وإبراهيم أفندي وهبي ومحمد بك عبد الرحمن . وقررت القسبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت اجراء المساحة العمومية على اطيان بلاد القطر اعتبار الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قسبة وثلاث قسبة مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قسبة وربع قسبة تقريبا في كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم في الوقت الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم في جعل مسطح الفدان بمقدار $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة الا ان ذلك في الغالب كان على متوسط الأقيسة المختلفة التي كانت متداولة وهو مايقرب الى الحقيقة . لأن الخمسة المعدلات المار ذكرها التي هي ٤٣٢ و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، وبقسمتها على

خمسة ينتج $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ فعدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس
 لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل
 ألف قصبة ثلاثة أفدنة. وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه
 القاعدة جميع الأراضي التي في بعض جهات لم تف مسطحاتها
 من الأصل بهذا المعدل. فأمرت بالتحويل فيها على المقاسات
 المثبتة في مستندات الملكية. أما تقدير طول القصبة على
 معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا فواضح في أمر
 صدر بعد ذلك من المرحوم سيد باشا الى مدير الفيوم
 في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧، بأنه لما طلبت جملة قصبات
 من جهات مختلفة، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ
 متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا.
 والظاهر في نفس الأمر أن القصبة بمديرية جرجا كانت
 بطول ٣٥٠. وبمديرية الغربية كانت بطول ٣٥٥. وطبعا كانت
 في جهة أخرى بطول ٣٦٠ حتى ان المتوسط بلغ ٣٥٥.
 وتأيد بأمر عال آخر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ على ان
 ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله في
 أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور في ٢٨ ديسمبر
 سنة ١٨٩٨، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة
 حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات. اهـ

فيرى بما تقدم أن مانجان وجرجس بك حين
 وان اتفقا في أن عدد قصبات الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفا في طول القصة . فالأول جعله ٣٦٤ ر من الأمتار
والثاني ٣٥٥ ر من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغي أن يساورنا
أى شك في صحة ما أبداه كل منهما

فانجان يتكلم بصفة شاهد عيان . وأما رواية
جرجس بك حنين فهي غاية في الدقة وليس هنالك مجال
للشك في صحتها ، لاسيما أن المركز الذى كان
يشغله جرجس حنين بك في وزارة المالية كان يخوله
أكثر من غيره أن يستق أصح الأنباء وأصدقها
في هذا الموضوع

وقال جيرار Girard في مذكرته عن المقاييس
الزراعية عند قدماء المصريين في (كتاب وصف مصر
المجلد الأول ص ٣٥٠) :

انه علاوة على القصة التى طولها ٣٨٥ ر من
الأمتار التى كان يستعملها الأهالى فيما بينهم كانت توجد
قصة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع ، طولها
٣٦٥ ر من الأمتار وكانت تستعمل في المعاملات التى كانت
بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة . اه
ومما لاشك فيه أن مانجان يقصد القصة الأخيرة .
فانه لما أمر محمد على بتخفيض عدد قصبات الفدان
من ٤٠٠ إلى $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ وقبضا صدرت ارادته بمسح الأراضى

أبقى طول القصبة المذكورة على حاله . وعلى ذلك تكون مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال علينا أن نجد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب المؤلفين الآخرين . وبما انه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يسعنا الا أن ننظر بعين الاعتبار الى مقدار ذلك الفدان وهو ٤٠٨٣ مترا مربعا

مقدمة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

إن هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة الذين خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم . وفى عهده فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤٠ م)

وقد سبق القول بأن عمر رفض مصادرة أراضى مصر وتقسيمها بين المسلمين وأمر بربط الخراج عليها وأن عمرو بن العاص قام بتنفيذ أوامره . وهاك ما رواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قبطنها على جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم . وان قل أهلها

وخربتُ نقصوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العماره والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيبدرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للسلبين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتماهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المتتاب أو المزوج . ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قح ووييتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والوية يومئذ ستة أمداد . اه
وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذمي
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض
فانها من فيء الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلمة
حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم
صالحوا على جزية يعطونها فمن أسلم منهم كان أرضه وداره
لبقيتهم . قال الليث وكتب الى يحيى بن سعيد أن ماباع
القبط في جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذي عليهم من
عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز
لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أسروا . وما أكرأوا
من أرضهم فحائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي
عليهم . فاعل الأرض أن نرد عليهم إن أضرت بجزيتهم .
وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراءها جائزا لمن تكرها
منهم . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن
الخطاب فقال : ضعوا الجزية عن أرضي . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس
 ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة
 فان ذلك لا يشترى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت
 أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان
 أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة
 فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين ، لأن
 أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين . ولأن
 أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا
 عليها . وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد
 عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب . لأن
 عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت
 لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض
 فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر
 الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين اقتتحوها . فلو نزل
 هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة
 منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فان وجد من
 ذلك علما يشفى وإلا اجتهد في ذلك هو ومن حضره
 من المسلمين . اهـ

ويستنتج مما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو
 ابن العاص فرض على كل فدان مزروع جبا نصف اردب قح
 (٣ ويات أو ٦ كيلات) و ويبتين من الشعير (٤ كيلات)

وبمجموع ذلك خمس ويات أو عشر كيلات من
الحبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . أى
ثلاث ويات ونصف وية أو سبع كيلات عن كل فدان
مساحته ٤٢٠٠ متر مربع . أما الأرض المزروعة برسيا
فلم يفرض عليها خراج

ولأجل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا
تقدير عدد الأفدنة التى كانت تزرع قمحا وشعيرا
لقد سبق القول بأن عدد الأشخاص الذين فرض
عليهم عمرو الجزية كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نفس . وأبنا أن هذا
العدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعلى ذلك يكون
مجموعهم ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وإن كان ابن عبد الحكم قد نقل
عن يحيى بن ميمون الحضرمى فى كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن
الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٨/٠٠٠/٠٠٠ شخص فرضت
عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٢٤/٠٠٠/٠٠٠
نسمة . وسبق لنا القول أيضا بأن مجموعا حاشدا كهذا لابد
له من ٦ ملايين من الأفدنة المزروعة من بينها ٤ ملايين
فدان تزرع قمحا وشعيرا . وبضرب هذا العدد فى ٧ كيلات
خراج الفدان يكون الناتج ٢/٣٣٣/٣٣٣ لإردبا . وبضرب
هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الارذب يكون الناتج ٨١٦/٦٦٦ ج . م تقريبا
وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ١٣ ١/٣ من القروش

وقال اليعقوبى فى تاريخه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

في هذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٨٠٠٠/٤٠٠/٨٠٠ ج.م) من خراج رؤوسهم لكل رأس دينارا . وخراج غلاتهم من كل مائة إردب اردبين . اهـ

وبما أننا قدرنا المساحة المزروعة في هذا العصر بستة ملايين من الأفدنة فليس يوجد ما لا يجعلنا نعتقد بأن المحصول كان كما في عصر الفراعنة ستين مليون إردب حتى يمكن بذلك تموين عدد السكان الجسم في ذلك العصر

هذا وقد ذكر المسعودي كما جاء في كتاب (الخطط التوفيقية لعلی مبارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقد سبق ذكر ذلك — أن عمرو بن العاص بنى مقياسا بحلوان . وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى علم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مايلقى أهلها من الغلاء عند وقوف النيل عن الحد الذي في مقياس لهم ، وإن الاستشعار يدعهم الى الاحتكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعد الاسعار بغير قحط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص يسأله عن شرح الحال . فأجابه عمرو : انى وجدت ماتروى به مصر حتى لايقحط أهلها ، أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم وييقى عندهم قوت سنة أخرى ، ستة عشر ذراعا . اهـ

ويعلم مما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديرأ ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{2000}$ اردب . وبضرب هذا في ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج $\frac{420}{1000}$ ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذرى فى كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥) :

حدثنى ابراهيم بن مسلم الخوارزمى عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم فتحت عنوة ، وقال آخرون فتحت صلحا والثلج فى أمرها أن أبى قدامها فقاتله أهل اليونة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابی : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود واقراركم الأرض فى أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فان فعلتم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسيننا واجلائنا . قال فاستشار أبى المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا نفرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل حالم ديناربن جزية إلا أن يكون فقيرا . وألزم كل ذى أرض مع الديناربن ثلاثة أرباب

حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل رزقا
للمسلمين تجمع في دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون
فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا
أو عمامة ، وسراويل ، وخفين في كل عام أو عدل الجبة
الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط
لهم اذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبنائهم ، ولا تسبوا
وان تقرر أموالهم وكنوزهم في ايديهم . فكتب بذلك الى
أمير المؤمنين عمر فأجازته وصارت الأرض أرض خراج .
إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس
أنها فتحت صلحا . قال ولما فرغ ملك اليونة من أمر نفسه
ومن معه في مدينته صالح عن جميع أهل مصر على مثل
صلح اليونة . فرضوا به وقالوا هؤلاء الممتعون قد رضوا
وقنعوا بهذا فنحن به أقنع لأننا فرش لامنعة لنا . ووضع
الخراج على أرض مصر فجعل على كل جريب ديناراً
وثلاثة أراذب طعاما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب
بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اهـ

وقد ذكر البلاذرى لفظ الجريب في هذه العبارة
لكنه أخطأ في ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خلط بين هذا
والفدان . لأن الجريب الذى هو أقل من الفدان لم يستعمل
في مصر قط . أما ثمن الثلاثة الأراذب التى ذكرها فهو
١٠٥ قروش على اعتبار أن ثمن الارذب ٣٥ قرشا . وبإضافة

٦٠ قرشا قيمة الدينار المذكور معها إلى هذه القيمة يكون
الناتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان
ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا على الاطيان
المزروعة قمحا . وهذه الاطيان يمكن تقدير مساحتها بمليون فدان
ويكون جملة خراجها ٣٠٠/٣٠٠/٠٠٠ ج. م ، ومتوسط خراج الفدان
الواحد ٥٥ قرشا في المساحة المزروعة جميعها وهي ستة ملايين فدان
وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيما لاسيما إذا قورن
بما ذكره المؤلفان السابق ذكرهما إلا أننا نرى أنفسنا
مضطرين أن نذكره هنا مجازاة لهذا المؤلف

وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم
التي جبيت فيما بعد . والسبب في ذلك هو أن المورد الرئيسي
للابرادات وقتما فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا
الفتح أخذ الناس يدخلون في الدين الاسلامي ، وأخذ هذا المورد
على أثر ذلك في النضوب ، فدعت الحالة الى ايجاد موارد أخرى .
وها هي مبالغ الخراج التي حصلنا عليها في عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	جنيهات مصرية ٨١٦/٦٦٦	أفدنة ٦/٠٠٠/٠٠٠	قروش ١٣ ١/٢
اليقوبى	٤٢٠/٠٠٠	"	٧
البلاذرى	٣/٣٠٠/٠٠٠	"	٥٥

مهرقة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وقد مسحت أرض مصر أول مرة في عصر العرب
على يد ابن رفاعه الذي كان عاملا عليها في خلافة
الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)
واليك ما ذكره عنها ابن عبد الحكم في كتابه
ص ١٥٦ قال :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا
الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم . فأقام في ذلك
سنة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان
والكتاب يكفونه ذلك بجدة وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض
فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص
فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال
الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينا غير هذه العبارة أى
مستند نقف منه على نتيجة هذه المساحة حتى ولو
بوجه التقريب . وما ذكرنا هذا الفصل الا ابتغاء الاحاطة

بالتاريخ الذى حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضى فى
مصر بعد أن فتحها العرب

معرفة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفى
عهده مسحت أرض مصر على يد ابن الحجاب عامل الخراج،
وهى المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون فى عهد حكم العرب
قال الكندى فى كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

وولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الحجاب لأمير
المؤمنين هشام . نخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها
بما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . اهـ
وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٢٠٠٠/٤٠٠/٢ ج ٢٠ م)

وقال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولى عبيد الله بن الحجاب خراج مصر لهشام
ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها
بما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان . اهـ

وقال بالصفحة ٩٩ :

فى خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عبيد الله
ابن الحجاب خرج بنفسه ومسح العامر من أراضى مصر والعامر

بما يركبه ماء النيل ، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان
سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعدلها
غاية التعديل ، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . هذا والسعر راخ والبلد بغير
مكس ولا ضريبة . اهـ

وينبغي على مانرى تفسير المائة مليون فدان بأنها
المساحة العمومية لجميع أراضي القطر ، والثلاثين مليون بالجزء
المزروع . ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان في هذا العدد
الهائل . ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينا الا ان نذكره .
وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان
التي ذكرها المقرري في عبارته الثانية لكان الباقي معقولا لاسيما إذا
قوبل هذا الباقي بالمساحة المزروعة في عهد الخلافة الآتية
ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام
فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

معرفة المأمور

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني العباس ببغداد ، وفي عهده
هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

كان خراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعا
وعشر أصابع، أربعة آلاف الف دينار ومائتي الف وسبعة
وخمسين الف دينار (٥٥٤/٠٠٠ ج ٢ م). والمقبوض عن
الفدان دينارين (١٢٠ قرشا) في خلافة المأمون
وغيره ١٠ هـ

فيستنتج من هذا أن عدد الأفدنة التي كان
مفروضا عليها الخراج هو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مساحة
كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً. وبتحويلها إلى أفدنة مساحة
كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٧٣٢/٠٠٤/٣ فداناً. ويكون
خراج الفدان الواحد ٨٥ قرشا

بهدف المعتر بالله

سنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هو الثالث عشر من خلفاء بني
العباس ببغداد. وقد تم في أيامه على يد ابن المدبر مسح أرض
مصر حوالى سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهى المساحة الثالثة في
عصر العرب

وهنا نرجع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهمة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الازهار)
لابن اياس ص ٣٧ :

لما ولي الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها
خرابا وقد انحط خراجها حتى بقي ثمانمائة ألف دينار
(٤٨٠/٠٠٠ ج . م) . ١٠ هـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ .

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد
ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بقي خراجها
ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج . م) . ١٠ هـ

وقال في ص ١٠٠ :

وآخر ما اعتبر حال أرض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف فدان .
يزرع منها في مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون ألف فدان .
وانه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعائة ألف وثمانون
ألف حراث يلزمون العمل فيها دائما . فاذا أقيم بها
هذا القدر من العمال في الأرض تمت عمارتها وكمل خراجها . وآخر
ما كان بها مائة ألف وعشرون ألف مزارع . في الصعيد
سبعون ألفا ، وفي أسفل الأرض خمسون ألفا . ١٠ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
 وقيل إن أحمد بن المدبر المذكور اعتبر ما يصلح
 للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي
 مستبحر وتلف من قلة الزراعة ١٠ هـ

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة
 ٢٤ مليون فدان ، وقيمة الخراج ٤٨٠ / ٠٠٠ ج م ، ويكون
 متوسط الخراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ
 ٢٤ / ٠٠٠ / ٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قبول
 بالعدد الذى ذكر فى عهد الخلافة السابقة . ولكن أنى
 لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالارقام

وعلى ذلك لا يوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

مكتمة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

اشتهر عهد هذا الامير بالرفاهية واليسار للذين حلا
 بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته
 الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب بدائع

الزهور لابن لياس ج ١ ص ٢٦٦ :

جى خراج مصر فى أبام الامير أحمد بن طولون
مع وجود الرخاء أربعة آلاف الف دينار وثلاثمائة الف
دينار (٥٨٠/٠٠٠ / ٢ ج م) . ١٠ هـ

مكومة الاغشيد محمد بن طنج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الامير هو أول أمراء الاسرة الاخشيدية

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغ خراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمد بن
طنج الاخشيد الف دينار (٢٠٠/٠٠٠ / ١ ج م) . ١٠ هـ
وقال أيضا فى هذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمل الرواتب بمصر . وكان كاتبه
ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيه المرتب عن الارتفاع مائى
الف دينار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط من
الجرایات والارزاق فليس هؤلاء أولى من الواجب . فقال
غداً تجيئني وندبر هذا . فلما أتاه من الغد قال له الاخشيد :
قد فكرت فيما قلت ، فاذا أصحاب الرواتب الضعفاء وفيهم
المستورون وأبناء النعم . ولست آخذ هذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسبيحا . وما زال به
اللاخشيد حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فعوتب على ما صنعه
فقال : يا قوم اسمعوا إيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد
ابن المارداني فقال له : ما بيني وبين السلطان معاملة ، ولا
للاخشيد على طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار
للاخشيد ، والـف دينار لك . فجاءني وقال : لك قبل ابن المارداني
مطالبة ؟ فقلت : لا . فقال : هذه الف دينار قد جاءتك على
وجه الماء . فأعطاني الفاء ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى الى
محمد بن علي المارداني في وقت عشرين الف دينار على يده
فاستقلتها . فلما اجتمعنا عاتبتني ، فقال لي : أرسلت اليك مائة الف
دينار ، ولابن كلا كاتبك عشرين الف دينار . فأخذ المائة
وأعطاني العشرين الفاء . فذكرت قول محمد بن علي
له فقال : ما أبرد هذا حفظت لك المائة الف لوقت حاجتك
تربدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تتلفها . اهـ

معرفة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد
أورد المؤرخون ما جاء من الخراج في ظرف عدة سنين :
واليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب نشق
الازهار لابن اباس. ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القائد من الغرب في أيام الخليفة
المعز الفاطمي جى خراج مصر في أيام الفاطميين ألف ألف
ومائتي ألف دينار (٧٢٠/٠٠٠ ج . م) وذلك في سنة ثمان
وخمسين وثلاثمائة . اهـ

وأورد المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها
قيمة أخرى هي ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م)

ونحن نرى أنه أخطأ بلا شك في هذا المبلغ إذ
أن غيره من المؤلفين ذكره بصفة متصل عن السنين
التي تلي هذه السنة . وهذا بالطبع أقرب إلى الصواب
لان الفاتح عادة يجي في أول سنة أقل مما يجييه في
السنين التالية

وقال ابن حوقل في كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧
وما بعدها) :

وما لاشك فيه أنها جييت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ
(٩٧٠ م) على يد أبى الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين
المعز لدين الله ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتي ألف دينار
(١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م) . وذلك أنهم كانوا فيما سلف من
الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنائير ونصف (٢١٠ قروش) .

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير . فقبض منهم في هذه السنة المذكورة عن الفدان سبعة دنانير (٤٢٠ قرشا) ولذلك انعقد هذا المال بهذا الوفور . اهـ

وعلى هذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً هو ٤٥٨/١٤٣ فداناً . وبتحويلها الى أفدنة مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٦٤٦/٧٤٥ فداناً . ويكون خراج الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ ٢٩٧ من القروش

ويظهر أن ذلك لايسوغ في العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحدة الخراج مرتفعة للغاية . ومع ذلك فهذا المؤلف رزق مدقق وكان من الذين عاشوا في ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :

ثم جباه (أى الخراج) جوهر القائد خادم المعز العبيدى ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتى الف دينار (١٠٠٠ / ٩٢٠ / ١ ج : م) في سنة ستين وثلاثمائة (٩٧١ م) . اهـ
ويتضح من ذلك أن خراج السنة الماضية ظل باقيا على ما هو عليه . واليك ملخص

-- ٢٢٤ --

مبالغ الخراج في عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنيهات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج القدان بالقروش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
» ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧ ^١ / _٢
» ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

مهرقة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمنى في تاريخه (الكنايس) ص ١٠ وما بعدها، بيانا بخراج هذا العهد ذا فائدة عظيمة، أوضح فيه النواحى والكفور بكل كورة، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر في هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج ٠ م) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وثمر دمياط وتيس وقفط ونقادة وبركة الحبش بظاهر مصر

— ٢٢٥ —

ومقداره ٦٠/٠٠٠ دينار (٣٦/٠٠٠ ج.م.) ثم ذكر
في ختام بيانه أن ذلك الخراج استخرج في عهد
الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضي . وها
هي عدة النواحي والكفور نقلا عن ذلك البيان :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقية	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحية	٤٨	٤١	٨٩
الدقهلية	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانية	٦		٦
جزيرة قوسنيا	٦٨	٦	٧٤
الغربية	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمنودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتين	٦٩	٣٢	١٠١
فوة والمزاحمتين	١٠	٣	١٣
النسراوية	٦		٦
نقل بعده	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

— ٢٢٦ —

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
ماقبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والجديدة وادكو	٣		٣
جزيرة بني نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الجزيرة	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
الفيومية	٥٥	١١	٦٦
البنساولية	٨٤	٢١	١٠٥
الاشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسيوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

— ٢٢٧ —

جملة النواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحي	عدد القرى	مجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
» القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية نقلا عن البيان المذكور:
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقهلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمنودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

— ٢٢٨ —

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمزاحمتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النستراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدو الجديدة وادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
حوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزة	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
القيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
الهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الاشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الاسيوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمينى فى يسانه خراج كورة
الاسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها فى الجدول
السابق هو الباقي بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى
من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنها مختلفان
وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهى
٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية
و ٥٦ كفرا مجموعها ١٢٤ ، على الجملة التى فى الجدول السابق

حكومة صلاح الدين الأيوبي

سنة ٥٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م)

قال ابن مائى فى كتابه (قوانين الدواوين
ص ٢٩) إنه فى هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان
الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قمحا هو ثلاثة
أرادب . وبضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الارذب
ينتج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود .
وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
يصير خراج هذا الفدان الأخير $\frac{1}{8}$ من الارادب
عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان
مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن
سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م)

وخراج الستة المحاصيل الأولى منها ذكر
قيمه بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة
بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذاك الوقت تقديرا
مرجحا . وهذا هو البيان ، والخراج المدون
به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة أو
٥٩٢٩ مترا مربعا :-

— ٢٣١ —

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	...	٨٧	٢ $\frac{1}{2}$
شعير	...	٨٧	٢ $\frac{1}{2}$
فول	...	٨٧	٢ $\frac{1}{2}$
حمص	...	٧٥	٢ $\frac{1}{2}$
جلبان	...	٨٧	٢ $\frac{1}{2}$
عدس	...	١٠٠	٢ $\frac{1}{2}$
كتان	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	١	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	١ $\frac{1}{4}$	٧٥	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى	١	٦٠	...

— ٢٣٢ —

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
» » ثاني »	$2\frac{1}{5}$	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لوييا	٣	١٨٠	...
سمسم	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلقاس	٤	٢٤٠	...
باذنجان	٣	١٨٠	...
نيل (نيلة)	٣	١٨٠	...
فجل ولفت	١	٦٠	...
خس	٢	١٢٠	...
كرنب	٢	١٢٠	...
بصل	٢	١٢٠	...
أشجار مختلفة			
كروم	٥	٣٠٠	...
قصب فارسي	٣	١٨٠	...
أشجار	٧	٤٢٠	...

— ٢٢٣ —

وبتحويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان مساحته $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ م٢ مربع يصير الخراج كالاتى :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا قرش	خراجه عينا إردب
قمح	٦١	١٢٤
شعير	٦١	١٢٤
فول	٦١	١٢٤
حمص	٥٢	١٢٤
جلبان	٦١	١٢٤
عدس	٧٠	١٢٤
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا قرش	خراجه عينا إردب
قصب شامى	٤٢	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراج عينا
	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة (رأس)	٢١٢	...
» » ثانی » (خلفة)	٩٣	...
بطيخ	١٢٧	...
لوييا	١٢٧	...
سمسم	٤٢	...
قطن	٤٢	...
قلقاس	١٦٩	...
باذنجان	١٢٧	...
نیل (نیلة)	١٢٧	...
فجل ولقت	٤٢	...
خس	٨٥	...
كرنب	٨٥	...
بصل	٨٥	...

أشجار مختلفة

كروم	٢١٢	...
قصب فارسي	١٢٧	...
أشجار	٢٩٦	...

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضى الفاضل فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة (١١٨٩ م) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسماها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستمئة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٨١١ / ٧٩١ / ٢ ج . م .) . هـ

وليك بيان المدبريات وخارجها الذى ذكره :

الوجه البحرى

الخارج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١ / ١٩٠ / ٩٢٣	٧١٤ / ٥٥٤	الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش
١١٥ / ٥٧٦	٦٩ / ٣٤٦	
٩٢ / ٤٠٣	٥٥ / ٤٤٢	البحيرة
١ / ٣٩٨ / ٩٠٢	٨٣٩ / ٣٤٢	خوف رمسيس
		نقل بعده

— ٢٣٦ —

الخارج		الكورة أو المديرية
بالجنيه المصرى	بالدينار	
٨٣٩/٣٤٢	١/٣٩٨/٩٠٢	ماقبله
٦/٠٧٥	١٠/١٢٥	فوة والمزاحتين ...
٩/١٨٣	١٥/٣٠٥	النسراوية
٦٧/٥٨٨	١١٢/٦٤٦	جزيرة بنى نصر ...
٧٨/٣٥٣	١٣٠/٥٩٢	جزيرة قوسنيا
٤٠٤/٧٦٣	٦٧٤/٦٠٥	الغربية
١٤٧/٢٨٧	٢٤٥/٤٧٩	السمنودية
٢٧/٧٦٤	٤٦/٢٧٤	الدينجوبة
٨٩/٠٠٨	١٤٨/٣٤٧	المنوفية
١/٦٦٩/٣٦٣	٢/٧٨٢/٢٧٥	المجموع

الوجه القبلى

الخارج		الكورة أو المديرية
بالجنيه المصرى	بالدينار	
٩١/٩٢٢	١٥٣/٢٠٤	الجيزة
٣٥/٨٣٧	٥٩/٧٢٨	الاطفيحية ...
٣٦/٢٨٠	٦٠/٤٦٦	البوصيرية
١٦٤/٠٣٩	٢٧٣/٣٩٨	نقل بعده

— ٢٣٧ —

الخارج		الكورة أو المدبرة
بالجنيه المصرى	بالدينار	
١٦٤/٠٣٩	٢٧٣/٣٩٨	ماقبله
٩١/٥٨٠	١٥٢/٦٣٤	الفيومية
٢١١/٥٨١	٣٥٢/٦٣٤	البهنسية
١٥/٠٠٠	٢٥/٠٠٠	الواحاح
٨٨/٦٣٩	١٤٧/٧٣٢	الاشمونين
٤٣ ٥٠٢	٧٢/٥٠٤	السيوطية عدا منفاوط ومنقباط
٦٥/٢٨٧	١٠٨/٨١٢	الاخميمية
٢١٧/٥٠٠	٣٦٢/٥٠٠	القوصية
٨٩٧/١٢٨	١/٤٩٥/٢١٤	المجموع

جملة خراج الوجهين البحرى والقبلى

الخارج		الجملة
بالجنيه المصرى	بالدينار	
١/٦٦٩/٣٦٣	٢/٧٨٢/٢٧٥	الوجه البحرى
٨٩٧/١٢٨	١/٤٩٥/٢١٤	» القبلى
٢/٥٦٦/٤٩١	٤/٢٧٧/٤٨٩	الجملة

وبرى من هذا البيان أن جملة المبالغ التى ذكرت أمام كل كورة وهى ٤/٢٧٧/٤٨٩ دينارا (٢/٥٦٦/٤٩١ ج ٠ م) ،

تنقص عن القيمة الاجمالية التي ذكرها بمقدار
٣٧٥/٥٣٠ ديناراً (٢٢٥/٣١٨ ج . م)

حكومة المنصور مسام الدين لاجين
سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة
المماليك البحرية ، وفي عهده مسحت أرض مصر المرة
الرابعة في حكم العرب

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاجين راك البلاد .
وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ،
فيختص السلطان منها بأربعة قرايط ، ويختص الأجناد
بعشرة قرايط ، ويختص الأمراء بعشرة قرايط . وكان
الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا
يصل الى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع
في دواوين الأمراء ، ويحتجى بها قطاع الطريق ، وتثور بها
الفتن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق
والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء
ومستخدمهم ، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها .
فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول ما بدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اهـ

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستمائة (١٢٩٨ م)
وفىها رآك السلطان البلاد المصرية وهو الروك الحسامى .
وكان ابتداء ذلك فى سادس جمادى الأولى من السنة
المذكورة . وكان المتكلم فى ذلك شخصا من المباشرين
يقال له التاج الطويل . فشرع فى كتب قوائم بمساحة
البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ
على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قيراط للسلطان .
ومنها عشرة قيراط للأمراء والاطلاقات ، ومنها عشرة
قيراط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا
الأمراء بعشرة قيراط مع الأجناد ، وزاد الذين قد
تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقي للسلطان ثلاثة عشر
قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم
فى ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقامح الأمراء
والجند أنحس مقابحة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك .
فنفرت قلوبهم عن السلطان لاجين ، وتمنى كل أحد
زواله ، وكثر الدعاء عليه من الناس . وكان مملوكه
منكوتمر من سيآت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنحسهم .
فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجنود وهم
غير راضين بذلك . اهـ

ولم يذكر المقرئ ولا ابن اياس شيئاً آخر عن
تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب
(التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك
الذى بعده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون
امكننا استنتاج هذه التفصيلات

فقد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآنف الذكر
خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها
تغيير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى
نقلناه عن ابن اياس سابقاً والنص الآتى له بعد يعرف
بالبداهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

فقد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩)
عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون
البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ،
فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص
فى مواضع . اهـ

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان
هو خراج الروك الحسامى . وسيوضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى يزد على خراج الروك الحسامى بوجه عام
وقد تبعنا فى وضع تفصيلات الروك الحسامى الطريقة التى
وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحي والفداين فقد
أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغيير فيه
خصوصاً أن المدة ما بين الاثنى عشر سنة (١٧ سنة)
لا يتوقع فيها حدوث تغيير كبير . واليك بيان
هذه التفصيلات :

عدد النواحي بكل كورة فى

الوجه البحرى

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
٢٦	ضواحي مصر
٦١	القليوبية
٣٩٦	الشرقية
٢١٤	الدقهلية والمرتاحية ..
١٤	دمياط
٤٧٧	الغربية
١٣٣	المنوفية
١٣٢١	نقل بعده

— ٢٤٢ —

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	١٣٢١
أيبار وجزيرة بني نصر...	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحمتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزية	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
الهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

— ٢٤٣ —

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الاشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الاسيوطية	٣٣
الانخميمة	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة عدد النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
» القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

— ٢٤٤ —

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خراجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢	ضواحي مصر
٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤	القليوبية.....
١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦	الشرقية.....
٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠	الدقهلية والمرتاحية
٢٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩	دمياط.....
٢/١٨٢/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠	الغربية.....
٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣	المنوفية.....
١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥	أبيار وجزيرة بنى نصر
٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧	البحيرة.....
٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥	فوة والمزاحمتين
٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨	النسراوية.....
٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥	الاسكندرية.....
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	المجموع

— ٢٤٥ —

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

خراجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠	الجزية
١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١	الاطفاحية
٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣	الفيومية
١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠	الهنساوية
٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨	الاشمونين
٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥	المنفلوطية
٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩	الاسيوطية
١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١	الانخميمة
٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩	القوصية
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	المجموع

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الخارج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	الوجه البحرى
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	» القبلى
١٠/٨١٦/٥٨٤	٦/٤٨٩/٩٥٠	الجملة

— ٢٤٦ —

عدد الافدنة بكل كورة في
الوجه البحرى

عدد افدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٢٠٥٩٢٩ م فدان مساحته ٢٠٢٤٢٠ م		
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر.....
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية.....
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية.....
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط.....
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية.....
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية.....
١٤١/٤٨٣	١١٠/٢٢٤	أبيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة.....
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	فوة والمزاحمتين
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النسراوية.....
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية..
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

— ٢٤٧ —

عدد الافدنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحته م.م ٤٢٠٠	فدان مساحته م.م ٥٩٢٩	
٢٣٣/١١٧	١٦٥/١٣٦	الجزيرة.....
١٧٦/٧٦٣	١٢٥/٢١٦	الاطفيحية.....
٢١٩/٣٠٥	١٥٥/٣٥٢	الفيومية.....
٥٠٤/١٤٣	٣٥٧/١٢٦	الهنساوية.....
٢٩٥/٢٣٥	٢٠٩/١٣٩	الاشمونين.....
٣٢/١٧٣	٢٢/٧٩١	المنفلوطية.....
١٨٩/٧٥٩	١٣٤/٤٢٢	الاسيوطية.....
١٧٠/٢٧٥	١٢٠/٦٢٠	الانخميمة.....
٤٨٧/١٥٦	٣٤٥/٠٩٣	القوصية.....
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	المجموع

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الافدنة		الجهة
فدان مساحته م.م ٤٢٠٠	فدان مساحته م.م ٥٩٢٩	
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	الوجه البحرى....
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	» القبلى.....
٥/١٣٣/٧٢٣	٣/٦٣٦/٦٤٠	الجملة

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	
٣٢٤	٤٥٨	ضواحي مصر
١٦٠	٢٣٤	القليوبية
١١٢	١٦٠	الشرقية
$١٦٠\frac{1}{2}$	٢٢٧	الدقهلية والمرتاحية
١٢٥	$١٧٦\frac{1}{2}$	دمياط
$١٦٦\frac{1}{2}$	٢٣٥	الغربية
١٦٤	٢٣٢	المنوفية
٥٠	٧٠	أبيار وجزيرة بنى نصر
$١٠١\frac{1}{2}$	١٤٣	البحيرة
٢١٢	٢٩٩	فوة والمزاحمتين ...
٢٣٧	٣٣٣	النسراوية
$١٠٦\frac{1}{2}$	$١٥٠\frac{1}{2}$	الاسكندرية
١٣٧	١٩٣	متوسط خراج الفدان

- ٢٤٩ -

خراج الفدان بكل كورة في الوجه القبلى

خراج الفدان	الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
٢٨٥	٢٠٢
٦٧ $\frac{1}{4}$	٤٨
٢٠٦	١٤٦
١٩٨	١٤٠
١٨٢ $\frac{1}{4}$	١٢٩ $\frac{1}{4}$
١٧٠	١٢٠
١٧١	١٢١
٩٣ $\frac{1}{4}$	٦٦ $\frac{1}{4}$
٧٨	٥٥
متوسط خراج الفدان ١٦٠	١١٣

المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج الفدان	الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
١٩٣	١٣٧
١٦٠	١١٣
١٧٦ $\frac{1}{4}$	١٢٥

حكومة الناصر محمد بن قنبر

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هذا السلطان حكم مصر ثلاث مرات في
مدد ثلاث مختلفة واذا احتسبنا حكومته في كل مرة كان في المرة
الثالثة الرابع عشر من سلاطين دولة المماليك البحرية

وفي عهد حكومته الثالثة أمر في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م)
بمسح أراضي الديار المصرية فكانت هذه هي المرة الخامسة
والأخيرة التي تم فيها مسح أراضيها والتي أخبرنا بها
مؤرخو العرب

وهذه المساحة التي تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان
نسبة إلى اسم هذا المؤلف ، وأحيانا باسم روك الأشرف
شعبان نسبة إلى هذا السلطان الذي كان متوليا على
مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العام الذي نوه عنه
ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها
الأقاليم في العام المذكور ، هذه المساحة لم تكن في الحقيقة إلا
روك السلطان الناصر . وهذا الروك هو الذي قال عنه
المقريزي أنه كان من عمل هذا السلطان في سنة
٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وأنه بقي معمولاً به إلى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م).
وعلى هذا تكون مندمجة في غضون مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقرئى فى خططه ج ١ ص ٨٨ :

لما كانت الايام الناصرية راك الناصر محمد البلاد .
قال جامع السيرة الناصرية - وفى سنة خمس عشرة وسبعمائة
(١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون
أن يروك الديار المصرية وأن يطل منها مكوسا كثيرة
ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضى مصر . وكان
سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخباز الممالك والحاشية
الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين بيرس الجاشنكير
والأمير سلار وسائر الممالك البرجية ، فاذا هى ماين ألف
دينار الى ثمانمائة دينار . وخشى من قطع أخباز
المذكورين فولد له رأى مع القاضى نحر الدين محمد
ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقطاعات
ما يختار ، ويكتب بها مثالات سلطانية . فتقدم الفخر ناظر
الجيش لدواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر النواحي ومساحتها
وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب
مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية
الغريية ومعه أعزل الحاجب ، ومن الكتاب المكين بن
فرويته . وأن يخرج الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى
الى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش المحمدى ، ومن
الكتاب أمين الدولة ابن قرموط . وأن يخرج الأمير
بلبان الصرخدى والقليجى وابن طرنطاي وبيرس الجمدار

إلى ناحيتي المنوفية والبحيرة . وأن يخرج البليلى والمرتينى إلى الوجه القبلى . وندب معهم كتابا ومستوفين وقياسين فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول عمله طلب مشايخ كل بلد ودلائها وعدولها وقضاها وسجلاتها التى بأيدى مقطعيها ، ولخص عن متحصلها من عين وغلة وأصناف ، ومقدار ماتحتوى عليه من الفدن ومزروعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتدأ بقياس تلك الناحية ، وضبط بالعدول والقياسين وقاضى العمل ما يظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية وغنداقيها ، وفضل ما فيها من الخاص السلطانى وبلاد الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله . ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر فى الأوراق المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الأسعد ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلى وسائر مستوفى الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص السلطانى التى عينها لهم وعلى اقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبدة كل بلد ما كان على فلاحها من ضيافة
لمقطعيها . وأضاف إلى العبدة ما في الأقطاع من الجوالى .
وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد
منها بما كان يصرف فى كلف حمل الغلال من
النواحي الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه
وقد ألغى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب
الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التى
كانت رازحة تحتها . وإليك ما قاله المقرئ أيضا
بالصفحة ٨٨ فى هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل
الغلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات
الأمراء والأجناد . ويتحصل منه فى السنة أربعة آلاف
الف وسبعمائة ألف درهم . وعليه أربعمئة مقطع ، لكل
منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من
الأمراء من أربعين ألفا الى عشرة آلاف . وكانت جهة
عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة
لاتحصى ، ويحمل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب
عظيم من المغارم والظلم . فان مظلما كانت تتعدد
مابين نواتية تسرق ، وكالين تبخس ، وشادين وكتاب
يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الارذب درهمين
للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ما ينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بخص الكيالة في ساحل بولاق ، يجلس فيه شاد وستون متعما ماين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرون . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة في سائر النواحي . بل تحمل الغلات حتى تباع في خص الكيالة ببولاق

ومما أبطل أيضا نصف السمسة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فانه يعطى أجرة الدلال على ما تقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمن . فلما ولي ناصر الدين الشينى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمن . فصار الدلال يعمل معدله ، ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا حتى أبطل ذلك السلطان

ومما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاية والمقدمين ، فيجيبها المذكورون من عرفاء الأسواق وبيوت الفوايح . ولهذه الجهة ضامن ، ونحت يده عدة صبيان ، وعليها جند مستقطعون وأمراء وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

ومما أبطل مقرر الحوائص والبغال من المدينة وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى .

فكان على كل من الولاية المقدمين مقرر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، ويفضل منها ما يحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحل بهم من عسف الرقاصين ما يهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضمان ، ويتزايدون في مبلغ ضمانها لكثرة ما يتحصل منها . فانه كان لو تخصص رجل مع امرأته أو ابنه رفعه الوالى إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقيم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على سجين القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفراريج . ولها ضمان عدة في سائر نواحي أرض مصر يطرحون على الناس الفراريج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأراذل من العسف والظلم شيئا كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجا فما فوقه إلا من الضامن . ومن عشر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بميت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجبيه
ولاية النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى
يغرم عليه صاحبه درهمين . ويقاسى الناس فيه
أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأقباب والمعاصر . وهو
ما يجي من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال
المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأفراح . ويجي من سائر
النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة
أصل البتة ، وإنما يجي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر
غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهي عبارة عما يؤخذ من
كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت
هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب
البحر للسفر حتى من السوالم والمكدين

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من
الفواحش والمنكرات ، فيجبيه مهتار الطشتخاناه السلطانية.
من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهي جهة مفردة وحقوق
السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو
عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من
كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجراريف وهو مايجب من سائر النواحي
فيحمل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاية
لهم في تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين
من الجند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ
عن كسح الأفنية وحمل ما يخرج منها من الوسخ إلى
الكيان . فكان إذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو
مسقط أو ثربة أو منزل من منازل سائر الناس لا يمكنه
ولو بلغ من العظمة ماعسى أن يبلغ التعرض لذلك حتى
يأتيه ضامن الجهة ويقاوله على كسح ذلك بما يرد .
وكان من عادة الضامن الاشتطاط في السوم وطلب اضعاف
القيمة . فان لم يرض رب المنزل بما طلب الضامن
ولما تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ،
ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحمكه ويشدد بأسه إلى أن
يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فئائه ورفع
ماهلك من الأقدار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحي . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجهين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كتّاب وشادّ ونحو ذلك . فأبطل السلطان المباشرين ، وتقدم بمنعهم من مباشرة النواحي إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاء لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه . اهـ

وقال فى ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنة ست وثمانمائة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم ما لم يخطر ببال أحد . وسيمر بك جمل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اهـ

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٥٧١٥ هـ (١٣١٥ م) انه فى هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى

وهذا الروك كان محكما في بابه ولم يكن فقط أكثر استيفاء من المساحات التي سبقتة في العهد العربي بل كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية . غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج بعض النواحي ومساحتها . ومع ذلك فهذا النقص لم يكن لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحي ومساحتها قد ذكرا فيه كما يتضح ذلك في البيان الآتي :

النواحي التي ذكر خراجها ومساحتها	١٨٢٨
» » ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها	٢٣١
» » ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها	١٩٧
» » لم يذكر خراجها ولا مساحتها	٦٣
الجملة	٢٣١٩

وقد استطعنا أن نسد هذا الفراغ بأخذنا متوسط المساحة للنواحي التي ذكرت مساحتها في كل مديرية على حدة ، وضربنا هذا المتوسط في عدد النواحي التي لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحي الأولى تكون أغلبية النواحي كلها — ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية — فلا ريب

عندنا أن النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذه العملية
لا تبعد عن الحقيقة كثيرا

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر
ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا
المنفلوطية . فاتبعنا في استخراج خراجها الطريقة التي
اتبناها في تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها .
وهذا السهو الذي وقع في كورة المنفلوطية لم يكن له
تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع
نواح من النواحي الخمس التي تتكون منها هذه الكورة
وخارجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحي مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
نقل بعده	٧١١

— ٢٦١ —

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
أيبار وجزيرة بني نصر	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزية	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
الهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

— ٢٦٢ —

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الأشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الأسوطية	٣٣
الاخميمية	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

— ٢٦٣ —

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خراجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٠٧٥	٩١/٨٤٥	ضواحي مصر
٤١٩/٨٥٠	٢٥١/٩١٠	القليوبية
١/٤١١/٨٧٥	٨٤٧/١٢٥	الشرقية
٥٩٦/٠٧١	٣٥٧/٦٤٣	الدقهلية والمرتاحية
١١/١٠٠	٦/٦٦٠	دمياط
١/٨٤٤/٠٨٠	١/١٠٦/٤٤٨	الغربية
٥٧٤/٦٢٩	٣٤٤/٧٧٧	المنوفية
١٠٠/٢٣٢	٦٠/١٣٩	أبيار وجزيرة بنى نصر
٧٤١/٢٩٤	٤٤٤/٧٧٦	البحيرة
٥٦/٨٤٦	٣٤/١٠٨	فوة والمزاحمتين
٤٣/٥٠٠	٢٦/١٠٠	النسراوية
١١/٠٠٠	٥/٦٠٠	الاسكندرية
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	المجموع

— ٢٦٤ —

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه القبلى

خارجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦٢/٠٠٠	٣٧/٢٠٠	الجبزية.....
١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨	الاطفيحية....
١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠	الفيومية.....
١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥	الهنساوية.....
٧٦٢/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤	الاشمونين.....
٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠	المنفلوطية.....
٣٢٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢	الاسيوطية....
٢٤٣/٩٢٥	١٤٦/٣٥٥	الاخميمية.....
٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨	القوصية.....
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	المجموع

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

خارجها		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	الوجه البحرى...
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	القبلى....
٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣	الجملة

عدد الأفدنة بكل كورة في
الوجه البحرى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحته م.م ٥٩٢٩	فدان مساحته م.م ٢٠٤٢٠٠	
٢٠/٥٩٨	٢٩/٠٧٧	ضواحي مصر
١١٣/٣٢١	١٥٩/٩٧٢	القليوبية
٥١٣/٩٧٠	٧٢٥/٥٥٥	الشرقية
١٧٠/٥٨٨	٢٤٠/٨١٤	الدقهلية والمرتاحية
٩/١٩١	١٢/٩٧٤	دمياط
٥٥٧/١٧٦	٧٨٦/٥١٧	الغربية
١٤٦/٠٥٦	٢٠٦/١٨٢	المنوفية
١٠٠/٢٢٤	١٤١/٤٨٣	أبيار وجزيرة بنى نصر
٣١٨/١٩٦	٤٤٩/١٨٧	البحيرة
١٢/٩٢٧	١٨/٢٤٨	فوة والمزاحمتين ...
٧/٣٢٦	١٠/٣٤٢	النستراوية
٣٢/١٧٢	٤٥/٤١٦	الاسكندرية
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	المجموع

— ٢٦٦ —

عدد الأفدنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧	الجيزية.....
١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣	الاطفيحية.....
١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥	الفيومية.....
٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣	البنسايوية.....
٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥	الأشمونين.....
٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣	المنفلوطية.....
١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩	الاسيوطية.....
١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥	الانخميمة.....
٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦	القوصية.....
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدنتها		الجهة
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	الوجه البحرى ...
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	» القبلى
٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣	الجملة

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	
٣٣٦	٤٤٦	ضواحي مصر
١٥٧ $\frac{1}{4}$	٢٢٢	القليوبية
١١٦ $\frac{1}{4}$	١٦٥	الشرقية
١٤٨ $\frac{1}{4}$	٢٩٥	الدقهلية والمرتاحية
٥١	٧٢ $\frac{1}{4}$	دمياط
١٤٠ $\frac{1}{4}$	١٩٨ $\frac{1}{4}$	الغربية
١١٧	٢٣٦	المنوفية
٤٢ $\frac{1}{4}$	٦٠	أبيار وجزيرة بنى نصر
٩٩	١٣٩ $\frac{1}{4}$	البحيرة
١٨٧	٢٦٤	فوة والمزاحتين ...
٢٥٣ $\frac{1}{4}$	٣٣٦	النسراوية
١٤ $\frac{1}{4}$	٢٠ $\frac{1}{4}$	الاسكندرية
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج الفدان

— ٢٦٨ —

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه القبلى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	
١٦٠	٢٢٥	الجزيرة
٤٩	٦٩	الاطفيحية
٤٥	٦٣	الفيومية
١٥٥	٢١٩	البنسايوة
١٥٥	٢١٨ $\frac{1}{3}$	الاشمونين
٨٨	١٢٥	المنفلوطية
١٠٢	١٤٤ $\frac{1}{3}$	الاسيوطية
٨٦	١٢١	الاخيمية
٥١	٧٢	القوصية
٨٩	١٢٥ $\frac{1}{3}$	متوسط خراج الفدان

المتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	
١٢٦ $\frac{1}{3}$	١٢٨ $\frac{1}{3}$	الوجه البحرى
٨٩	١٢٥ $\frac{1}{3}$	الوجه القبلى
١٠٧ $\frac{3}{4}$	١٥٢	المتوسط العام لخراج الفدان

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لا يوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلغين أحدهما
خاص بأوائل حكمهم والثاني بآخره
فالاول ذكره ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور
ج ٣ ص ٢٦٦) حيث قال :

وقد بلغني ممن أثق به أنه كان متحصل خراج
مصر في دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار
وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج.م) ومن المغل سنائة
ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قح وثلاثمائة ألف
إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفي سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م)
والفتح العثماني كان سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) فيكون
الخراج الذي ذكره هو عن السبع السنوات الاولى من هذا
العصر . فاذا قدرنا ثمن الارذب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب
التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ،
وبإضافة هذا الى المبلغ الاول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التى فرض عليها هذا الخراج
 وأما الثانى فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية فى
 كتاب (وصف مصر) واليك ما قاله لانكريت Lancrct فى
 مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :
 قد تم ترتيب الاموال الاميرية فى عهد السلطان
 سليم على أن الأقرب الى الصواب أن ذلك كان فى عهد
 من خلفه كما يعلم بما أبديته فيها سلف . ويظهر
 أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن
 يفرضوا خراجا على الاراضى برسم السلاطين بالآستانة .
 فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال الى الاسترشاد
 بمعلومات الاوجاقلى الجاوشية ، وتقرر الخراج فعلا بناء
 على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون
 التفت الى عدد الأفدنة . وبعد ذلك اقسّم الملتزمون فيها
 بينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذى
 تم فى أول عهد الفتح هو الذى ما زال معمولاً به الى الآن .
 وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الخمسين ميديا
 من المال الحر كان عليها من الاموال الاميرية ميديان تارة أو
 اكثر الى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سلجان
 على الوجه القبلى أموالا أميرية تؤخذ عينا من المحاصيل لتزويد
 فرقة عساكر الاوجاقلى التى كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال فى الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة فى الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة نقداً والخراج الذى يجبى عينا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى سنوياً مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لهما فى كل قرية ومعرفة مايجب أن يدفعه كل مزارع للالتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اهـ

ثم قال فى الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فأرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للانفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائماً أول مايتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للبصروفات الخارجية . اهـ

وقال استيف فى مذكرته عن المالية المصرية بكتاب

(وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتنقيب . وبما أن المالك كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يعتاض عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل ممول يانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلموا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تفده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرتجها . فأمر بعمل روك عام للقطر في المديریات والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن يجب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تنم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديریات تقريرا بملكات وقرى ما زالت مسطحاتها مجهزة للحكومة الى الآن . اهـ

وقال في الصفحة ٣٣٨ :

يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذي لولاه لما كانت تربتها خصبة ولأتلفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان في هذا البلد الذي لا يسقيه الغمام أبدا هي المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة في تحصيل الخراج هي أن الفلاحين لا يلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضى .

ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضي لاتعفى من الضريبة ابدا حتى في السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالي لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض في الاموال الاميرية ، وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا في مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة في العام التالى الى جبايته مع تحصيل المتأخر في السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض في الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح في أغلب الأحيان هما اللذان يقدران المبالغ التي يضعونها عن كاهله . اهـ

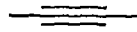
وقال استيف بصدد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة في عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ٨٩٣/٤١٢/٧ مديها (١٥/٠٠٠ ج . م) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج إلى ٢٧/٢٩٦/١٩٢ فرنكا (١/٠٥٢/٩٥١ ج . م) عينا ونقدا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التي ذكرها ابن اياس وهي ٩٩٠/٠٠٠ ج . م نجد

فى مبلغ استيف زيادة قدرها ٩٥١/٦٢ ج . م وهذا بما يؤيد دقة المعلومات التى رواها استيف . والفرق بين ال ١٥/٠٠٠ ج . م وال ٩٥١/٦٢ ج . م يرجح أنه حدث من تقدير ثمن الجبوب أو سعر الميذى الذى لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت فى أغلب المديرآت غير عادلة والسبب اما فساد عملية التوزيع أو طروء تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لانك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد فى التوزيع لم يكن سوى أمر طبيعى

أما المساحة التى أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند نقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل فان مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التى وجدوها هى نفس المساحة التى كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنسيون مساحة الأرض المزروعة
٣/٢١٧/٦٧١ فداناً مسطح كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً
أى ٤/٥٤٢/٢٧٩ فداناً مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر
مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج
قدره ١/٠٥٢/٩٥١ ج . م على متوسط قدره ٣٣ قرشا
للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً و ٢٣ قرشا للفدان
الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع



الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) الى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان
القطر في أحط درك من الوجنتين الزراعية
والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان
ببعضهما بحكم الطبيعة ارتباطاً لا انفكاك له لاسيما في بلد
كصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيراً من
المشروعات النافعة بحثاً وتمحيصاً ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الأعمال العظيمة التي تمت
بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع
منها لقصر المدة التي أقامتها بمصر ولانشغالها بصد الغارات
التي كانت تلاحقها من الخارج حتى أن الانسان لا يخطئ
محجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التي
وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر
على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال
المجيدة ذات النتائج الباهرة التي تركوها مبراثا للخلف ،
وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب « وصف مصر »
وغير ذلك من المآثر التي لا يحصىها كراياها ومر
الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرهم وبعده لدرجة
يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة
أنهم استشفوا بشاقب فكرهم من وراء حجب الغيب
حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الألاي
جاكوتان (Jacotin) في بيانته الذي وضعه عن مساحة
القطر المصرى في كتاب (وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١) فقال :
إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة
لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من
الجنوب الى الشمال بين خطي العرض ٢٥° ١' و ٢٤° ٨' و ٣٠° .

وفي وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب في البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا من أى مائتين وستة وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتغير قليل القاهرة اتجاه الجبال التى تحد هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطئ الأيمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على الشاطئ الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى في الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا بينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة بين مصيبيهما في البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا ترع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجهتين وهو يختلف قليلا عن الأول في الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الأطراف القصوى التي يمكن أن يصل إليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع اليلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب ييلوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطي
الطول ٣٠° ١٤' ٢٧° و ٣٠° ١٦' ٣٠° والمسافة التي بينهما على خط
مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $٦٥\frac{٤٧}{١٠٠}$ من
الفراسخ . ويبلغ طول شاطئ البحر الذي يفصلها ٣٧٨٩ من
الكيلو مترات أو $٨٥\frac{١}{٤}$ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هي اتساع
شاطئ مصر . فهذا الشاطئ يمتد من الشرق الى الغرب
أكثر من ذلك كثيرا . ومصر في خرط فطاحل
علماء تقويم البلدان وبالأخص في خرط انثيل (Anville)
واقعة بين خطي الطول ٣٠° ٢٦' و ٣٢° ٢٠' ومتوسط
عرضها ١١° فراسخ وموقعها بين درجتى العرض ٢٥° ١' و ٢٤°
و ٣١° ٣٧' يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير
مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة
أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز
في هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة
التي يمكن ردها بماء النيل وتلك التي لا يمكن أن يصل
إليها فيضانه وهي عبارة عن صحراوات رملية قاحلة
قضت عليها الطبيعة أن تظل أبدا الدهر عقيمة .
فالذى حسبناه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح
الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر
مسطحه على أكبر تقدير بجزء من اثني عشر جزءا

من مجموع أراضي مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتي :

١ — الأراضي التي تشغلها المدائن والقرى والعزب والمساكن والمدافن والأراضي الفضاء وغيرها

٢ — الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة على وجه العموم . وهذه لم يمكن تحديدها إلا بطريقة تقريبية لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ — مساحة الأراضي غير المزروعة والتي يمكن اصلاحها وزرعها

٤ — مساحة أراضي جزائر النيل التي يجب اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة . ومساحة هذه الجزر تتغير أيضا بحسب فيضانات النيل

٥ — مساحة النزع وضافها والجسور والسكك وكل ما له علاقة بها

٦ — مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ — مساحة النهر عند فيضانه

٨ — مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك عند الفيضان أيضا

٩ — مساحة الرمال والشواطئ وتلال الرمل الواقعة في الجهات المنقطعة عن الصحراء والتي يمكن

غمرها بماء النيل

وتقسم أجزاء الخريطة إلى ديسيمترات مربعة
يساوى كل منها عشرة آلاف هكتار ، قد سهل كثيرا
عملية استخراج هذه المساحات . فقد رسم على
مادة شفافة ديسيمتر مربع واحد ، ثم قسم كل ضلع من
أضلاعه إلى خمسين جزءا متساوية ومدت من جميع نقط
التقسيم خطوط موازية للأضلاع ، فنشأ من ذلك
انقسام الديسيمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعادل ٤ هكتارات .
وبعد ذلك نقل هذا المربع بالتوالى على جميع أجزاء
الخريطة وما تحويه ، ثم أحصى ما يوجد بكل جزء من
المربعات ذات الأربعة هكتارات ، وضرب عددها في ٤
فتج المسطح بالهكتارات

وهذه الطريقة فى استخراج المسطحات تكون
قرينة الصحة غاية فى الضبط عندما تكون الرسوم ذات
مقاييس كبيرة . وقد استعملت فى خريطة مصر
فلم تصل إلا إلى نتيجة تقريبية هى ربع مربع أو
هكتار واحد . وفى هذا من الدقة ما هو فوق الكفاية
فى موضوعنا

وتم تحويل النتائج الرئيسية من هذه العمليات
الحسابية إلى مريامترات وفراسخ الفرسخ منها يساوى

٢٥ درجة ، واريانات الواحد منها يساوى ١٠٠ برش
والبرش يساوى ٢٠ قدما ، ثم إلى فدادين

والمريامن المربع يساوى ١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ هكتار

والفرسخ » » ١٩٧٥ ر ٣٠٨٦

والاريانت » » ٠ ر ٤٢٢١

والفدان » » ٠ ر ٥٩٢٩

والفدان هو المقياس الزراعي بمصر . وتوجد
أفدنة متباينة فى المساحة . والفدان الذى تكلم عنه
الآن هو الفدان الاصلى والاكثر شيوعا فى سائر
أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن
مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طولى يستعمل
فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبة فى عهد الخلفاء
وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد
الجيزة . وقد أقرنها اللجنة التى اختيرت لمسح
الأراضى وقاستها فكان طولها $٦\frac{2}{3}$ من الأذرع البلدية ،
والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر . من المنز . فعلى هذا
الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ،
والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا
المقدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة
يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال فى ص ٥٧٦ :

إذا ألقى الانسان نظرة واحدة على الخريطة علم
أن هذه المساحة لابد أنها كانت عظيمة جدا فى الأزمان
التي كانت تخبى فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليست
الصحراء هى وحدها التي أغارت على الأراضى التي لا يصل
إليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر
واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التي رسمتها
له يد الانسان فتحولت أجزاء من الأراضى المنتجة إلى
بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التي أدت أيضاً إلى انتقاص أرض
الزراعة الأتربة التي تستخرج من تطهير الترع والقنوات
وانقراض المداين والقرى . فكثير من الترع كان يجف
ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنوياً ويلقى الطمي الذي
يستخرج منها على حافتها فيكون على مر السنين والأيام
أكواماً ومرتفعات هائلة وينتج من جراء ذلك صرف نفقات
طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وحفر ترع أخرى
بجانبها في أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا
استعملت طرق أخرى للرى أحكم من المتبعة الآن
ووضع عليها مراقبة شديدة مع إتقان فى الأعمال تلاشت
جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان
أن تزرع الأراضى التي تشهد أطلال بلادها وقراها

- ٢٨٣ -

شهادة صادقة بأنها كانت فيها مضى من الزمن
مزروعة . اهـ

وأورد جاكوتان في بيانه أيضا تفاصيل
لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجدها ملخصة
بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذي مساحته ٥٩٢٩
مرا مربعا وبالفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

مساحتها بالأفدنة		المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
١٣٦/٠٩٠	١٩٢/١١٤	القليوية
٦٧٦/٤٣٨	٩٥٤/٩٠٦	الشرقية
٣٧٤/٦٢٠	٥٢٨/٨٣٩	الدقهلية
٤٧٢/٤٥٧	٦٦٦/٩٥٢	دمياط
٧٦٢/٥٨٤	١/٠٧٦/٥١٥	الغربية
٣٠٥/٨٦٩	٤٣١/٧٨٦	المنوفية
٤٠٠/٠٠٧	٥٦٤/٦٧٧	رشيد
٥٩٣/١٩٩	٨٣٧/٤٠٠	البحيرة
٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩	المجموع

الوجه القبلى

مساحتها بالآفدنة		المديرية
فدان مساحته ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحته ٥٩٢٩ م	
٢١٩/٩٧٠	١٥٥/٨٢٢	الجزيرة
٨٠/٧٩١	٥٧/٢٣١	اطفيح
٣٠٣/٢١٩	٢١٤/٧٩٥	القيوم
٥٠١/١٥٣	٣٥٥/٠١١	بنى سويف
٣١٥/٥٥٢	٢٢٣/٥٣٢	المنية
٤٤٥/٣٢١	٣١٥/٤٥٨	اسيوط
٣١٣/٩٣٣	٢٢٢/٣٨٥	جرجا
٣٩٠/٦٨١	٢٧٦/٧٥٢	قنا
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	المجموع

جملة مساحة المديرية بالوجهين البحرى والقبلى

مساحتها بالآفدنة		الجهة
فدان مساحته ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحته ٥٩٢٩ م	
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	الوجه البحرى
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	» القبلى
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	الجملة

والجدول الآتي بين مساحة القطر
بحسب طبيعة أرضه :

المساحة بالأفدنة		نوع الأرض
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
١٠٣/١٣٤	٧٣/٠٥٨	مدن وقرى ومساكن
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣ ٢١٧/٦٧١	أراض مزروعة وأراض قابلة للزراعة
١/٠٥٧/٥٣٦	٧٤٩/١٤٠	أراض غير قابلة للزراعة
٥١/٦٨٥	٣٦/٦١٣	جزائر النيل
١٧٠/٢٠٠	١٢٠/٥٦٧	ترع وجسور
٢٣/٠٣٣	١٦/٣١٦	خرائب وأطلال ...
٢٢٤/٣٧٢	١٥٨/٩٤١	ترع النهر
١/٣٣٠/٠٣٣	٩٤٢/٨١٠	بحيرات وبرك ومستنقعات
٣٢٩/٦٣٧	٢٢٧/١٣٤	رمال
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	المجموع

— ٢٨٦ —

وهذا الجدول يبين مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في كل مديرية:
الوجه البحرى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة		المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
١١٥/٣٠٥	١٦٢/٧٧١	القليوبية.....
٣٢٧/٦٢٣	٤٦٢/٤٩٥	الشرقية.....
٢٣١/٥٢٠	٣٢٦/٨٢٩	الدقهلية.....
١٠٠/٩٢٧	١٤٢/٤٧٦	دمياط.....
٤٠٥/٥٤٦	٥٧٢/٤٩٥	الغربية.....
٢٧٨/٨٢٦	٣٩٣/٦٠٩	المنوفية.....
١٤٧/٩٢٤	٢٠٨/٨١٩	رشيد.....
٢٦٩/٥٤٨	٣٨٠/٥١٢	البحيرة.....
١/٨٧٧/٢١٩	٢/٦٥٠/٠٠٦	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة		المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
١١٦/١٥١	١٦٣/٩٦٧	الجيزة.....
٢٤/٦٢٥	٣٤/٧٦٢	اطفيح.....
١٤٠/٧٧٦	١٩٨/٧٢٩	نقل بعده

— ٢٨٧ —

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة		المديرية
فدان مساحته م.م. ٤٢٠٠	فدان مساحته م.م. ٥٩٢٩	
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧٦	ماقبله
١٤٣/٨٢٩	١٠١/٨٨٥	الفيوم
٣٩٤/٦١٤	٢٧٩/٥٤٣	بنى سويف
٢٧٥/٩٢٤	١٩٥/٤٥٩	المنية
٣٨٠/٧٤٣	٢٦٩/٧٠٨	اسيوط
٢٢٧/٨٤٨	١٦١/٤٠٣	جرجا
٢٧٠/٥٨٦	١٩١/٦٧٨	قنا
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	المجموع

جملة مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحته م.م. ٤٢٠٠	فدان مساحته م.م. ٥٩٢٩	
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	الوجه البحرى ...
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	» القبلى
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣/٢٢٧/٦٧١	الجملة

وقال استيف في الجزء الخاص بالابرادات في مدة
احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ما ملخصه :

ان الخراج في هذه السنة تقيد بمبلغ ٣٩٩/٥٤٣/٢٢ فرنكا
(١٦٩/٦١٣ ج . م) نقدا وعينا . اهـ

واننا مع الأسف لم نحصل على بيان ماجي
من كل مديرية . وليس في وسعنا إلا أن نعين لهذا
الخراج المساحة الواردة في الجدول الأخير ونقسمه على
عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو
قيمة الخراج عن الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا .
ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠
متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحي وعددها فقد وجدناه
في الفهرس الجغرافي لمسيو جومار بالمجلد الثاني
ص ٧٨٩ وها هو :

بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٧١	القليونية
٤١٤	الشرقية
٢٤٣	الدقهلية
٢٦٤	دمياط
٢٧٧	المنوفية
٣٠٥	الغربية
١٣٦	رشيد
٢٠٨	البحيرة
٢٠١٨	المجموع

بيان نواحي المديريات بالوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٤٦	الجيزة
١١٨	اطفيح
٢٨٧	بنى سويف
٥٥١	نقل بعده

— ٢٩٠ —

عدد نواحيها	المديرية
٥٥١	ماقبله
١٠٣	الفيوم
٢٦٩	المنية
٣٣٥	أسيوط
٢٢٣	جرجا
٤٦٣	قنا
١/٩٤٤	المجموع

جملة نواحي المديرية في الوجهين البحري والقبلي

عدد النواحي	الجهة
٢/٠١٨	الوجه البحري
١/٩٤٤	القبلي
٣/٩٦٢	الجملة

الفصل الثامن

الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧) :
نزع الوالى محمد على ملكية جميع الملتزمين ورتب
معاشاً لكل منهم يساوى دخله الاصلى الذى كان
مدونا فى سجلات الروزنامى وكانت كل قرية مقسمة الى اربعة
وعشرين قسما يسمى كل منها قيراطا . وكثيرا ماتكون
هذه القرايط بين عدة أشخاص

ولما مسحت الحكومة اطيان كل ملكية بالفدان
وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت
فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه
الزيادة . وقد تتج هذا الفرق من ان الملتزمين فى
المعاملات التى كانت تجرى بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى
ما تحتوبه مستندات كل منهم ، متبعين فى ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى طريقة تنتج دوماً عدداً من الألفدنة أقل بكثير من العدد الحقيقى . وإذا أجريت عملية المساحة فالقياس القبطى وشيخ البلد يتواطأ أن على أن يسلبا جزءا لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ابراد النصف حسب ضريبة الخراج القديمة وهو يساوى ثلث ما يدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها لنفسيهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجا عنها . وأما المعاش الذى رتبته الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم فكان محصورا فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن يورثه لبنه

وقد ألغيت جميع الاموال المقررة ولم يبق منها سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الأرض رداء وجودة ، والذى كان يضعه الدفتردار ثم يعرض نتيجة عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

— ٢٩٣ —

وأما الأراضي الشراقي فكانت جميعها معفاة من الخراج .
ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل
وليس فيها شيء ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان
تبديلها حسب الحاجات والظروف

وفي سنة ١٢٣٦ هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى
والأفدنة التي فرض عليها الخراج وقيمة ما فرض منه على
كل مديرية كالآتي :

عدد القرى

الوجه البحري

عدد قراها	المديرية
١٤٠	القليوية
٣١٠	الشرقية
٣١٥	الدقيلية
٣١٢	المنوفية
٣٦٠	الغربية
٢٨٠	البحيرة
١ / ٧١٧	المجموع

الوجه القبلى

عدد قراها	المديرية
١٢٠	الجزيرة
٨٠	الاطفيحية
٣٦٧	بنى سويف
٦٦	الفيوم
٢٥٠	المنية
٣٠٦	أسيوط
٣٧٤	جرجا
١٩٥	اسنا
١/٧٥٨	المجموع

جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى

عدد قراها	الجهة
١/٧١٧	الوجه البحرى
١/٧٥٨	» القبلى
٣/٤٧٥	الجملة

— ٢٩٥ —

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج
الوجه البحرى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م.	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م.	
٨٠/٠٠٠	٨٤/٥٩٠	القليوية
١٦١/٢٠٤	١٧٠/٤٥٤	الشرقية
١٥٥/٨٦٠	١٦٤/٨٠٣	الدقهلية
١٩٤/١٥٠	٢٠٥/٢٩١	المنوفية
٢٢٥/٩٦٠	٢٣٨/٩٢٦	الغربية
١٠٠/٧٩٢	١٠٦/٥٧٦	البحيرة
٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحته ٤٤٤٩ م.م.	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م.	
٨٥/٩٠٠	٩٠/٨٢٩	الجيزة
٥٥/٠٠٠	٥٨/١٥٦	الاطفيحية
١٣١/٢٦٠	١٣٨/٧٩٢	بنى سويف
٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧	نقل بعده

— ٢٩٦ —

عدد الافدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحته م.م ٤٤١	فدان مساحته م.م ٤٢٠	
٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧	ماقبله
٧٠/٢٠٠	٧٤/٢٢٨	الفيوم
١٤٨/٣٤٠	١٥٦/٨٥٢	المنية
١٧٨/٥٨٤	١٨٨/٨٣١	اسيوط
١٩٠/٤٠٠	٢٠١/٣٢٥	جرجا
١٤٣/٩٠٠	١٥٢/٢٥٢	اسنا
١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥	المجموع

جملة الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الافدنة المفروض عليها خراج		الجهة
فدان مساحته م.م ٤٤١	فدان مساحته م.م ٤٢٠	
٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠	الوجه البحرى
١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥	القبلى
١/٩٢١/٥٥٠	٢/٠٣١/٩٠٥	الجملة

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج
الفدان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

— ٢٩٧ —

ومتوسط خراج كل منها :

الوجه البحرى

خراج الفدان		جملة خراجها		المديرية
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	
قش	قش	قش	قش	جنيه مصرى
١٦	٢٠	٣٦	٣٨	٣٠/٨٠٠
٢١	٥	٢٨	٣٥	٤٨/٦٣٩
٣٩	٢٥	٢٧	٢٩	٤٦/١١٦
٣٦	٣٠	٢٢	٣٤	٦٧/٥٣٥
١٠	٥	٣٣	٣٥	٧٩/٤٣٦
٢٨	٢٥	٢٣	٢٥	٢٥/٢٧٠
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	
٣٠	٢٧	٣٢	٢٠	٢٩٧/٧٩٦
				المجموع

- ٢٩٨ -

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
		فدان مساحته ٤٤٤١ م.م. فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م.
الجيزة	جنيه مصرى ٣٢/٧٥٧	بارة قرش ٣٨ ١٠
الاطفيحية ..	١٦/٩١٢	٣٠ ٣٠
بنى سويف ..	٥٨/٢١٩	٤٤ ١٥
الفيوم	٢٣/٦٩٢	٣٣ ٣٠
المنية	٥١/٩٧٧	٣٥ ٦
أسيوط	٦٢/٣٢٩	٣٥
جرجا	٦٦/٦٨٥	٣٥ ٥
اسنا	٥٠/١٧٤	٣٤ ٣٥
المجموع	٣٦٢/٧٤٥	المتوسط ٣٦ ٥
		المتوسط ٣٤ ٧

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

الجهة	جملة الخراج بالجنينيات	متوسط خراج الفدان بالقروش
		فدان مساحته ٤٤٤١ م.م. فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م.
الوجه البحرى	٢٩٧/٧٩٦	٣٢ ٢٠
القبلى	٣٦٢/٧٤٥	٢٦ ٥
الجملة	٦٦٠/٥٤١	المتوسط العام ٣٤ ١٥
		المتوسط العام ٣٢ ٢٠

وأما محصول الفدان الواحد فأورد عنه مانجان
في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول الفدان
	أرادب
قمح	من ٢ إلى ٨
شعير	» ٤ » ١٥
فول	» ٤ » ١٠
عدس	» ٤ » ٧
ذرة صيفية	» ٤ » ١٠
» شامية	» ٤ » ٧
حمص	» ٣ » ٧
ترمس	» ٣ » ٧
حلبة	» ٦ » ٨
كتان	» ٣ » ٣ $\frac{1}{4}$
	ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة
أرز دمياطي	من ٢ إلى ٥
	ضريبة وزنها ٣١٠ أقة
أرز رشيدى	من ٤ إلى ٦
قطن	قطار ٤
دخان	١٠
	قطار ارادب
زعفران	$\frac{1}{4}$ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانجان عن كيفية استغلال الأرض
في مصر فقال :

إن الطمي الذي يرسب من ماء النيل على الأرض
سنويا يحيي مواتها ، ويساعد على خصبها ونمو مزروعاتها
دواما . ولهذا لا يريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتا بدون زراعة ،
بل يكتفون بتنويع المزروعات فيها . فالأرض التي تزرع
في سنة قمحا مثلا تزرع في السنة التي تليها شعيراً أو فولاً
أو ذرة أو عدساً . ويزرع الشعير في الأراضي التي تقل
رطوبتها عن غيرها . لأن الأرض الجافة لا تعوقه
عن النمو

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض
المراعي الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها
مدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبغ ، وفي بعض الأحيان
مع الترمس والحلبة والخص . وتنمو هذه النباتات
في كل مكان تزرع فيه بلا فرق

وتلي زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد
هذه الكتان ثم النيل (النيل) الذي يبقى نباته في الأرض
ثلاث سنوات .

وأما محاصيل القطر المصري من الحبوب سنة ١٨٢١ م

— ٣٠١ —

فقدرها كالاتى :

نوع المحصول	كمية المحصول بالارادب
قح	١/٢٠٠/...
فول	١/٢٠٠/...
شعير	٦٠٠/...
عدس	١٢٠/...
ذرة صيفية	٨٠٠/...
« شامية	١٥٠/...
حلبة	١٣٠/...
حمص	٨٠/...
ترمس	٤٠/...
المجموع	٤/٣٢٠/...

وكان ثمن مبيع الارادب منها كالاتى :

نوع المحصول	ثمن الارادب منه بالقروش
قح	٥٠
فول	٣٠
ذرة	٣٢
حمص	٢٧
ترمس	١٨

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول
مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزانة محمد على
ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأتبان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) إيرادات الجارك

ثم تكلم عن ضريبة الأتبان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر
من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين ما يجب على كل
ملتزم تحصيله حسبما أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتقسم ضريبة الأتبان الى ثلاثة اجزاء . الأول
وهو أعظمها خاص بالاميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث
فائض الالتزام . فالمال الاميرى حق للسلطان ومال الكشوفية
حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى
كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه محتما فى كل سنة
أسوة بالمال الاميرى ومال الكشوفية . وكان يجب على ذمة
الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد
سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون
فرضوا ايضا لأنفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم (البرانى)
كانوا يجتمعون عليهم دفعها

ولم تكن جميع الأراضى المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها معفى منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضى التى عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضى البور التى لاتأتى بمحصول . أما الأراضى الرديئة وهى التى كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضا عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضى الجيدة . وأما أراضى الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضى الأثر هى التى كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبرانى

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو فى الغرم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميرى . ويقدر متوسط الخراج فى الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الخصب المزيـد يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتى أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالى أناسا قادرين على الزراعة مايقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضى غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد على من ضريبة الخراج . اهـ

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بياناً بالأراضي المزروعة
والممكن زرعها في مصر ومساحتها بالآفدنة التي مسطح
كل منها ٤٠٨٣ متراً مربعاً . وقد ذكرنا ذلك في البيان الآتي
مع ما يقابلها من الآفدنة التي مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع
ومع أنه أغفل ذكر السنة التي أجرى فيها
إحصاء هذه الأراضي فن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك .
لأنها هي السنة التي أورد دخلها في مؤلفه :

بيان أراضي مصر المزروعة والقابلة للزراعة
الوجه البحري

المديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م
القليوبية	٢٩٠/٠٠٠	٢٨١/٩٢١
الشرقية	٣٦٠/٠٠٠	٣٤٩/٩٧١
الدقهلية	٣٢٠/٠٠٠	٣١١/٠٨٦
المنوفية	٣٠٠/٠٠٠	٢٩١/٦٤٣
الغربية	٤٥٠/٠٠٠	٤٣٧/٤٦٤
البحيرة	٢٤٥/٠٠٠	٢٣٨/١٧٥
المجموع	١/٩٦٥/٠٠٠	١/٩١٠/٢٦٠

— ٣٠٥ —

الوجه القبلى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	
٢٤٦/٩٢٤	٢٥٤/٠٠٠	الجيزة
١٣٥/٥١٧	١٣٩/٤٠٠	بنى سويف
١٢٠/٥٤٦	١٢٤/٠٠٠	الفيوم
١٥٦/٥١٥	١٦١/٠٠٠	الفيشن
١٤٤/٠٧٢	١٤٨/٢٠٠	بنى مزار
١٤٨/٥٤٣	١٥٢/٨٠٠	المنية
٩٧/٥٧١	١٠٠/٣٦٧	ملوى
٩٦/٢٠٨	٩٨/٩٦٤	منفلوط
١٥٨/٩٩٨	١٦٣/٥٥٤	اسيوط
١٣٠/٤٣٢	١٣٤/١٦٩	سوهاج
٩٨/٣٩٧	١٠١/٢١٧	جرجا
٩٦/٠٧٥	٩٨/٨٢٨	فرشوط
٩٩/٥٣٧	١٠٢/٣٩٠	قنا
٤٦/٠١٨	٤٧/٣٣٧	اسنا
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	المجموع

— ٣٠٦ —

جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	الوجه البحرى
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	القبلى
٣/٦٨٥/٦١٣	٣/٧٩١/٢٢٦	الجملة

أما مساحة الأراضى غير المزروعة فقد ذكرها

جملة واحدة وذلك كالآتى :

مساحة أراضيها غير المزروعة		الجهة
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	
١/٥٣٦/٩٥٨	١/٥٨١/٠٠٠	الوجه البحرى
١/٥٩٦/٠٣٩	١/٦٤١/٧٧٤	القبلى
٣/١٣٢/٩٩٧	٣/٢٢٢/٧٧٤	الجملة

— ٣٠٧ —

وبإضافة مساحة هذه الأراضي الى مساحة الأراضي
المزروعة يكون مجموع المساحتين كالآتي :

أراضيها المزروعة وغير المزروعة		الجهة
فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	
٣/٤٤٧/٢١٨	٣/٥٤٦/٠٠٠	الوجه البحرى
٣/٣٧١/٣٩٢	٣/٤٦٨/٠٠٠	» القبلى
٦/٨١٨/٦١٠	٧/٠١٤/٠٠٠	المجموع

وأما محاصيل الأراضي فى سنة ١٨٣٣ م فقد أورد
عنها مانيجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢)
البيان الآتى :

نوع المحصول	كمية المحصول
بأرانب القاهرة	
قح	١/٤٥٠/٠٠٠
فول	٧٠٠/٠٠٠
شعير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة	١٦٠/٠٠٠

—٣٠٨—

نوع المحصول	كمية المحصول
بأرانب القاهرة	
ذرة صيفية.....	٧٥٠/٠٠٠
عدس.....	٧٠/٠٠٠
حمص.....	٢٥/٠٠٠
ترمس.....	٢٠/٠٠٠
حلبة.....	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى.....	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى.....	٥٠/٠٠٠
بذر كتان.....	٢٢/٠٠٠
بذر خس.....	٨/٠٠٠
سمسم.....	١٨/٠٠٠
بذر قرطم.....	١/٥٠٠
بالقناطير	
قطن شجيرات.....	١١٠/٠٠٠
قطن نبات.....	٤/٥٠٠
سكر.....	٨/٥٥٨
زعفران.....	٥٨٣
حناء.....	٣٥/٠٠٠

— ٣٠٩ —

نوع المحصول	كمية المحصول
كتان	١٨/٠٠٠
شمع عسل	٥٠٠
عسل	٢/٤٠٠
ملح البارود	١٥/٧٨٤
بالقناطير	
نيل (نيلة)	٧٧/٣٠٠
أفيون	١٤/٥٠٠
حرير	٣٠٠ و ٦/١٥٠

ولم يذكر كلوت بك الضريبة العقارية لسنة ١٨٣٣ م
إلا جملة واحدة فقال إنها بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك
(٩٢٢/٠٨٤/١ ج م) . وبقسمة هذا المبلغ على المساحة
المزروعة يكون الناتج $\frac{1}{4}$ ٢٨ من القروش وهو متوسط
خراج الفدان الذي مساحته ٤٠٨٣ مراً مربعاً .
ويكون متوسط خراج الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ مراً مربع
هو $\frac{1}{4}$ ٢٩ من القروش

الخديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنا السنين الأولى من حكم هذا الخديوى لأنها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى محمد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قبل الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عدد النواحي حسبها جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :-

الوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٣	القليوية
٤٣٥	الشرقية
٤٤٣	الدقهلية
٣٣١	المنوفية
٥٤٧	الغربية
٣٠١	البحيرة
٢/٢٢٠	المجموع

— ٣١١ —

الوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٧	الجزيرة
١٦٨	بنى سويف
٩١	الفيوم
٢٦٧	المنية
٣١٩	أسيوط
١٨٩	جرجا
١٠٩	قنا
١٠٧	اسنا
١/٤١٧	المجموع

جملة عدد النواحي بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٢٢٠	الوجه البحرى
١/٤١٧	القبلى
٣/٦٣٧	الجملة

— ٣١٢ —

أما عدد الأفدنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان في كل
مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدنتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٨٥/٦٧٧	القليوية.....
٤٢٠/٥١٢	الشرقية.....
٤٥٣/٦١٧	الدقهلية.....
٣٣٨/٨٩٣	المنوفية.....
٨١٢/٨٨٦	الغربية.....
٣٩٨/١٢٧	البحيرة.....
٢/٦٠٩/٧١٢	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدنتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٧٤/٤٩٦	الجيزة.....
٢٢٧/١٤٢	بنى سويف.....
٤٠١/٦٣٨	نقل بعده

— ٣١٣ —

عدد أفدنتها	المديرية
٤٠١/٦٣٨	ماقبله
١٩٤/٠٠٩	الفيوم
٣٦٨/٦١٤	المنية
٤١٣/٢٤٥	اسيوط
٣٢٠/٤٢٦	جرجا
٢٧٣/٢٠٠	قنا
١٣٣/٥٦٢	اسنا
٢/١٠٤/٦٩٤	المجموع

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدنتها	الجهة
٢/٦٠٩/٧١٢	الوجه البحرى
٢/١٠٤/٦٩٤	» القبلى
٤/٧١٤/٤٠٦	الجملة

وأما جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان
 فيها الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة
 ١٨٨١ م كالتى :

— ٣١٤ —

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوية	جنيـ ← ٢٥٦/٢٦٦	ص ١٣٨
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ $\frac{1}{2}$
الغربية	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	المتوسط ح ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة	جنيـ ← ١٩٣/٥٩٢	ص ١١١
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية	٢٦٣/٦٢٣	٧١ $\frac{1}{2}$
نقل بعده	٧٥١/٧٦٥	

- ٣١٥ -

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٧٥١/٧٦٥	ح
أسيوط.....	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا.....	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنا.....	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{4}$
اسنا.....	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{4}$
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط ح ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	ح ١١٠
» القبلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام ح ١٠٣ $\frac{1}{4}$

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع
الذى نبحت فيه

فعدد نواحي كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م
هو كالتالى :

الوجه البحرى
المحافظات

المحافظة	عدد نواحيها
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قناة السويس	١٩
دمياط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحراء الشرقية ...	٢٦
» الغربية ...	١٩
المجموع	٣٦٢

- ٣١٧ -

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٦٥	القليوبية
٣٦٤	الشرقية
٤٠٥	الدقهلية
٣٠٨	المنوفية
٥٢٠	الغربية
٣٢٠	البحيرة
٢ / ٠٨٢	المجموع

الوجه القبلى

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٥٣	الجيزة
١٧٧	بنى سويف
٩٧	الفيوم
٢٦١	المنية
٦٨٨	نقل بعده

— ٣١٨ —

عدد نواحيها	المديرية
٦٨٨	ماقبله
٢٨٠	اسيوط
٢٢٨	جرجا
١٣٩	قنا
٨١	اسوان
١/٤١٦	المجموع

جملة نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٣٦٢	المحافظات
٢/٠٨٢	الوجه البحرى
١/٤١٦	القبلى
٣/٨٦٠	الجملة

وأما عدد الأفدنة المربوط عليها الخراج
فى سنة ١٩٢١ م والى مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

— ٣١٩ —

فهو في كل مديرية كالاتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها	المديرية
٢٠١/٧٠٠	القليوية
٦٠٦/٨٠٠	الشرقية
٥١٨/٠٠٠	الدقهلية
٣٤٧/٤٠٠	المنوفية
٩٢٣/٣٠٠	الغربية
٧٤٥/٧٠٠	البحيرة
١/٧٠٠	محافظة القنال
٣/٣٤٤/٦٠٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها	المديرية
١٨٠/٦٠٠	الجيزة
٢٢٥/٢٠٠	بنى سويف
٣٣١/٨٠٠	الفيوم
٣٧٨/٧٠٠	المنية
١/١١٦/٣٠٠	نقل بعده

— ٣٢٠ —

عدد أفدتها	المديرية
١/١١٦/٣٠٠	ماقبله
٤١٢/٢٠٠	اسيوط
٣٠٩/٧٠٠	جرجا
٣٣٣/٩٠٠	قنا
٩٩/٠٠٠	اسوان
٢/٢٧١/١٠٠	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدتها	الجهة
٣/٣٤٤/٦٠٠	الوجه البحرى
٢/٢٧١/١٠٠	القبلى
٥/٦١٥/٧٠٠	المجموع

وفى هذه السنة كانت جملة الخراج لهذه الأفدنة

— ٣٢١ —

وخراج الواحد منها بكل مديرية كالاتي :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	جنيه	ص
القليوبية	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{1}{2}$
الشرقية	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{1}{2}$
الدقهلية	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
الغربية	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوسط ص ٩٥

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	جنيه	ص
الجيزة	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{1}{2}$
بنى سويف	٢٥٦/٧٨١	١١٤
نقل بعده	٤٦٨/٨٥٥	

— ٣٢٢ —

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ما قبله	٤٦٨/٨٥٥	ح
الفيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ $\frac{1}{2}$
جرجا	٢٥٥/٧١٤	٨٢ $\frac{1}{2}$
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ح ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	ح ٩٥
القبلى	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ح ٩١

— ٢٢٣ —

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونلد مستشار
وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل
في سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة
بمصر هي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستنزل منها ماهو مخصص لثروة الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي
٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن
من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

=====

اجمال عام لقسم الخراج

وانا لمجملون في الجداول الآتية ما تضمنه
هذا القسم :

جدول رقم (١)

ان عدد النواحي مدنا أو قرى الذى أوردته
المؤلفون على اختلافهم في عهد من ذكره من الحكم
وبحسب العصور كالآتي:-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
هيرودوت	أمازيس	٢٠/٠٠٠
دiodore	الفراعنة	١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
دiodore	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

— ٣٢٥ —

عصر العرب

عدد النواحي	الحكام	المصادر
١٠/٠٠٠	سليمان بن عبد الملك ...	ابن عبد الحكم
٢/١٨٦	المستنصر بالله	أبو صالح الأرمي ...
٢/٣١٦	حسام الدين لاجين ...	ابن الجيعان
٢/٣١٦	الناصر محمد	» »

عصر الفرنسيين

عدد النواحي	الحكام	المصادر
٣/٩٦٢	الجمهورية الفرنسية	جومار

عصر الاسرة المحمدية العلوية

عدد النواحي	الحكام	المصادر
٣/٤٧٥	الوالي محمد علي	مانجان
٣/٦٣٧	الخديوي توفيق	إحصاء سنة ١٨٨٢ م
٣/٨٦٠	السلطان فؤاد الأول ...	» » ١٩١٧ م

جدول رقم (٢)

ان مساحة الاراضى المفروض عليها خراج في مصر
والتي أوردها المؤرخون على اختلافهم في عهد من ذكروه
من الحكم كانت في كل من عصورهم كالآتى :

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	زمن الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	البطالسة	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	الرومان	٦/٠٠٠/٠٠٠

— ٣٢٧ —

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالآفدنة
تقدير	البيزنطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالآفدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى	المأمون	٣/٠٠٤/٧٣٢
»	المعز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان ..	حسام الدين لاچين ...	٥/١٣٣/٦٩٣
»	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالآفدنة
أمير الألاى چا كوتان	العثمانيون	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أميرالالاي جاكوتان	الجمهورية الفرنسية....	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	٣/٦٨٥/٦١٣
احياء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الخديوى توفيق	٤/٧١٤/٤٠٦
» » » ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الاول...	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التى أوردتها مختلفو المؤرخين
فى عهد من ذكروه من الحكام كانت فى كل من

— ٣٢٩ —

عصورهم كالاتى :-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	»	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة	»	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى	يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠
» » »	فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقرئى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
»	»	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

— ٣٣٠ —

عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٢٠٪)	الرومان	٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رويارد (تقدير)	البيزنطيون	١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم	عمر بن الخطاب	٨١٦/٦٦٦
اليقوبى	» » »	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى	» » »	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقربى	المأمون	٢/٥٥٤/٠٠٠

- ٣٣١ -

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه	المعز بالله	٤٨٠/٠٠٠
» » »	احمد بن طولون	٢/٥٨٠/٠٠٠
المقرىزى	الاخشيد محمد	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الأزمنى	المستنصر بالله	١/٨٧٢/٦٠٠
المقرىزى	صلاح الدين الأيوبى ..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين	٦/٤٨٩/٩٥٠
» »	الناصر محمد	٥/٦٥٦/٩٧٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس	الحكومة العثمانية	٩٩٠/٠٠٠
استيف	» »	١/٠٥٢/٩٥١

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف	الجمهورية الفرنسية	١٦٩/٦١٣

— ٣٣٢ —

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احياء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الحديوى توفيق	٤/٨٨٠/٥١٨
» » » ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الاول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من
الحكام وبحسب العصور كالاتى:

عصر الفراغة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير ١٠ ٪	الفراغة	٣٥
تقدير ١٠ ٪	»	٧٠

— ٣٣٣ —

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالسة	$\frac{7}{19 \frac{1}{10}}$

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	$\frac{7}{70}$

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البيزنطيون	$\frac{7}{30}$

— ٣٣٤ —

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	عمر بن الخطاب.....	١٣ $\frac{1}{4}$
»	» » »	٧
»	» » »	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٨
المقريزى	المأمون.....	٨٥
»	المعتز بالله.....	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله.....	٢٩٧ $\frac{1}{4}$
ابن الجيعان.....	حسام الدين لاچين.....	١٢٥
» »	الناصر محمد.....	١٠٧ $\frac{3}{4}$

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	العثمانيون	٢٣

- ٢٣٥ -

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	الجمهورية الفرنسية	$\frac{1}{19}$

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالي محمد على	$\frac{1}{29}$
إحصاء الحكومة في سنة ١٨٨١	الخديوى توفيق	$\frac{1}{103}$
» » » » ١٩٢١	السلطان فؤاد الأول ...	٩١

خاتمة

ان مساحة الأراضي القابلة للزراعة في القطر
المصرى هي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تربي فيها
الاسماك . والمقدار الاول قسمان :

(١) ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تجي منها الضرائب باعتبار
أنها مزروعة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان غير مزروعة الآن وقابلة
للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر حسب احصاء سنة ١٩١٧ م هي
١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر
المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ
يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال
عدد السكان منذ احصاء سنة ١٩١٧ م في ازدياد مطرد . فاذا
تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانبا نجد زيادة عدد المواليد
على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ م حسب تقدير مصلحة
الاحصاء بلغت ٢٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة

وكما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولا ريب عندنا في أن متوسط هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/١٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية - وهي أخصب أرض مصر - قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها بهاجرون لأنهم لا يجدون ما يقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة في مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/١٠٠٠ فدان تكفي لمعيشة ١٦/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة . وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٧٧٠ بتقدير مصلحة الاحصاء . فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/١٠٠٠ وأضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م ١٣/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي ٣/٠٠٠/١٠٠٠ نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية . فاذا سلم لنا أنها ٢٥٠/١٠٠٠ سنويا يتلشى هذا العجز بعد اثنتى عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات فقط تكفي لذلك إذا جرت الأمور في مجراها الطبيعي وإذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهي تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لزمتها من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للملاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحرى خمسا وعشرين سنة أى ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى حالتين وهما :

الأولى : اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه فى مدة اثنتى عشرة سنة على الأكثر

الثانية : اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور فى مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب إلينا من جبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سىرى بعينى رأسه انقضاء هذه السنين . فاذا نضع بعدئذ والزيادة مستمرة فى السكان ؟

لاريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ماسنفرد له هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى

على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا وهذا الجزء المروى يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لويبة غربا. وليس في الامكان رى أرض الصحراويين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فسيستمر جدها لهذا العائق الذي لا يمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيل في مصر الارتفاع بأرض لا يرويهها النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر . فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصرى الغربية فانتالانجمد مايحقق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة . فهذه الجهة في حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للبعشة فقضلا عن أن مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فهنا زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط . ومضى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن نقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وإنما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل المشكل الذى نحن بازائه

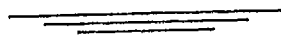
فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليل العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه بمائلة .
لقطرتنا المصريون وحدهم هم الذين فى استطاعتهم جعله
فى حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لامتزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلوبهم يضمرون لها النفع والمصلحة



فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	فائحة الكتاب
٥ - ٦	المقدمة
٧ - ٨٩	القسم الأول - الايرادات
٧ - ١٢	الفصل الأول - عصر الفراعنة :-
٧	الابرادات في عهد فرعون موسى
٨	» » » ندارس بن صا
٨	» » » كلكن بن خربتا
٨	» » » فرعون الأول
٨	» » » الفراعنة
٩	» » » فرعون يوسف
٩ - ١١	» » » فرعون مصر
١١	» على يد عزيز مصر
١١	» في عهد الريان بن الوليد
١٢	ملخص الابرادات في عصر الفراعنة
١٢ - ١٨	الفصل الثاني - عصر البطالسة :-
١٣	الابرادات في عهد بطليموس فيلادلف
١٤	» » » بطليموس أوليت

الصفحة	الموضوع
١٧ - ١٦	املاك الملوك البطالسة (دخل التاج)
١٨ - ١٧	ملخص الايرادات في عصر البطالسة
٢٠ - ١٨	الفصل الثالث — عصر الرومان :-
١٩ - ١٨	إصلاحات أغسطس في مصر
٢٠ - ١٩	موارد الايرادات
٢٠	ملخص الايرادات في عصر الرومان
٢٣ - ٢٠	الفصل الرابع — عصر البيزنطيين :-
٢٢ - ٢٠	مركز المقوقس الديني والسياسي
٢٢	الايرادات في عهد الروم
٢٣	الايرادات في عهد هرقل
٢٣	» » » المقوقس
٢٣	ملخص الايرادات في عصر البيزنطيين
٦٢ - ٢٣	الفصل الخامس — عصر العرب :-
٤٧ - ٢٣	الايرادات في عهد الخلفاء الراشدين :-
٤٤ - ٢٣	» » خلافة عمر بن الخطاب
٤٧ - ٤٤	» » خلافة عثمان بن عفان
٤٩ - ٤٧	الايرادات في عهد الدولة الأموية :-
٤٨ - ٤٧	» » خلافة معاوية بن أبي سفيان
٤٩ - ٤٨	» » خلافة سليمان بن عبد الملك
٤٩	الايرادات في عهد الدولة العباسية :-

الصفحة	الموضوع
٤٩	الابرادات في خلافة هرون الرشيد
٥١ - ٥٠	الابرادات في عهد الدولة الطولونية :-
٥٠	» » حكومة احمد بن طولون
٥١ - ٥٠	» » حكومة خمارويه
٥٤ - ٥٢	الابرادات في عهد الدولة الأخشيدية :-
٥٢	» » حكومة الأخشيد محمد بن طنج
٥٤ - ٥٣	» » حكومة كافور الأخشيدى
٥٩ - ٥٤	الابرادات في عهد الدولة الفاطمية :-
٥٥ - ٥٤	» » خلافة المعز لدين الله
٥٥	» » » العزيز بالله
٥٦ - ٥٥	» » » الحاكم بأمر الله
٥٧ - ٥٦	» » » المستنصر بالله
٥٨ - ٥٧	» » » المستعلى بالله
٥٩ - ٥٨	» » » الحافظ لدين الله ...
٦٠ - ٥٩	الابرادات في عهد الدولة الأيوبية :-
٦٠ - ٥٩	» » حكومة صلاح الدين
٦٠	الابرادات في عهد دولة المماليك البحرية :-
٦٠	» » حكومة الظاهر بيبرس
٦٢ - ٦١	ملخص الابرادات في عصر العرب
٦٥ - ٦٢	الفصل السادس — عصر العثمانيين :-

الصفحة	الموضوع
٦٣	ايرادات مصر في أوائل القرن السابع عشر
٦٣ - ٦٤	إدارة مصر في عصر السلطان سليم الأول وابنه سليمان
٦٤	مختلف أبواب الايرادات
٦٥	ايرادات مصر في القرن الثامن عشر
٦٥	ملخص الايرادات في عصر العثمانيين
٦٦ - ٧٠	الفصل السابع — عصر الفرنسيين :-
٦٦	مالية مصر عند وصول الحملة الفرنسية
٦٦	نظام الضرائب في عهد بوناپارت
٦٦ - ٦٧	انشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل
٦٧	سن قوانين بضرائب أخرى على الوصايا... الخ.
٦٨ - ٦٩	ايرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م
٦٩ - ٧٠	» » » » ١٨٠٠ م
٧٠	الغرامات الحربية
٧٠ - ٨٥	الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية :-
٧١ - ٧٥	الايرادات في عهد محمد علي
٧٦	» » عهدى الوالدين ابراهيم وعباس الأول
٧٧	الايرادات في عهد والى سعيد

الصفحة	الموضوع
٧٨ - ٧٧	الايادات في عهد الخديوى اسماعيل
٨٠ - ٧٩	» » » » نوفيق
٨١ - ٨٠	» » » » عباس الثانى
٨٣ - ٨٢	» » » السلطان حسين كامل
٨٤ - ٨٣	» » » الملك فؤاد الاول
٨٥	ملخص الايادات في عهد أسرة محمد على ...
٨٩ - ٨٦	إجمال عام لقسم الايادات
١١٩ - ٩١	القسم الثانى - الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة
٩٣ - ٩١	الفصل الاول - حكومة الفرس :-
٩١	الحكومة الفارسية في مصر
٩٢ - ٩١	إتاوة المقاطعة الفارسية السادسة
٩٣ - ٩٢	ايراد بحيرة موريس
٩٣	اتاوة مصر في حكومة الفرس
٩٥ - ٩٣	الفصل الثانى - حكومة الرومان :-
٩٤ - ٩٣	استبداد اغسطس بآدارة مصر وماليها
٩٥ - ٩٤	الغلال الذى كانت تصدرها مصر إلى روما
٩٥	تقدير عدد سكان روما فى ذلك الحين
١٠١ - ٩٥	الفصل الثالث - حكومة البيزنطيين :-

الصفحة	الموضوع
٩٦	الغلال التي كانت على مصر للقسطنطينية وقيمتها في عهد جوستينيان.....
٩٦	الضرائب في مصر في ذلك العهد.....
٩٦ - ٩٧	ما كان يتخذ من التدابير في تحصيل هذه الضرائب.....
٩٨ - ٩٩	الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين
٩٩ - ١٠١	ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال
١٠٠	الاتاوة في حكومة البيزنطيين.....
١٠١ - ١٠٧	الفصل الرابع — الحكومة العربية :-
١٠١ - ١٠٤	الاتاوة في عهد الدولة الأموية :-
١٠١	الاتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان.....
١٠١ - ١٠٣	» » هشام بن عبد الملك.....
١٠٣ - ١٠٤	» » مروان الثاني.....
١٠٤ - ١٠٧	الاتاوة في عهد الدولة العباسية :-
١٠٤	الاتاوة في خلافة المهدي بن المنصور.....
١٠٥	» » هرون الرشيد.....
١٠٥ - ١٠٦	» » المأمون.....
١٠٦ - ١٠٧	» » المقتدر بالله.....
١٠٧ - ١١٥	الفصل الخامس — عصر العثمانيين :-
١٠٨	الاتاوة في سنة ١٦١٥ م.....
١٠٩	» » ١٦٢٦ م.....

الصفحة	الموضوع
١٠٩	الاتاوة في سنة ١٦٨٠ م
١١٠	حال ولاية مصر وما كان عليهم في هذا العصر
١١٠-١١١	النقود (الخزنة) التي كانت ترسل من مصر الى القسطنطينية
١١١	الابرادات التي يستولى عليها الولاة
١١٢	الاتاوة في النصف الثاني من القرن السابع عشر
١١٢-١١٤	الترتيبات التي وضعها السلطان سليمان لارسال الخزنة
١١٤	الادارة العثمانية المالية
١١٥	الاتاوة في القرن الثامن عشر
١١٥	ملخص الاتاوة في عصر العثمانيين
١١٥-١١٧	الاتاوة في عهد الاسرة المحمدية العلوية :-
١١٦	الاتاوة في عهد محمد علي
١١٦	» في عهدى عباس الاول وسعيد
١١٦-١١٧	» من عهد اسماعيل الى الآن ..
١١٧-١١٩	إجمال عام لقسم الاتاوة
١١٩-٣٣٥	القسم الثالث - الخراج والمساحة المفروض عليها
١١٩-١٥٩	الفصل الأول - عصر الفراعنة :-
١١٩-١٢٠	توزيع الأراضي في عهد سيزوستريس
١٢١-١٢٣	نظام مصر ويسرها في عصر الفراعنة

الصفحة	الموضوع
١٢٣ - ١٢٤	حالة الفلاح في الزمن القديم
١٢٤	منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة
١٢٤	مسح الأراضي ووحدة مقاسها
١٢٥	مصلحة المساحة وما يقيد في سجلاتها
١٢٥	كيفية تقدير الخراج بالعرش
١٢٥ - ١٢٦	نقص الخراج بنقص النيل
١٢٦	اقامة المقاييس لمعرفة حالة النيل
١٢٦	كيفية جباية العشور
١٢٧	تقدير مساحة المربع الذي وزعه سبزوسترثيس على كل ساكن
١٢٨ - ١٥٥	مباحث لمعرفة ما يبلغه الخراج بالعرش :
١٢٨ - ١٣٢	المبحث الأول :
١٢٨ - ١٢٩	مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الزمن القديم
١٢٩ - ١٣٠	المساحة المزروعة بالفعل
١٣٠ - ١٣٢	بيان عدد الأفدنة المزروعة قديماً
١٣١	البحيرات التي في شمال الدلتا ومساحتها
١٣٢ - ١٤١	المبحث الثاني :
١٣٢ - ١٣٥	خصب الأرض في عصر الفراعنة ومحصول الفدان
١٣٦	نظام دفع الضرائب في القرن السادس ...
١٣٦	مقدار المساحة المزروعة جبا

الصفحة	الموضوع
١٣٧ - ١٣٦	تحریم زراعة الفول
١٣٧	زراعة الذرة
١٣٨ - ١٣٧	كثرة حفر الترع في مصر
١٣٩ - ١٣٨	مساحة الاراضى المزروعة ذرة
١٣٩	زراعة الارز
١٤٠ - ١٣٩	محاصيل مصر الزراعية في عصر الفراعنة
١٤٠	سبب بناء عمرو بن العاص مقياس حلوان
١٤١	محاصيل مصر الزراعية الحالية
١٤٩ - ١٤١	المبحث الثالث :
١٤٢	(ا) تعيين السكان من عدد الأفدنة المزروعة
١٤٥ - ١٤٢	(ب) » » » » البلاد الآهلة ...
١٤٧ - ١٤٥	(ج) » » » » الأنفس النى دفعت الجزية عند الفتح العربى
١٤٨ - ١٤٧	(د) تعيين السكان مما يستهلكه أهل مصر من الغلال
١٤٩	ملخص المباحث السابقة
١٥٠ - ١٤٩	عدد بلاد مصر وسكانها في عهد الرومان
١٥٤ - ١٥٠	التدليل على كثرة سكان مصر في الزمن القديم
١٥٥	تقدير قيمة الخراج في عهد الفراعنة على حساب العشر

الصفحة	الموضوع
١٥٥	ضريبة الخراج في عهد الامبراطورية الوسطى
١٥٨-١٥٦	خراج مصر في عصر الفراعنة :
١٥٦	» » على يد يوسف بن يعقوب ...
١٥٦	» » في عهد منقاوس
١٥٧	» » » » فرعون موسى
١٥٧	» » » » الريان بن الوليد (فرعون يوسف)
١٥٧	خراج مصر في عهد كيقاوس
١٥٨-١٥٧	مساحة الاراضى المزروعة في عهد الفراعنة ..
١٥٩-١٥٨	ملخص الخراج في عهد الفراعنة
١٦٤-١٦٠	الفصل الثانى - عصر البطالسة :-
١٦٠	تقسيم الاراضى في عصر البطالسة
١٦١	توزيع ملكية الاراضى في عهد البطالسة والفراعنة
١٦٢-١٦١	اختلاف فرض الخراج على الاراضى في العهدين
١٦٢	نسبة الخراج على الاراضى الممتازة
١٦٣	مساحة اراضى الكهنة وخراجها
١٦٤-١٦٣	» » الملوك
١٦٤	» » الجند وخراجها

الصفحة	الموضوع
١٦٤	الخراج في عصر البطالسة
١٦٩ - ١٦٥	الفصل الثالث - عصر الرومان :-
١٦٦ - ١٦٥	الادارة الرومانية في مصر
١٦٧ - ١٦٦	وفاء النيل قبل عهد ييترون وفي عهده
١٦٧	النظام الزراعي لمصر
١٦٨	أغسطس وامتيازات الكهنة ورجال الحرب بمصر
١٦٩ - ١٦٨	الخراج بواقع خمس المحصول
١٦٩	اسلوب الرى الذى كان معمولاً به
١٦٩	الخراج في عصر الرومان
١٧٣ - ١٦٩	الفصل الرابع - عصر البيزنطيين :-
١٧٠	القاعدة التى بنى عليها فرض الخراج وتأتيجها
١٧٢ - ١٧١	قاعدة توزيع الخراج في عهد قسطنطين
١٧٢	» » » » ديوكليتيان
١٧٣	الخراج في عصر البيزنطيين
٢٦٨ - ١٧٤	الفصل الخامس - عصر العرب :-
١٩٦ - ١٧٤	تمهيد :
١٧٤	مايجوز للخليفة اتخاذه عندما تفتح البلاد عنوة
١٧٤	هل فتحت مصر عنوة أو بصلح وشروط ؟...
١٧٥ - ١٧٤	أنصار الرأى الأول

الصفحة	الموضوع
١٧٥	أنصار الرأي الثاني
١٧٩-١٧٥	ذكر من قال فتحت مصر عنوة
١٨٤-١٧٩	ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح
١٨٤	السبب في هذا الخلاف
١٨٩-١٨٥	تفسير مسألة فتح مصر
١٩٦-١٨٩	ما فعله عمر في ارض سورية والعراق
١٩٧-١٩٦	المساحة المفروض عليها الخراج والمرات التي مسحت فيها أرض مصر
٢٠٥-١٩٧	الفدان ومساحته قديما وحديثا
٢١٣-٢٠٥	المساحة المزروعة والخراج في عهد الخلفاء الراشدين :
٢١٣-٢٠٥	الخراج في خلافة عمر بن الخطاب
٢١٦-٢١٤	المساحة المزروعة والخراج في عهد الدولة الأموية :
٢١٥-٢١٤	أول مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة سليمان بن عبد الملك
٢١٦-٢١٥	ثاني مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة هشام بن عبد الملك والمساحة المزروعة والخراج

الصفحة	الموضوع
٢١٩-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة العباسية :
٢١٧-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في خلافة المأمون
٢١٩-٢١٧	ثالث مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة المعتز بالله والمساحة المزروعة والخراج
٢٢٠-٢١٩	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الطولونية :
٢٢٠	الخراج في حكومة احمد بن طولون
٢٢١-٢٢٠	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الاخشيدية :
٢٢٠	الخراج في حكومة الاخشيد محمد بن طنج
٢٢١-٢٢٠	الرواتب في حكومته
٢٢٩-٢٢١	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الفاطمية :
٢٢٤-٢٢١	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المعز لدين الله
٢٢٩-٢٢٤	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المستنصر بالله :
٢٢٩-٢٢٤	النواحي والكفور والخراج عليها :

الصفحة	الموضوع
٢٢٦-٢٢٥	عدد النواحي والكفور بالوجه البحرى
٢٢٦	عدد النواحي والكفور بالوجه القبلى
٢٢٧	جملة النواحي والكفور بالوجهين البحرى والقبلى
٢٢٨-٢٢٧	الكور وخراجها فى الوجه البحرى
٢٢٨	» » » القبلى
٢٢٩	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى ...
٢٣٨-٢٢٩	الخراج والمساحة المزروعة فى عهد الدولة الأيوية :
٢٣٨-٢٢٩	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة صلاح الدين :
٢٣٠	خراج الفدان المزروع قبحا
٢٣٢-٢٣٠	خراج المحاصيل عن سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) :
٢٣١	خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية
٢٣٢-٢٣١	خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٢	خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من الأشجار المختلفة
٢٣٣	خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية

الصفحة	الموضوع
٢٣٣ - ٢٣٤	خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٤	خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من الأشجار المختلفة
٢٣٥ - ٢٣٦	مديريات الوجه البحرى وخارجها
٢٣٦ - ٢٣٧	مديريات الوجه القبلى وخارجها
٢٣٧	جملة خراج مديريات الوجهين البحرى والقبلى
٢٣٧ - ٢٣٨	استدراك
٢٣٨ - ٢٦٨	الخراج ومساحة الأراضى المزروعة فى دولة الممالك البحرية :
٢٣٨ - ٢٤٩	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة المنصور حسام الدين لاجين :
٢٣٨ - ٢٤٠	الروك الحسامى
٢٤١ - ٢٤٢	عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٢ - ٢٤٣	» » » » القبلى
٢٤٣	جملة عدد النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٤	خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى
٢٤٥	» » » » » القبلى
٢٤٥	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٦	عدد الأفدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ...
٢٤٧	» » » » » القبلى

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	جملة الأفدنة بالوجهين
٢٤٨	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٤٩	» » » » القبلى ...
٢٤٩	المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٨-٢٥٠	حكومة الناصر محمد بن قلاوون :
٢٥٣-٢٥٠	الروك الناصرى
٢٥٨-٢٥٣	الضرائب التى أبطلها :
٢٥٤-٢٥٣	ضريبة ساحل الغلة
٢٥٤	» نصف السمسة
٢٥٤	» رسوم الولاية
٢٥٥-٢٥٤	» مقرر الحوائص والبغال
٢٥٥	» » السجون
٢٥٦-٢٥٥	» » طرح الفراريج
٢٥٦	» » الفرسان
٢٥٦	» » الأقباص والمعاصر
٢٥٦	» » رسوم الأفراح
٢٥٦	» » حماية المراكب
٢٥٦	» » حقوق القينات
٢٥٧	» » شد الزعماء

الصفحة	الموضوع
٢٥٧	ضريبة متوفر الجرارييف.....
٢٥٨-٢٥٧	» المباشرين.....
٢٥٨	استمرار العمل بمقتضى الروك الناصري الى سنة ١٧٨٤ هـ
٢٦٠-٢٥٩	ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ.....
٢٦١-٢٦٠	عدد النواحي بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٢-٢٦١	» » » » القبلى ...
٢٦٢	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٣	خراج كل كورة أو مديرية في الوجه البحرى
٢٦٤	» » » » القبلى
٢٦٤	جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى ..
٢٦٥	عدد الأفدنة بكل كورة في الوجه البحرى ...
٢٦٦	» » » » القبلى
٢٦٦	جملة الأفدنة بالوجهين
٢٦٧	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٨	» » » » القبلى ...
٢٦٨	المتوسط العام لخراج الفدان في الوجهين البحرى والقبلى.....
٢٦٩-٢٧٥	الفصل السادس - عصر العثمانيين :-
٢٦٩	خراج مصر في السبع السنين الاولى من الفتح العثمانى

الموضوع	الصفحة
طريقة فرض الخراج	٢٧٠
قسما الضريبة في الوجه القبلي وطريقة تحصيلها	٢٧١
قسما المال الأميرى وطريقة تحصيلها	٢٧١
تقرير خراج مصر والروك في عهد السلطان سليم	٢٧٢
القاعدة المتبعة في تحصيل الخراج	٢٧٢ - ٢٧٣
زيادة الخراج في عهد السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى	٢٧٣
الخراج في أواخر حكم العثمانيين	٢٧٣ - ٢٧٤
عيوب طريقة توزيع الخراج في هذا العهد ...	٢٧٤
المساحة المزروعة في هذا العهد وعهد الفرنسيين وخراج القدان	٢٧٤ - ٢٧٥
الفصل السابع - عصر الفرنسيين :-	٢٧٥ - ٢٩٠
حالتا مصر الزراعية والمالية عند قدوم الحملة الفرنسية	٢٧٥
الاعمال التي قام بها علماء هذه الحملة في مصر ..	٢٧٥ - ٢٧٦
وصف مساحة مصر لأمير الألاى چا كوتان :	٢٧٦ - ٢٨١
وصف وادى النيل	٢٧٦ - ٢٧٧
الدلتا	٢٧٧ - ٢٧٨
شاطئ مصر وموقعها ومسطحها	٢٧٨

الصفحة	الموضوع
٢٨٠ - ٢٧٩	تقسيم سطح مصر الى تسعة أقسام
٢٨١ - ٢٨٠	استخراج مساحة هذه الأقسام على الخريطة بطريقة المربعات
٢٨١	الفدان ومسطحة
٢٨٣ - ٢٨٢	اتساع أرض الزراعة في الزمن الغابر وأسباب انقاصها بعد ذلك
٢٨٤ - ٢٨٣	تفاصيل لمسطحات القطر المصرى على اختلاف أنواعها :
٢٨٣	مساحة عامة لمديريات القطر في الوجه البحرى
٢٨٤	» » » » القبلى
٢٨٤	جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٨٥	بيان مساحة القطر بحسب طبيعة أرضه
٢٨٦	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه البحرى
٢٨٧ - ٢٨٦	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه القبلى
٢٨٧	جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى
٢٨٨	جملة الخراج في سنة ١٧٩٩ م وخراج الفدان الواحد

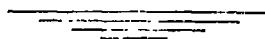
الصفحة	الموضوع
٢٨٨ - ٢٩٠	بيان عدد نواحي القطر :
٢٨٩	بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى.....
٢٨٩ - ٢٩٠	» » » القبلى.....
٢٩٠	جملة نواحي المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩١ - ٣٢٣	الفصل الثامن — الأسرة المحمدية العلوية :
٢٩١ - ٣٠٩	عصر الوالى محمد على :
٢٩١	الغاء محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للملتزمين
٢٩١	مسح الحكومة الاراضى وتقريرها الخراج ..
٢٩١ - ٢٩٢	الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وعيوبها
٢٩٢	إلغاء الأموال المقررة وابقاء المال الأميرى ..
٢٩٣	طريقة وضع الخراج
٢٩٣ - ٢٩٨	عدد القرى والأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م :
٢٩٣	عدد القرى بالوجه البحرى
٢٩٤	» » القبلى.....
٢٩٤	جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٥	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجه البحرى

الصفحة	الموضوع
٢٩٦-٢٩٥	عدد الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجه القبلى
٢٩٦	جملة الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٧	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه البحرى
٢٩٨	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه القبلى
٢٩٨	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان
٢٩٩	محصول الفدان الواحد
٣٠٠	كيفية استغلال أرض مصر
٣٠١-٣٠٠	محاصيل مصر من الحبوب سنة ١٨٢١ م
٣٠١	ثمن مبيع الارذب من هذه المحاصيل
٣٠٢	أنواع الضرائب فى عهد محمد على وضريبة الأتيطان
٣٠٣	الأراضى المفروض عليها الخراج والمعفاة منه
٣٠٣	خراج الفدان
٣٠٦-٣٠٤	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر :

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه البحرى
٣٠٥	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه القبلى
٣٠٦	جملة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى
٣٠٦	مساحة الأراضي غير المزروعة
٣٠٧	مجموع مساحة الأراضي المزروعة وغير المزروعة
٣٠٩-٣٠٧	محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م
٣٠٩	جملة الخراج في سنة ١٨٣٣ م وخراج الفدان الواحد
٣١٠-٣١٥	التدبوى توفيق :
٣١٠	عدد النواحي بالوجه البحرى
٣١١	» » القبلى
٣١١	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٢	عدد أفدنة الوجه البحرى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٢-٣١٣	عدد أفدنة الوجه القبلى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٣	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى

الصفحة	الموضوع
٣١٤	جملة خراج كل مدبرة وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه البحرى فى سنة ١٨٨١ م
٣١٥-٣١٤	جملة خراج كل مدبرة وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه القبلى فى سنة ١٨٨١ م
٣١٥	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣-٣١٦	الملك فؤاد الاول :
٣١٦	عدد نواحى المحافظات
٣١٧	عدد نواحى مديريات الوجه البحرى
٣١٨-٣١٧	القبلى " " " "
٣١٨	جملة نواحى المحافظات والمدريات بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٩	عدد الأفدنة المربوط عليها خراج فى الوجه البحرى سنة ١٩٢١ م
٣٢٠-٣١٩	عدد الأفدنة المربوط عليها خراج فى الوجه القبلى سنة ١٩٢١ م
٣٢٠	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى سنة ١٩٢١ م
٣٢١	جملة خراج كل مدبرة وخراج الفدان فيها بالوجه البحرى
٣٢٢-٣٢١	جملة خراج كل مدبرة وخراج الفدان فيها بالوجه القبلى

الصفحة	الموضوع
٣٢٢	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣	مساحة الجزء المزروع والقبلى للزراعة.....
٣٣٥-٣٢٤	اجمال عام لقسم الخراج.....
٣٤٠-٣٣٦	خاتمة الكتاب.....



استدراك


الصفحة	السطر	خطاً	صواب
٦٥	١	الابرادات	الابرادات
٩٦	٨	صلدى	صوليد
١٤٣	٤	عمسيس	أمازيس
١٧٦	٦	عمرو	عمر
٢٤٠	٢	راضين	راضين
٢٤١	١	يزيد على	ينقص عن
٢٤٦	١٢	١١٠/٢٢٤	١٠٠/٢٢٤
٢٤٧ و ٢٤٦	١٨ و ١٧	٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٨٢٥/٧٦٧
٢٤٧	٢٠	٥/١٣٣/٧٢٣	٥/١٣٣/٦٩٣
٢٥٠	٥	الرابع عشر	الثامن عشر
٢٥٨	١٧	وقالى	وقال
٢٩٥	٤	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م

مُطْبَعَةُ صَالِح الدِّينِ الْكَبِيرِ

بشارع الكنيسة المارونية رقم ٣
بالاسكندرية



Bibliotheca Alexandrina



0458128